

Distr.: General
14 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٥٩ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	موجز
٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٦	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٧	دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة
١٨	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

240415 090415 15-04061 (A)



١١٢	ثانيا - الموارد المالية
١١٢	ألف - لمحة عامة
١١٣	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
١١٣	جيم - مكاسب الكفاءة
١١٤	دال - عوامل الشغور
١١٥	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الدعم اللوجستي الذاتي
١١٦	واو - التدريب
١١٧	زاي - المشاريع السريعة الأثر
١١٨	ثالثاً - تحليل الفروق
١٢٤	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
١٢٤	أيدتها الجمعية العامة

المرفقات

١٢٧	الأول - تعاريف
١٢٩	الثاني - الخرائط التنظيمية
١٢٩	ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
١٣٠	باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
١٣١	جيم - العمليات العسكرية
١٣٢	دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)
١٣٣	هاء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام
١٣٤	واو - شعبة دعم البعثة
١٣٥	الثالث - معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
١٤١	خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ التي تبلغ ٢٠٠ ٣٠٣ ٣٨٧ دولار، باستثناء التبرعات العينية المدرجة في الميزانية التي تبلغ ٨٠٠ ٥٢ دولار.

وتمثل الاحتياجات المقدرة من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ انخفاضاً نسبته ٩,٤ في المائة (٨٠٠ ٠٦٣ ٤٠ دولار) مقارنة بمستوى الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويعكس ذلك الانخفاض في قوام البعثة من الأفراد العسكريين والمدنيين وكذلك في تكوين أسطولها من الطائرات. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبيريا في أعمال توطيد السلام والاستقرار في البلد وحماية المدنيين وفي تحقيق نقل ناجح للمسؤولية الأمنية الكاملة إلى المؤسسات الأمنية الوطنية.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٨١١ ٤ من الأفراد العسكريين، منهم ١٣٣ مراقباً عسكرياً و ٦٧٨ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٣ ١ من أفراد الشرطة، منهم ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ٤٠٢ موظفاً دولياً و ٨٥٣ موظفاً وطنياً، منهم ٦٠ موظفاً فنياً وطنياً و ٢٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٢ من الأفراد المتقدمين من الحكومات.

ويربط مجموع احتياجات البعثة من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بهدف البعثة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، المنظمة حسب العناصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد دعائم السلام، والدعم). وتُنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

وتُربط تفسيرات الفروق في مستويات الموارد، البشرية والمالية على السواء، حسب الاقتضاء، بالنواتج المحددة المقررة من جانب البعثة.

الأفراد المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون الدوليون	شرطة وحدات الشرطة المشكلة	الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	
سيادة القانون								
الوظائف المعتمدة								
٦٨	—	٦	٢٩	٣٣	—	—	—	للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
الوظائف المقترحة								
٥٦	—	٨	١٧	٣١	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
توطيد دعائم السلام								
الوظائف المعتمدة								
٦٨	—	١٠	٢٩	٢٩	—	—	—	للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
الوظائف المقترحة								
٥٢	—	٦	١٩	٢٧	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
الدعم								
الوظائف المعتمدة								
١ ٢٣٩	—	١٨٠	٧٨٣	٢٧٦	—	—	—	للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
الوظائف المقترحة								
١ ١٣٠	—	١٥٨	٧١٩	٢٥٣	—	—	—	للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
المجموع								
الوظائف المعتمدة								
٨ ٣١٤	٣٢	٢٣٧	٩٤١	٤٤٣	١ ٢٦٥	٤٩٨	٤ ٧٦٥	١٣٣ للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤
الوظائف المقترحة								
٨ ٠٦٥	٣٢	٢٠٤	٨٥٣	٤٠٢	١ ٢٦٥	٤٩٨	٤ ٦٧٨	١٣٣ للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
(٢٤٩)	—	(٣٣)	(٨٨)	(٤١)	—	—	(٨٧)	صافي التغيير
(أ) تمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح لقوام البعثة.								
(ب) يشمل ذلك الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.								
وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.								

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أول الأمر بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٢ - ولعل من الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٤، قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٧٦ (٢٠١٤) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تمديد ولاية البعثة من ١ تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو تمديد لمدة ثلاثة أشهر بدلا من التمديد الاعتيادي لمدة سنة واحدة، وذلك بسبب التصاعد التدريجي لتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وقد استدعى هذا الأمر نظر المجلس في اقتراح الأمين العام، المبين في الفقرات من ٩٥ إلى ٩٧ من تقريره المرحلي الثامن والعشرين عن البعثة (S/2014/598) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤). وفي وقت لاحق، قرر المجلس، بموجب قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ عن الوضع في ليبيريا، وخاصة تقييماً لتأثير تفشي مرض فيروس إيبولا على استقرار ليبيريا وعلى خيارات استئناف تخفيض عدد القوات تمشيّاً مع هدف استكمال المرحلة الانتقالية الأمنية على النحو المشار إليه في الفقرة ٥ من ذلك القرار. وفي القرار نفسه، اعترف المجلس أيضاً بأن طرائق استئناف التخفيض التدريجي قد تتطلب إجراء تعديلات في ضوء هذه المعلومات التي سيقدمها الأمين العام.

٣ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على بلوغ الهدف العام المتمثل في الدفع قدماً بعملية السلام في ليبيريا. وخلال فترة الميزانية، ستنجز البعثة النواتج الرئيسية ذات الصلة، المبينة في الأطر أدناه، من أجل أداء الولاية المنصوص عليها في قرار المجلس ٢١٩٠ (٢٠١٤). وهذه الأطر منظمة حسب العناصر (الأمن، وسيادة القانون، وتوطيد دعائم السلام، والدعم)، التي تستمد من ولاية البعثة.

٤ - وستؤدي الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وتنسب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر من هذه العناصر على حدة، باستثناء التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، الذي يمكن أن تنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل. وتوضح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، في إطار كل عنصر على حدة.

٥ - وترأس البعثة الممثلة الخاصة للأمين العام لليبريا، برتبة وكيل أمين عام، يساعدها نائب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بتوطيد دعائم السلام ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بسيادة القانون، وكلاهما برتبة أمين عام مساعد. ويرأس العمليات العسكرية قائد للقوة برتبة مد-٢. بينما يرأس عمليات الشرطة، بما في ذلك دعم بناء المؤسسات والقدرات لوكالات إنفاذ القانون، مفوض الشرطة برتبة مد-٢. ويرأس عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة مدير الديوان برتبة مد-١.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٦ - ستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى حكومة ليبريا في أعمال توطيد دعائم السلام والاستقرار، مع التركيز على تعزيز إصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، الذي حُدد فيه يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موعداً نهائياً لتولي السلطات الوطنية المسؤوليات الأمنية كاملة، غدا بناء المؤسسات الأمنية وقدراتها في ليبريا أمراً أساسياً في ولاية البعثة، شأنها في ذلك شأن المساعي الحميدة والدعم السياسي لسلسلة من الإصلاحات التي طلب المجلس إلى حكومة ليبريا الاهتمام بها على سبيل الأولوية.

٧ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، ستساعد البعثة الحكومة على الدفع بعجلة تنفيذ خطة منقحة للمرحلة الانتقالية الأمنية، تتضمن نقاطاً مرجعية وتعكس ما تبقى من الثغرات والاحتياجات التشغيلية والتشريعية والاحتياجات الأخرى اللازمة لإتمام المرحلة الانتقالية الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وستواصل البعثة مساعدة الحكومة على التصدي للثغرات الحاسمة المبيّنة في الخطة، وذلك في المقام الأول في ما يتعلق بالدعم المقدم للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس وغيرهما من المؤسسات، مثل السلطة التشريعية.

٨ - وفي القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، طلب مجلس الأمن من الممثل الخاص إلى الأمين العام بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي للحكومة كوسيلة لمساعدة السلطات الليبرية على إحراز التقدم في مجالات الحكم وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية. وفي ذلك القرار، شدد المجلس بوجه خاص على الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما إصلاح قطاع سيادة القانون وقطاع الأمن وعمليات المصالحة الوطنية، لا سيما في ضوء الأثر السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والإنساني الأوسع نطاقاً المترتب على تفشي فيروس إيبولا في المجتمعات المحلية، والحاجة إلى التخطيط من أجل الانتعاش على المدى الأطول في ليبريا. وفي القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) أيضاً، كلف المجلس البعثة أيضاً بتيسير تقديم

المساعدة الإنسانية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، مع التركيز على معالجة ظاهرة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي.

٩ - وتواصل المكاتب الميدانية للبعثة القيام بدور أساسي في تنفيذ ولاية البعثة على مستوى المقاطعات. فهي تساعد على التوعية بالتطورات التي يُعتبر حصولها على مستوى المقاطعات لا غنى عنه لكي تؤدي الممثلة الخاصة للأمين العام بفعالية الدور المناط بها في ما يتعلق ببذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي، وتقديم تحليلات لهذه التطورات، كما توفر الوسيلة للإنذار المبكر لتعزيز أولوية المهمة التي كلفت بها البعثة، ألا وهي حماية المدنيين. وتيسر المكاتب الميدانية أيضاً وصول المساعدة الإنسانية؛ وتعمل في المقاطعات الحدودية مع السلطات المحلية على تنفيذ الأنشطة المعينة على استقرار الحدود، وذلك بالتنسيق مع المكاتب الميدانية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ وتقوم بأعمال رصد سيادة القانون وتقديم الدعم الاستشاري والتوجيهي لمساعدة الحكومة على توسيع إمكانية اللجوء إلى القضاء والأجهزة الأمنية في جميع أنحاء البلاد؛ وترصد حقوق الإنسان. وستعمل البعثة خلال هذه الفترة لإعداد خطة لتوحيد المكاتب الميدانية بهدف توسيع حضورها المدني تدريجياً في جميع أنحاء البلاد.

١٠ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، سيظل قوام البعثة المأذون به في حدود ٨١١ ٤ من الأفراد العسكريين و ١٧٩٥ من أفراد الشرطة. وريثما يصدر قرار من المجلس بشأن استئناف سحب القوة العسكرية للبعثة، سيظل قوام القوة العسكرية المأذون به في الوقت الحالي والبالغ ٦٧٨ ٤ جندياً منتشراً استناداً إلى تقييمات التهديدات، مع الحفاظ على القدرة الكافية للرد السريع. وسيُحتفظ بقوام عنصر الشرطة في البعثة في حدود ١٧٦٣ فرداً (يضم مستشاري الشرطة الأفراد و ١٠ من وحدات الشرطة المشكلة، على الرغم من انتشار ٨ منها في الوقت الحالي).

١١ - ودعماً للسلطات الوطنية، ستواصل البعثة القيام بدوريات ورصد التطورات الحاصلة على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، وفي الوقت ذاته دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين البعثة مع وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستعزز البعثة العملية الدعم المقدم لحكومت ليبيريا وكوت ديفوار، على التوالي، في وضع وتنفيذ استراتيجية الحدود المشتركة، والتي تركز ليس فقط على الأمن بل أيضاً على قضايا التماسك الاجتماعي وسبل العيش والمصالحة، الأوسع نطاقاً.

١٢ - ويدعو مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) إلى إتمام المرحلة الانتقالية الأمنية بحلول منتصف عام ٢٠١٦. ولئن حدث بعض الزيادة في الموارد الوطنية المخصصة لقطاع

الأمن في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، فإن الموارد المخصصة لعمل المؤسسات الأمنية لا تزال أقل بكثير من المستوى المطلوب. وقد أظهرت أولى مرحلتي الانسحاب التدريجي أن القدرة الوطنية على تحمل مسؤولية المهام الأمنية، وخاصة خارج العاصمة منروفيا، محدودة.

١٣ - ولكي تعمل البعثة بالمستوى الأمثل من القدرات التي يتيحها لها قوامها العسكري المتبقي، سيتعين عليها أن تظل ذات قدرة عالية على التنقل. ويجري حالياً وضع الترتيبات اللازمة لتوفير الدعم على أوسع نطاق ممكن في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية، في سياق التعاون بين البعثتين وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥). وقد رحب المجلس في قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤) بإنشاء قوة للرد السريع ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنفيذ ولاية تلك البعثة، وفي الوقت ذاته توفير الدعم لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في حال حدوث تدهور خطير في الوضع الأمني في ليبيريا. وفي القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، أذن المجلس أيضاً باستخدام جميع الطائرات المروحية العسكرية المتعددة الأغراض التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في كل من كوت ديفوار وليبيريا، بما لا يؤثر على مجال مسؤولية أي من البعثتين. غير أن ترتيبات التعاون بين البعثتين التي تخص نقل المعدات العسكرية أو الشرطة الخاصة بالبعثة ظلت معلقة طوال مدة الأزمة الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا.

١٤ - وإذا استؤنفت عملية مراجعة الدستور بشكل جدي في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥، فإن المجلس التشريعي سيناقش التعديلات المقترحة ويصوت عليها، وذلك ربما في منتصف عام ٢٠١٥، الأمر الذي سيمكن من التخطيط لاستفتاء وطني، سيجري على الأقل بعد ١٢ شهراً. وفي حين أنه من غير المرجح حالياً أن يجري الاستفتاء خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، فمن المتوقع أن تكتمل في غضون سنة الميزانية عملية التريية الوطنية. وستبذل البعثة مساعيها الحميدة وتقدم الدعم السياسي لهذه العملية والإصلاحات السياسية الأخرى وكذلك المصالحة الوطنية، وفقاً لما تقتضيه ولايتها.

١٥ - ويمكن للتطورات الحاصلة في البلدان المجاورة، بما في ذلك في سياق العمليات الانتخابية التي ستجرى في عام ٢٠١٥، أن يكون لها تأثير على ليبيريا. فالمشاكل الإقليمية غير المنظورة والآثار المحتملة لامتدادها عبر الحدود يمكن أن تشكل تحديات في مجالي الأمن وحماية المدنيين في ليبيريا، وهو ما يتطلب استمرار التركيز الاستراتيجي على المناطق الحدودية، وكذلك على التعاون الإقليمي وفي ما بين البعثات. وفي هذا الصدد، ستظل البعثة تستكمل خططها للطوارئ لضمان أن تكون قادرة على الاستخدام الأمثل لقدرتها على التصدي لأية حوادث أمنية، حسبما تقتضيه الضرورة.

١٦ - ووفقاً لولاية المساعي الحميدة المنوطة بالبعثة لتقديم الدعم السياسي لعمل لجنة مراجعة الدستور وغيرها من الجهات الفاعلة في عملية تصميم الإصلاحات الحاسمة لتوطيد دعائم السلام وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، فإن جميع عناصر البعثة ستدعم الممتثلة الخاصة للأمين العام في دعوتها لاعتماد التشريعات ذات الصلة دعماً لعدد من الإصلاحات المؤسسية. وفي ما يخص المصالحة الوطنية، ستقدم البعثة من خلال ولاية المساعي الحميدة المنوطة بها الدعم للمبادرات المحلية والوطنية من أجل دعم المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٧ - وستواصل البعثة تقديم المشورة والتوجيه وبناء قدرات مؤسسات العدالة والأمن الليبرية، بما فيها الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، ووزارة العدل والسلطة القضائية. وعلى وجه الخصوص، ستقوم البعثة بتعزيز أنشطة التوجيه وبناء القدرات التي تضطلع بها في المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة والطويلة الأجل لقطاعي العدالة والأمن، في سياق مرحلة الانتقال الأمني.

١٨ - وفي السياق الأوسع نطاقاً لنقل مهام الأمن التي تتولاها البعثة، ستقدم البعثة المساعدة إلى الحكومة في ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية منقحة للأمن الوطني، ووضع وتنفيذ استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء آليات الرقابة والمساءلة لقطاع الأمن، ودعم أعمال تنسيق قطاع الأمن التي تقودها الحكومة. وستواصل البعثة أيضاً دعم تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والاستفادة من خدمات الأمن في جميع أنحاء البلد، لا سيما المبادرات المتعلقة بتطبيق اللامركزية في تقديم خدمات العدالة والأمن، بما في ذلك إقامة مراكز إقليمية للعدالة والأمن وتفعيل مجالس الأمن للمقاطعات في جميع أنحاء البلاد. وسيكتسي عمل البعثة مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أهمية حاسمة أكبر في ظل انسحاب وحدات الشرطة المشكلة الدولية من سجن منروفيا المركزي والقصر الوطني للإصلاحات في غراند غيده. وسيطلب التدريب في مجال تعزيز الأمن، ووضع وتنفيذ سياسات استخدام القوة غير المميتة وتشغيل هياكل إدارة الحوادث، سواء داخلياً أو بالتنسيق مع الشرطة الوطنية الليبرية، دعماً مكثفاً ومطرداً ومتخصصاً من البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة بذل جهودها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما في تعزيز قدرات اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

١٩ - وستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، بما في ذلك الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، ولتعزيز المساواة بين الجنسين، بطرق منها تنفيذها لقرارات مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠)

و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وكذلك القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤). وكجزء من هذه الجهود، ستدعم البعثة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تحليل الأوضاع ووضع استراتيجية لهذه المسألة، والتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية ووزارة العدل على تعزيز قدراتهما للتحقيق والمقاضاة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك قدرات قسم حماية المرأة والطفل ووحدة جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز الجنسي، على التوالي. وستركز مبادرات أوسع في مجال حقوق الإنسان على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والممارسات التقليدية الضارة بشكل خاص، وللوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بشأن الاتفاقيات الدولية الرئيسية والسياسات والعمليات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها.

٢٠ - ويستند اقتراح الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ على القوام الحالي المأذون به للوحدات العسكرية وقوام وحدات الشرطة المشكلة المنتشر حالياً. غير أن البعثة أدخلت في الميزانية المقترحة المرونة الكافية للسماح باستئناف سريع للانسحاب العسكري في حال اعتبر مجلس الأمن، بعد أن أحرز تقدم كبير في مكافحة تفشي فيروس إيبولا، أن هذا الوباء لم يعد يشكل خطراً على السلم والأمن في المنطقة.

٢١ - وتشمل التدابير الرامية إلى مواءمة موقف البعثة حيال استئناف انسحابها التدريجي وتسريع وتيرته إجراء مراجعة منهجية أخرى لمواقع البعثة وخفض عنصر الموظفين المدنيين بشكل كبير. وستظل المعدات المقترحة استبدالها في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ عند الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على ما يُقدم من الخدمات. ولا يطلب استبدال الأعتدة إلا بالنظر إلى التدهور التدريجي الشديد للمعدات والبنية التحتية القائمة خلال التخطيط للتخفيض الضروري في حيازات البعثة من الأصول وموجوداتها في المخزون بينما تقلص عدد أفرادها تدريجياً.

٢٢ - وتبعاً لاستئناف الانسحاب العسكري التدريجي، ستحد البعثة من عدد المواقع التي توجد فيها حالياً بنسبة ١٨ في المائة. وهذا يؤثر بشكل رئيسي في مواقع أفرقة الجيش والشرطة، وذلك تمشياً مع توصية الأمين العام المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠١٤ وكما وردت في تقريره المرحلي الثامن والعشرين عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المقدم إلى مجلس الأمن (S/2014/598) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤).

٢٣ - وتواصل البعثة تنفيذ برنامجها لإصلاح الطرق في الموسم الجاف الرامي إلى إبقاء طرق الإمداد الرئيسية والثانوية للبعثة مفتوحة. وينفذ البرنامج بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة الليبرية، على أن الحكومة ستضع، متى انحسرت آثار تفشي فيروس إيبولا، تدابير لتخصيص التمويل لهذه المهمة.

٢٤ - وتمشياً مع توقع استئناف خفض القوام العسكري، تقترح البعثة خفض ملاك موظفيها المدنيين بنسبة ١٠ في المائة، مع تحقيق توازن ملائم على نطاق عنصر الدعم والعناصر الفنية في البعثة.

٢٥ - ويشمل ملاك الموظفين المدنيين المقترح للبعثة ٤٥٩ ١ موظفاً، منهم ٤٠٢ من الموظفين الدوليين و ٨٥٣ موظفاً وطنياً (٦٠ موظفاً وطنياً من الفئة الفنية و ٧٩٣ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة) و ٢٠٤ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة. ويعكس هذا العدد نقصان ٤١ وظيفة دولية و ٨٨ وظيفة وطنية و ٣٣ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة. كما يعكس إعادة ندب وظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية، ونقل ١٦٢ وظيفة (منها ٥٧ وظيفة دولية، و ٧٥ وظيفة وطنية، و ٣٠ وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة). ويشمل هذا العدد كذلك إلغاء ١٧٤ وظيفة وإنشاء ١٢ وظيفة، بواقع نقصان صاف قدره ١٦٢ وظيفة. وإضافة إلى ذلك، أعيد تصنيف ٧ وظائف ضمن رُتب أدنى.

٢٦ - وفي إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، في سياق خفض قوام البعثة، تقترح البعثة دمج مركز التحليل المشترك للبعثة ومركز العمليات المشتركة لإنشاء مركز التحليلات والعمليات المشتركة. وبفضل بدء تشغيل نظام الإلمام بالحالة والبيئة الجغرافية المكانية (SAGE)، وهو برنامج لتسجيل البيانات ومعالجتها متاح تجارياً، عدّلته المنظمة الآن لكي يُستخدم في عمليات حفظ السلام، تعززت كثيراً القدرة على استخلاص المعلومات وتخزينها، وسيمكن ذلك من الحصول بسرعة على المعلومات لأغراض الفحص والتحليل والإبلاغ. وسيؤدي الاتساق الأكبر المتحقق وأوجه الكفاءة المكتسبة من خلال التآزر بين منتجات وعمليات الإبلاغ في القطاعين إلى التمكين من ترشيد موارد هما البشرية الجماعية.

٢٧ - وفي إطار التوجيه التنفيذي والإدارة أيضاً، تقترح البعثة استيعاب وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات ضمن فريق الدعم الميداني. وقد مكّن إنشاء وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات البعثة من تحقيق نهج متكامل لمعالجة مسائل الحدود، وأتاح تقوية الجوانب الفنية للتعاون في ما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما بلغت الوحدة وفريق الدعم الميداني والمكاتب الميدانية في المقاطعات الحدودية مستوى من التفاعل السلس. وهذه المنجزات والحالة الأمنية المحسنة

على طول حدود ليبيا مع كوت ديفوار تساعد البعثة على ترشيد القدرات المخصصة لهذه المسألة وإدماجها ضمن فريق الدعم الميداني.

٢٨ - ويدعو قرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) البعثة إلى مساعدة الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية وعملية المصالحة من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي، لا سيما في ضوء الأثر السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والإنساني الأوسع نطاقاً المترتب على تفشي فيروس إيبولا في المجتمعات المحلية. وتمشياً مع مبدأ توحيد مسؤوليات البعثة في ما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والمصالحة الوطنية، لا سيما تقديم الدعم الفني لمراجعة الدستور والمصالحة الوطنية واللامركزية، تقترح البعثة إعادة هيكلة ركيزة توطيد الحكم الديمقراطي سابقاً. ويُقترح إعادة تسمية العنصر ليصبح ”ركيزة توطيد دعائم السلام“، التي سيرأسها نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد دعائم السلام والدعم سابقاً) برتبة أمين عام مساعد. ويُقترح أيضاً ترشيد هيكل الركيزة عن طريق إدماج مكتب توطيد الحكم الديمقراطي سابقاً ودائرة المصالحة وتوطيد دعائم السلام وقسم الحوكمة في دائرة توطيد دعائم السلام، التي سيرأسها رئيس المكتب برتبة مد-١. وستدعم الدائرة ما يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من مساعٍ حميدة وما يقدمه من دعم سياسي لإصلاح المؤسسات والمصالحة الوطنية. وستدعم أيضاً حكومة ليبيا عن طريق التخطيط للتعافي في مرحلة ما بعد فيروس إيبولا ومكافحة العنف الجنسي والجنساني من خلال الوعي بالقضايا الجنسانية والدعوة من أجلها.

٢٩ - وفي ضوء المرحلة الانتقالية الجارية للبعثة ومن أجل تعظيم تأثير ولاية البعثة المراجعة المتعلقة بسيادة القانون، تقترح البعثة تكييف نهجها تجاه تنفيذ الولاية في بعض المجالات، وتعديل ما يتصل بذلك من هياكل وإعادة ترتيب الأولويات في توزيع مواردها بوجه أعم، وذلك على النحو التالي: تقترح البعثة زيادة قدراتها المكّسة لإصلاح قطاع الأمن بغرض دعم وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن، وزيادة التنسيق بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة بشأن مسائل إصلاح قطاع الأمن، كجزء من عملية الانتقال. ودعماً لهذه الجهود وفي ضوء الصلة الوثيقة بين مسائل الأمن والعدالة، يُقترح أن تُنشئ البعثة وحدة لإصلاح قطاع الأمن، تكون مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) برتبة أمين عام مساعد، عن طريق الموظف الرئيسي لشؤون سيادة القانون (مد-١) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون). والموظف الرئيسي لشؤون سيادة القانون مسؤول عن تحقيق الاتساق في جميع مسائل الأمن والعدالة على امتداد ركيزة سيادة القانون. وسيجري تعزيز الوحدة عن طريق الدعم المقدم من جهات التنسيق

في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) (موظف أقدم للشؤون القضائية برتبة ف-٥) وعنصر الشرطة (مستشار لشؤون إصلاح السياسات العامة برتبة ف-٥ وموظف لإصلاح قطاع الأمن/لإعداد التقارير برتبة ف-٣). وستنشئ البعثة آلية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن تابعة للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بغية تسخير جميع القدرات داخل منظومة الأمم المتحدة في ليبيا. وسيتولى الممثل الخاص للأمين العام أو نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) دعوة آلية التنسيق للانعقاد بصفة دورية بغية مواءمة جميع أولويات إصلاح قطاع الأمن وتتبع التقدم المحرز فيه، حيث تتولى وحدة إصلاح قطاع الأمن دور الأمانة. وسيتمكن أيضاً إنشاء وحدة إصلاح قطاع الأمن البعثة من التقدم بشكل أسرع وأكثر اتساقاً بشأن الأولويات المحددة للجوانب المتصلة ببناء المؤسسات من استراتيجيتها لحماية المدنيين، وذلك بفضل الدعم المستمر لعملية فك تركّز الدوائر الأمنية في العاصمة ونقلها إلى المقاطعات، واختبار المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الهياكل الموجودة في المقاطعات على التصدي للمشاكل والتحديات الأمنية على المستوى المحلي.

٣٠ - وتقترح البعثة أيضاً إلغاء قسم خدمات العدالة والأمن التابع لها ووحدة التدريب والتوجيه التابعة لها وإنشاء وحدة لبناء القدرات والتوجيه ستركز، من خلال العمل في مواقع مشتركة، على بناء القيادة والقدرة على الإدارة لدى الشركاء في مجال العدالة على الصعيد المركزي، بينما يجري توجيه مدّعي المقاطعات والمحامين العموميين في قضايا تجريبية، مثل العنف الجنسي والجنساني والقضايا الجنائية المعقدة، وفي الجوانب الرئيسية لإجراءات العدالة الجنائية. ويُقترح أن يتولى الموظف الرئيسي لشؤون سيادة القانون في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) قدراً أكبر من القيادة والمراقبة المباشرة للعناصر الرئيسية داخل الركيزة بغية تحقيق نهج أكثر اتساقاً في معالجة متوالية الأمن والعدالة. ونتيجة لذلك، فإن قسم إصلاح القوانين والسياسات والقسم الاستشاري لشؤون الإصلاحات والسجون ووحدة إصلاح قطاع الأمن ووحدة بناء القدرات والتوجيه سوف تكون مسؤولة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، عن طريق مكتب الموظف الرئيسي لشؤون سيادة القانون، بينما سيظل عنصر الشرطة وقسم حقوق الإنسان والحماية مسؤولين أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون).

٣١ - وتقترح البعثة نقل الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد دعائم السلام والدعم) إلى مكتب دعم البعثة. وفي إطار ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، دأبت الوحدة على العمل حصرياً لإنجاز وظائف الدعم الداخلية المتعلقة بالاختبار والمشورة لجميع

فئات حفظة السلام. ويُقترح أن تكون الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس الإيدز مساءلة بشكل مباشر أمام رئيس دائرة تقديم الخدمات.

٣٢ - وتواصل البعثة مواءمة عنصر دعم البعثة فيها مع آخر التوجيهات المتعلقة باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وفي ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، اقترحت البعثة إنشاء الركيزتين الرئيسيتين لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي المتعلقة بتقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمدادات. وقد وُضعت البعثة ضمن مجموعة البعثات الصغيرة لفترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ استناداً إلى أحدث مستجدات مفهوم الاستراتيجية، ولكن النموذج المقترح لبعثات حفظ السلام الصغيرة، بحسب المستوى المطلوب من الدعم، لا يتيح الهيكل اللازم لتلبية تلك المطالب. ولذا فسوف تستخدم البعثة الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ كفترة انتقالية، أكثر تمحوراً حول هيكل بعثة كبيرة مع تعديل هذا الهيكل على مستويات عدة بما يُشكّل نموذجاً متوسط الحجم. وستكون تلك المكاتب مسؤولة أمام مدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة. وتخضع المكاتب الإضافية في إطار هيكل سلسلة الإمدادات لمسؤولية موظفين منفصلين كلاهما برتبة ف-٥، هما رئيس تقديم الخدمات الموحدة ورئيس إدارة سلسلة الإمدادات. ووفقاً للإرشادات الواردة في استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، يحتفظ مدير دعم البعثة بمسؤوليات الرقابة العامة والمشورة الاستراتيجية والضوابط الداخلية. ويُقترح إنشاء وظيفة نائب لمدير دعم البعثة، باستخدام وظيفة قائمة برتبة مد-١، لتولي شؤون التنسيق والرقابة على العمليات وكفالة تقديم الخدمات التمكينية الرئيسية إلى العملاء.

٣٣ - وستنفذ البعثة بالكامل النموذج الموصى به لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي على مرحلتين مقررتين، بغية تنفيذ إعادة التنظيم بفعالية، مع أدنى حد ممكن من الإخلال بعمليات البعثة. وتتضمن المرحلة الأولى، التي ستُنفذ بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إعادة تنظيم المهام القائمة ضمن النموذج الموصى به وباستخدام الوظائف المتاحة للبعثة مع تقليص بعض الوظائف أو إعادة تصنيفها. وسيُسفر ذلك عن عدم اتساق بعض الرتب الوظيفية مؤقتاً مع التراتبية العادية للرتب الوظيفية. وتتضمن المرحلة الثانية المزيد من خفض رتب الوظائف وربما تقليص عددها بما يعيد الرتب الوظيفية إلى العلاقات والتراتبية العادية.

٣٤ - وتضطلع البعثة بالأنشطة الضرورية لتنفيذ المبادرات المتخذة على نطاق الأمانة العامة، مثل التحديث والتوسيع التدريجي لنظام أوموجا. ويظل التدريب يمثل ضرورة تشغيلية، حيث أن الافتقار إلى المعرفة بالإجراءات والمتطلبات التقنية للنظام يطرح تحدياً أمام

تحقيق كامل إمكانياته، وبالتالي تحقيق الفوائد ومكاسب الكفاءة المقررة. والبعثة مطالبة أيضاً بتوفير بعض متطلبات النظام، مثل تحديث واقتناء المعدات وزيادة عرض نطاق شبكة الإنترنت اللازمة لجعل النظام يعمل في كل الأوقات.

٣٥ - وتجري البعثة استعراضات منتظمة لأسطولها من الطائرات وتسعى إلى استخدامه على النحو الأمثل. ويستمر احتياج البعثة إلى الطائرات بحكم الحاجة إلى المحافظة على سهولة التنقل والقدرة على الاستجابة وإمكانية الإجلاء في بلد يفقر إلى البنى التحتية الأساسية للطرق، بالاقتران مع موسم طويل من الأمطار الغزيرة. ومع التعليق الفعلي للخفض المقرر للقوام العسكري للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بسبب أزمة إيولا، فإن أسطول الطائرات الحالي للبعثة ملائم بالفعل للمهام التي يتعين أدائها في فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك التمكين من استئناف إعادة الأفراد العسكريين والشحنات العسكرية إلى الأوطان. لذا فإن البعثة تقترح الإبقاء على طائرتين مروحيتين من طراز Mi-8MTV، وست طائرات مروحية من طراز Mi-8MT، وطائرة من طراز DHC-7، وطائرة من طراز B-1900، وثلاث طائرات مروحية هجومية، بحيث يجري تقاسمها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس نسبة ١٥ في المائة لفترة السبعة أشهر.

٣٦ - ولتنفسي فيروس إيولا تأثير ضار كبير على قدرة البعثة على الدعم الفعال لتنفيذ ولايتها خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. وتستند الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى افتراض أنه سيجري احتواء تفشي فيروس إيولا بالقدر الكافي. لذا، سيكون بوسع عنصر الدعم في البعثة التركيز على تقديم الخدمات بشكل يتسم بحسن التوقيت والجودة دعماً لأنشطة البعثة وأولوياتها التشغيلية.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٣٧ - وفقاً لتوجيهات إدارة عمليات حفظ السلام، لن تُستأنف ترتيبات التعاون بين البعثات، التي تتضمن النشر المؤقت للقدرات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، حتى ما بعد انتهاء أزمة إيولا، على النحو الذي تقرره منظمة الصحة العالمية أو هيئة صحية مختصة أخرى. لذا، فإن الأصول التي أذن مجلس الأمن بتقاسمها بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أو تلك التي يوجد بشأنها تفويض دائم لتقاسمها بين البعثات (الطائرات المروحية العسكرية المسلحة، والطائرات المروحية المخصصة للخدمات، وقوة الرد السريع الإقليمية)، سيتمكث كل منها في منطقة عملياته، ما لم توجد حاجة ماسة إليها (مثلاً لتقديم الخدمات للطائرات المروحية المسلحة).

- ٣٨ - وستواصل البعثة تعزيز تعاونها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودعمها للبعثات والمكاتب الأخرى في المنطقة دون الإقليمية (بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا) لإتاحة المجال لوضع أطر تعاون ذات تركيز محدد وذات قدرة على الاستجابة، وإجراء تعديلات في الوقت ذاته، عند الاقتضاء، في سياق أزمة إيبولا.
- ٣٩ - وفي سياق ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ستقيّم البعثة ترتيبات تقاسم التكاليف القائمة حالياً مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكفالة الاستخدام والتشكيل والتوافر الأمثل للموارد الاستراتيجية من الطائرات في منطقة غرب أفريقيا الأوسع.

دال - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والبعثات المتكاملة

- ٤٠ - في ضوء أزمة إيبولا وما جرى تحديده من أوجه الضعف السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتلك الأزمة، وكجزء من عملية الانتقال الأوسع، سوف تعزز البعثة أكثر فوجها المتكاملة إزاء البرمجة وتنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل البعثة، وفقاً لمهمتها المتمثلة في تيسير وصول المساعدات الإنسانية، دعم جهود بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا والجهات الفاعلة الأخرى للتصدي لأزمة إيبولا، طوال مدة حالة الطوارئ الصحية.
- ٤١ - وستواصل البعثة التركيز على نهج البرامج المشتركة لدعم قطاعات محددة، وستسعى جاهدة لزيادة تعزيز التعاون في ما يتعلق بالبرامج المشتركة القائمة. ففي قطاع سيادة القانون، ستواصل الشراكة القوية القائمة بالفعل بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع كيانات أخرى تابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون، بوسائل من بينها دعم إنشاء مراكز للعدالة والأمن بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام. ووفّر مجمع فكر مشترك بين البعثة والبرنامج الإنمائي تحليلاً مشتركاً بشأن فيروس إيبولا والتخطيط لمرحلة ما بعد فيروس إيبولا، وتتواصل المشاورات مع البرنامج الإنمائي ولجنة الحوكمة ووزارة الداخلية بغية تعزيز النهج المتكاملة إزاء إصلاحات اللامركزية والحوكمة. وستظل القدرة المتكاملة تكتسي أهمية في تنفيذ مهمة المساعي الحميدة المتوقعة بالبعثة.

- ٤٢ - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم التعاون الرسمي لليبيريا مع لجنة بناء السلام من خلال البرنامج المشترك للعدالة والأمن، وللنهوض بتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وستواصل البعثة

والفريق القطري أيضاً التعاون على معالجة عمليات الإصلاح الحاسمة التي تقدم البعثة خلالها الدعم السياسي بينما يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية، على نحو ما يجري في عملية الاستعراض الدستوري والمصالحة الوطنية. وفي ضوء الأثر المتعدد الجوانب لتفشي فيروس إيبولا في ليبيريا وضرورة التخطيط للشفاء والتعافي في الأجل الأطول، ستبذل البعثة مساعيها الحميدة وتقدم الدعم السياسي للحكومة، كما ستتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في إسداء المشورة بشأن إنشاء نظام فعال للحد من مخاطر الكوارث. وستواصل البعثة أيضاً التعاون مع الفريق القطري في التصدي لارتفاع معدل انتشار العنف الجنسي والجسدي في ليبيريا.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٤٣ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	و أ ع / مد-٢ / ف-٥ / ف-٣	أ ع م / مد-١ / ف-٤ / ف-٢	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الموظفين الوطنيين ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	مجموع	مكتب الممثل الخاص للأمين العام	مكتب الممثل الخاص للأمين العام
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	١	٥	٤	١١	١	١٢	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	٣	٤	٩	١	١٠	١٠	١
صافي التغيير	-	(٢)	-	(٢)	-	(٢)	(٢)	-
قسم الشؤون القانونية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٢	١	٤	-	٤	٤	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	٢	١	٤	-	٤	٤	-
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة التخطيط الاستراتيجي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٢	-	١	٣	٢	٥	-

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	٢	-	-	٢	-	-	٢
صافي التغيير	-	-	-	(١)	(١)	(٢)	-	(٣)
وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	١	-	١	٢	-	١	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(١)	-	(١)	(٢)	-	(١)	(٣)
فريق الدعم الميداني								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	١	١	١	٣	١	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	١	٢	-	٣	-	١	٤
صافي التغيير	-	-	١	(١)	-	(١)	١	-
المكاتب القطرية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	٥	٢٥	-	٣٠	٤٢	٢٨	١٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	٥	٢٣	-	٢٨	٤٣	٢٢	٩٣
صافي التغيير	-	-	(٢)	-	(٢)	١	(٦)	(٧)
مركز التحليل المشترك للبعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	٤	١	١	٦	١٥	٢	٢٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	٤	١	١	٦	١٤	٢	٢٢
صافي التغيير	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)
مركز العمليات المشتركة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	٢	-	١	٣	-	٢	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(٢)	-	(١)	(٣)	-	(٢)	(٥)
مكتب الاتصالات والإعلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	-	٣	٦	٥	١٤	٣٥	٥	٥٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	-	٣	٦	٢	١١	٣٤	٤	٤٩
صافي التغيير	-	-	-	(٣)	(٣)	(١)	(١)	(٥)
قسم الشؤون السياسية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	١	٤	٢	١	٨	٢	٣	١٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١	٤	٢	١	٨	٢	٣	١٣

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير								
المجموع، التوجيه التنفيذي والإدارة								
١	٢	٢٩	٣٦	١٦	٨٤	٩٨	٤١	٢٢٣
١	٢	٢٤	٣٥	٩	٧١	٩٤	٣٢	١٩٧
-	-	(٥)	(١)	(٧)	(١٣)	(٤)	(٩)	(٢٦)
صافي التغيير								

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ١٣ وظيفة (إلغاء ١٠ وظائف ونقل ٣ وظائف)
الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٤ وظائف (إلغاء ١٠ وظائف وإنشاء وظيفتين
ونقل ٤ وظائف)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره ٩ وظائف (إلغاء ٨ وظائف ونقل
وظيفة واحدة)

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ونقل وظيفة واحدة
برتبة ف-٤ إلى وحدة إصلاح قطاع الأمن في إطار عنصر سيادة القانون)
٤٤ - تماشياً مع تقليص حجم البعثة، يُقترح إلغاء الوظيفة برتبة ف-٤ لموظف شؤون
السياسات بسبب نقل مهام التخطيط للمرحلة الانتقالية، والإبلاغ المنتظم، ومهام معينة
متصلة بالسياسات (مثلاً حماية المدنيين) مرة أخرى إلى وحدات أخرى، وذلك من أجل
مواصلة مواءمة المهام الرئيسية أو مهام التنسيق تلك مواءمة وثيقة مع الولايات الأساسية
المنوطة بالوحدات الأخرى، مثل وحدة التخطيط الاستراتيجي، ومركز العمليات المشتركة،
وقسم الشؤون السياسية، ومكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون).

٤٥ - ودعا مجلس الأمن البعثة، في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، إلى مساعدة حكومة ليبيريا
على أن تضع وتنفذ، في أقرب وقت ممكن وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء الثنائيين والمتعددي
الأطراف، استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. ولهذا الغاية، يُقترح تعزيز قدرة
البعثة المخصصة لإصلاح قطاع الأمن، التي تضم حالياً وظيفة واحدة برتبة ف-٤ في مكتب

الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، بالاستفادة من القدرات ضمن ركيزة سيادة القانون بالبعثة. ويُقترح أيضاً نقل وظيفة مستشار إصلاح قطاع الأمن (ف-٤) إلى ركيزة سيادة القانون لكي تشكل جزءاً من وحدة متخصصة لإصلاح قطاع الأمن. ويُتوقع أن يكون لنقل الوظيفة لكي تشكل جزءاً من القدرات المعززة لإصلاح قطاع الأمن تأثير إيجابي مهم على تنفيذ الولاية في هذا المجال من مجالات الأنشطة.

٤٦ - وأدى التحديد الأوضح لأولويات المهام، مضافاً إليه أداء البعثة أداء أكثر تكاملاً لعملها في مجالات النشاط الشامل لعدة قطاعات، وأساليب عمل أكثر كفاءة، وزيادة مواءمة مهارات الموظفين مع مهام الوظيفة، إلى تعزيز أداء مكتب الممثل الخاص للأمين العام والبعثة بشكل أوسع.

مركز العمليات المشتركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بمقداروظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة ونقل وظيفة واحدة)

٤٧ - يُتوقع أن يستمر عبء العمل على مركز العمليات المشتركة خلال ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. بل إنه، في بعض الجوانب، يمكن أن يزيد، بما أن الانخفاض المتوقع في مستويات قوات البعثة قد يؤدي إلى زيادة الحوادث المتصلة بالأمن. ويُتوقع في الوقت نفسه أن يؤدي بدء تشغيل نظام SAGE (الإلمام بالحالة والبيئة الجغرافية المكانية) المتكامل إلى تحقيق مكاسب كثيرة من حيث الكفاءة في ما يتعلق بالحصول على البيانات وتصنيفها وتحليلها والإبلاغ بها. وهذا، بالاقتران مع الترشيد العام لعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في سياق العملية الانتقالية لهذه البعثة، قد هيأ الفرصة لدمج مركز العمليات المشتركة مع مركز التحليل المشترك للبعثة في مركز التحليلات والعمليات المشتركة. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن إلغاء وظيفة واحدة لرئيس مركز العمليات المشتركة (ف-٥)، ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون التقارير من متطوعي الأمم المتحدة، ونقل وظيفة واحدة لنائب رئيس مركز العمليات المشتركة (ف-٤)، ووظيفة واحدة لمساعد للشؤون الإدارية من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف معاون مسؤول عن التقارير لمتطوعي الأمم المتحدة، إلى مركز التحليلات والعمليات المشتركة. وسيتولى رئيس مركز التحليل المشترك للبعثة المسؤولية عن إدارة المركز المقترح لإنشاؤه للتحليلات والعمليات المشتركة.

٤٨ - ومن شأن دمج مركز العمليات المشتركة ومركز التحليل المشترك للبعثة أن يؤدي إلى تحسينات في إدارة مركز التحليلات والعمليات المشتركة الجديد، بما في ذلك تدفق مباشر أكبر للمعلومات، وإجراءات عمل وأساليب عمل أشد فعالية ونجاعة. وهذا، إلى جانب بدء تشغيل نظام الإلمام بالحالة والبيئة الجغرافية المكانية (SAGE)، يُتوقع له أيضاً أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في المكاسب الناجمة عن تحسين الإنتاجية.

مركز التحليل المشترك للبعثة (المقترح تغيير اسمه ليسمى مركز التحليلات والعمليات المشتركة) الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مركز العمليات المشتركة)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: لم يطرأ تغيير صاف (إلغاء وظيفة واحدة ونقل وظيفة واحدة من مركز العمليات المشتركة)

٤٩ - يزود مركز التحليل المشترك للبعثة رئيس البعثة وفريق قيادة البعثة بفهم دقيق للمسائل والاتجاهات وآثارها وتطوراتها المحتملة، فضلاً عن تقييم المسائل الشاملة لقطاعات عدة والأخطار التي قد تؤثر في تنفيذ ولاية البعثة. ونواتج المركز هي بمثابة الأساس لعملية اتخاذ القرارات، ولتحسين التخطيط للبعثة والحالات الطوارئ.

٥٠ - وكما هو موضح أعلاه، فإنه لا يُتوقع أن ينخفض عبء العمل الواقع على مركز التحليل المشترك للبعثة خلال فترة الميزانية ٢٠١٦/٢٠١٥. وفي بعض الجوانب، يُتوقع أن يزيد ذلك العبء عندما تستأنف البعثة خفض عديدها العسكري تدريجياً. ومع انخفاض مستويات القوات، سيزداد الاعتماد على المركز في إجراء تقييمات لجمع المعلومات وللتحديات، وفي توفير الإنذار المبكر حتى تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة. وسيتيح تقاسم الموارد البشرية لمركز التحليل المشترك للبعثة ومركز العمليات المشتركة، لمركز التحليل المشترك للبعثة خفض قدراته الحالية بمقدار وظيفة واحدة (ف-٤) لتحلل معلومات، ووظيفة واحدة لتحلل معلومات معاون من متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية من فئة الخدمات الوطنية العامة، ووظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، في حين أنه ستنتقل من مركز المشترك للرصد والتحليل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ لنائب رئيس مركز العمليات المشتركة، ووظيفة واحدة لمساعد إداري من فئة

الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون التقارير من متطوعي الأمم المتحدة. وسيتولى الإشراف على مركز التحليلات والعمليات المشتركة رئيسُ مركز التحليل المشترك للبعثة. وسيخفف من أثر تخفيض الوظائف حاجةُ مركز التحليل المشترك للبعثة إلى مواصلة تحديد أولويات نواتجه وخدماته، بسبب التحديات المتصلة بتعيين موظفين لشغل الوظائف الشاغرة خلال أزمة وباء إيبولا.

وحدة التخطيط الاستراتيجي

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة واحدة لموظف في وطني ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

٥١ - تتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي المسؤولية عن تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة. فهي تقوم بتنسيق التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي أو الإشراف عليه، فضلاً عن الأبعاد الفنية لعملية الميزنة مع الجهات الفاعلة الداخلية وفريق الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، التي يحتمل أن تتولى المسؤولية عن طائفة من المهام التي تضطلع بها البعثة حالياً وهي تمضي قدماً في تقليص حجمها بصفة تدريجية.

٥٢ - ويُفترض أن يتقاسم الموظف الفني الوطني مع مستشار الأمن القومي الليبري نفس مكان العمل في مكتب رئيس الجمهورية لسد الثغرات القائمة في القدرات، ولأخذ فكرة عامة عن مسائل نقل المسؤوليات الأمنية لدعم حكومة ليبريا، بما في ذلك تنسيق عملية نقل المسؤوليات الأمنية المتبقية من البعثة إلى أجهزة الأمن الوطنية. ومنذ إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي، تغير دور مكتب مستشار الأمن القومي: فقد غدا، في المقام الأول، هيئة من هيئات تقرير السياسات أكثر منه آلية للتنسيق. وإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين البعثة والحكومة بشأن نقل المسؤوليات الأمنية يتولاه فريق عامل مشترك للمرحلة الانتقالية، توفر له وزارة الدفاع مهام الأمانة/التنسيق. ولذلك، فلم يعد من حاجة إلى وظيفة مستشار الأمن القومي.

٥٣ - وفي إطار عملية إعادة هيكلة البعثة، قام مكتب الممثل الخاص للأمين العام بترشيد وتبسيط عدد من عملياتها الإدارية بغية تحسين جوانب الكفاءة فيها. وقد أتاح ذلك أن يضطلع بالمهام الإدارية عددٌ أقل من الموظفين. ونتيجة لذلك، فإن مهام الدعم الإداري لوحدة التخطيط الاستراتيجي لم تُعد تتطلب وجود الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية ولا الوظيفة الوطنية من فئة الخدمات العامة الموجودتين في الوحدة.

٥٤ - وفي حين يضطلع مجلس الأمن القومي بدور في تقرير السياسات، ويتولى الفريق العامل المشترك للمرحلة الانتقالية المسؤولية عن تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية، فإن المبرر الرئيسي لوجود هذه الوظيفة لم يعد صالحاً. وبأبي الدعم الإداري المقدم إلى وحدة التخطيط الاستراتيجية من المكتب الأمامي للممثل الخاص للأمين العام نتيجةً للمكاسب المطردة الناجمة عن زيادة الكفاءة والمتحققة في عمليات الدعم الإداري منذ إعادة تشكيل البعثة.

مكتب الاتصال والإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة)

٥٥ - يقدم مكتب الاتصالات والإعلام معلومات عامة موثوقة ودقيقة وحسنة التوقيت إلى الجمهور المستهدف داخل ليبيريا وخارجها عن التقدم المحرز في ترسيخ دعائم السلام والاستقرار في ليبيريا، وعن مساهمة البعثة ومنظومة الأمم المتحدة عموماً في دعم الحكومة في تلك الجهود. ويوفر أيضاً الدعم لقيادة البعثة في مجال الاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام والعلاقات مع وسائط الإعلام للبعثة. وإضافة إلى ذلك، فإن المكتب يتولى تنسيق الأنشطة الإعلامية الداخلية والخارجية التي تضطلع بها البعثة، بما في ذلك الأنشطة المقامة مع الحكومة ومع الشركاء الآخرين.

٥٦ - وخلال فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦، تقترح البعثة إعادة هيكلة وحدة المنشورات ضمن مكتب شؤون الإعلام بدمجها مع وحدة الفيديو والتصوير الفوتوغرافي، وإعادة تسمية الهيكل الموحد بوحدة الوسائط المتعددة. وستعمل الوحدة بمثابة المركز المتكامل ضمن القسم لجميع أنشطة الوسائط المتعددة ونواتجها.

٥٧ - ولا يُتوقع أن ينخفض عبء العمل الواقع على مكتب الاتصالات والإعلام خلال فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦. بل إنه قد يزيد حسب الوضع المتعلق بمرض فيروس إيبولا، والاستعدادات لإجراء الانتخابات، والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرحلة الانتقالية للبعثة. بيد أنه بالنظر إلى التحديات المتعلقة بتعيين موظفين لهم أوصاف معينة، فإنه يمكن توقع بقاء بعض الوظائف شاغرة لفترة طويلة، مما يتطلب منح مزيد من الأولوية للأنشطة البرنامجية. وفي هذا السياق، يُقترح إلغاء الوظائف التالية: إلغاء وظيفة واحدة لموظف تكنولوجيا البث الإذاعي (خ م-٦)، ووظيفة واحدة لمصور (خ م-٤)،

ووظيفة واحدة لمساعد إداري (خ م-٤)، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام من متطوعي الأمم المتحدة للتوعية المجتمعية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية لمنتج فيديو مساعد (خ و-٥).

٥٨ - ولا يُتوقع أن يكون للإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في وحدة الإذاعة التابعة للبعثة أي تأثير لأن وحدة الإذاعة كُتِفَت عملياتها وستكلف متعاقدين أفراداً لا يرتبطون ارتباطاً مباشراً بتشغيل المحطة الإذاعية بالأعمال التقنية للإذاعة لفرادى.

٥٩ - والهدف من إنشاء وحدة الوسائط المتعددة هو تحسين إدماج قدرات وسائط الإعلام الرقمية التابعة للقسم، مما يؤدي إلى زيادة ترشيد إنتاج النواتج ذات الصلة. ولن يكون لإلغاء وظيفة واحدة لمساعد منتج فيديو (الخدمات العامة الوطنية) تأثير على وقت البث أو تغطية التقارير الإخبارية بالفيديو والتقارير الإخبارية المصورة، التي مُنحت مزيداً من الأولوية والتي خفض عددها تخفيضاً طفيفاً خلال فترة الميزانية الجارية. ولا يُتوقع أن يكون للإلغاء المقترح لوظيفتين برتبة خ م-٤ ووظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة تأثير سلبي على الإنجازات أو على كفاءة القسم، لأنه ضمن الوحدة الجديدة للوسائط المتعددة، سيوفر المزيد من خاصية إظهار نص الكلام على الصور الفوتوغرافية ودعم المحفوظات موظفون لديهم القدرة اللازمة لأداء هذه المهام عند الاقتضاء. وستتولى الإدارة الحالية المسؤولية عن المهام الإدارية في دعم وحدة التوعية.

وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية إلى قسم المصالحة وتوطيد السلام)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة إلى فريق الدعم الميداني)

٦٠ - منذ إنشاء وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات في تموز/يوليه ٢٠١٣، غدا بمقدور البعثة العمل بنهج متكامل في معالجة مسائل الحدود، وفي مواصلة تعزيز الجوانب الفنية للتعاون في ما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد وصلت أيضاً وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات وفريق الدعم الميداني والمكاتب الميدانية في المقاطعات الحدودية إلى مستوى من التفاعل السلس. وبناء على هذه الإنجازات وعلى تحسن الحالة الأمنية تحسناً كبيراً على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار، فقد قررت قيادة البعثة أنه يمكن ترشيد القدرات المخصصة لهذه المسألة وأنه يمكن إدماج القدرات المتبقية لوحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي

وفي ما بين البعثات (وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة لموظف اتصال معاون) ضمن فريق الدعم الميداني اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. والغاية من فريق الدعم الميداني الذي ينسق الهيكل الميداني للبعثة هي ضمان الأخذ بنهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة وفي جميع تدخلات وأنشطة الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. وهو يقدم الدعم أيضاً في تنفيذ "البرنامج الواحد" (بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يتماشى مع خطة التنمية التي تنتهجها الحكومة)، من خلال تنسيق الكفاءة التشغيلية والاستفادة المثلى من استخدام الموارد وتعزيز الإدارة والمساءلة في مجال دعم تنفيذ الولايات على مستوى المقاطعات.

٦١ - ويُتوقع زيادة مستوى الكفاءة والإنتاجية مع الإلغاء المقترح. فقد وضعت وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات ضمن البعثة نهجاً متكاملًا لمعالجة مسائل الحدود، وعززت التعاون في ما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسيتولى الدفع بهذه المهمة فريق الدعم الميداني، الذي سيستوعب القدرة المتبقية لوحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات الإقليمية/التعاون بين البعثات لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة. ويُنتظر أن يؤدي إدماج الوحدة في فريق الدعم الميداني إلى زيادة الكفاءة والتنسيق والإنتاجية في مجال الإدارة، مما يسمح بنقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم المصالحة وتوطيد دعائم السلام لسد ثغرة في قدرات القسم المذكور في مجال الإدارة.

٦٢ - وسيتولى المهام الإدارية الناجمة عن الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية المساعد الإداري الذي يشغل وظيفة فئة الخدمة الميدانية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بما يكفل مستوى أعلى من التنسيق مع المكتب عموماً.

فريق الدعم الميداني

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ من مكتب المقاطعة)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (نقل وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة إلى مكتب المقاطعة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بمقدار وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة من مكتب المثلة الخاصة للأمين العام إلى وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات)

٦٣ - مكّنت وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من اعتماد نهج متكامل في معالجة مسائل الحدود، ومواصلة تعزيز الجوانب الفنية للتعاون في ما بين البعثات مع عملية الأمم المتحدة. وقد وصلت وحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات وفريق الدعم الميداني والمكاتب الميدانية في المقاطعات الحدودية إلى مستوى من التفاعل السلس. وبناء على هذه الإنجازات وعلى تحسن الحالة الأمنية تحسناً كبيراً على طول حدود ليبيريا مع كوت ديفوار، فقد قررت قيادة البعثة أنه يمكن ترشيد القدرات المخصصة لهذه المسألة وأنه يمكن إدماج القدرات المتبقية لوحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات، أي وظيفة واحدة لموظف اتصال معاون من وظائف متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف اتصال من مكاتب المقاطعات، ضمن فريق الدعم الميداني اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وسيتم نقل وظيفة واحدة لمساعد للفريق إلى مكاتب المقاطعات من أجل تقديم الدعم عند الاقتضاء. ويتولى فريق الدعم الميداني تنسيق الهيكل الميداني للبعثة والغاية منه هي ضمان الأخذ بنهج متسق في تنفيذ ولاية البعثة وفي جميع تدخلات وأنشطة الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. وهو يقدم الدعم أيضاً في تنفيذ "البرنامج الواحد" (ويشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يتماشى مع خطة التنمية التي تنتهجها الحكومة).

٦٤ - ويُتوقع زيادة الكفاءة والتنسيق والإنتاجية مع النقل المقترح لوحدة دعم التعاون على الصعيد الإقليمي وفي ما بين البعثات وإدماجها في فريق الدعم الميداني. ودمج الودعتين يعمل من الممكن إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري. وسيتم القيام بمهمة الإدارة لمجموعة المساعدين الإداريين الذين يشغلون وظائف من فئة الخدمة الميدانية ضمن مكتب الممثل الخاص للأمين العام.

مكاتب المقاطعات

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة برتبة ف-٣ إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/توطيد الحكم الديمقراطي، ووظيفة برتبة ف-٣ إلى فريق الدعم الميداني)
الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إلغاء ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة؛ وإنشاء وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة؛ ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من فريق الدعم الميداني؛ ونقل ٣ وظائف لموظفين وطنيين من قسم خدمات العدالة والأمن، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني من قسم إصلاح القوانين والسياسات)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بمقدار ٦ وظائف (إلغاء ٥ وظائف ونقل وظيفة واحدة من قسم إصلاح القوانين والسياسات)

٦٥ - وينسجم عمل مكاتب المقاطعات التابعة للبعثة في فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ مع محط اهتمام البعثة وسيركز على دعم ما يلي: الإسراع بإصلاح قطاع الأمن والمرحلة الانتقالية؛ وتقديم خدمات قطاعي العدالة الوطنية والأمن الوطني على مستوى المقاطعات، بوسائل منها تقديم التوجيه والدعوة وبذل المساعي الحميدة. ونتيجة لعمل المكاتب، فإنها ستزيد في تكامل العمليات، وخاصة من أجل المعالجة الفعالة للصلتين الوشيحتين بين العدالة والأمن وبين الحكم وسيادة القانون.

٦٦ - وتتيح زيادة التركيز على العمليات المتكاملة داخل مكاتب المقاطعات فرصة لدمج المهام الإدارية داخل كل مكتب من المكاتب في إطار وظيفة واحدة. ودعمًا لهذا الإدماج، فإنه ستلغى وظيفتان لمراقبي حقوق الإنسان من فئة الخدمات العامة الوطنية وإنشاء وظيفتين لمساعد فريق من فئة الخدمات العامة الوطنية لتوفير القدرات حيث يفتقر إليها حالياً. ولزيادة ترشيده المكاتب الميدانية وإزالة فائض القدرات، ستُنقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ لموظف اتصال إلى فريق الدعم الميداني، حيث سيمثل ذلك الموظف مركز تنسيق للتعاون الإقليمي والتعاون في ما بين البعثات، وإلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الإعلام من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام من متطوعي الأمم المتحدة، وثلاث وظائف لمراقبي حقوق الإنسان من فئة الخدمات العامة الوطنية.

٦٧ - وتمكّن إعادة مواءمة المسؤوليات الأساسية في ركيزة توطيد دعائم السلام والدعم بحيث تركز على الإصلاحات المؤسسية والمصالحة الوطنية، وبحيث تدعم تلك الجهود من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي، وتقديم الدعم لبرامج ومبادرات تحقيق الاستقرار عبر الحدود على طول منطقة الحدود الليبرية - الإيفوارية، تمكّن من ترشيده هذه القدرة في مكاتب المقاطعات من خلال إلغاء ٤ وظائف لموظف للشؤون المدنية من متطوعي الأمم المتحدة، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لرئيس المكتب الميداني إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام من أجل كفالة أداء مهام الاتصال مع المؤسسات الميدانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية، ويوفر الاستجابة في الوقت المناسب والمتابعة بشأن قرارات نائب الممثل الخاص في إطار مسؤولياته في ما يتصل بتعزيز المساعي الحميدة للبعثة.

٦٨ - ودعمًا للولاية الجديدة للبعثة في مجال سيادة القانون، من حيث صلتها بتوسيع نطاق خدمات قطاعي العدالة الوطنية والأمن الوطني في جميع أنحاء البلد من خلال بناء القدرات

والتدريب، سيتم نقل وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة من أحد مكاتب المقاطعات إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات في مقر البعثة ليتسنى له دعم الجهاز القضائي، وتحسين الروابط التقنية مع الميدان، و ٤ وظائف لموظفين فنيين وطنيين (٣ وظائف لموظف للشؤون القضائية ووظيفة واحدة لموظف لشؤون سيادة القانون) من المقر إلى مكاتب المقاطعات لتمكينها من تقديم التوجيه للمدعين العامين والمحامين العامين بالمقاطعات في قضايا رائدة، من قبيل القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، وفي قضايا جنائية معقدة، وفي الجوانب الرئيسية للعدالة الجنائية.

٦٩ - ويتمشى إلغاء المقترح للوظائف وعمليات النقل وإعادة الانتداب ضمن فريق الدعم الميداني في مكتب الممثل الخاص للأمين العام وفيما بين المكاتب الميدانية بالمقاطعات مع الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وهو يدل أيضاً على الإقرار بزيادة قدرة الموظفين الوطنيين والفائدة منها. وهذا سيتيح أيضاً للمكاتب الميدانية وضع نهج أكثر تكاملاً للمسائل الشاملة لعدة قطاعات في مجالات الأنشطة التي تتضمنها الولاية، مثل حماية المدنيين، والعدالة والأمن، بما في ذلك الأنشطة المقامة بالمشاركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا؛ وتيسير زيادة التعاون، بما في ذلك تقاسم الموارد، في كل مكتب من مكاتب المقاطعات.

العنصر ١: الأمن

٧٠ - ستواصل البعثة التعاون الوثيق مع حكومة ليبيريا من أجل توطيد دعائم السلام والاستقرار وحماية المدنيين، سواء أكان ذلك في أعقاب تفشي وباء فيروس إيبولا أم في ظروف ما بعد هذه المرحلة. وكان مجلس الأمن قد أوقف التخفيض التدريجي للقوام العسكري للبعثة إلى حين زوال خطر فيروس إيبولا على السلام والاستقرار في ليبيريا. وسيواصل العنصر العسكري للبعثة ووحدات الشرطة المشكلة الحفاظ على وجود مرئي ومتحرك، وتوخي جانب الحذر. بما يتيح لها أن تقوم في إطار مهمة حمايتها للمدنيين، بأعمال التصدي العاجل للحوادث التي لا يمكن لوكالات الأمن الوطنية أن تعالجها بمفردها، وذلك كجزء من ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ستظل وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة جهات مستجيبة من المستوى الثاني، في حين سيعمل العنصر العسكري كجهة مستجيبة من المستوى الثالث. أما عنصر الشرطة في البعثة، فسيواصل دعم تطوير قدرة الشرطة الوطنية الليبرية بوصفها جهة مستجيبة بالفعل من المستوى الأول وفي مجالي السلامة العامة وحماية المدنيين.

٧١ - وستكثف البعثة ما تقدّمه من دعم لبناء القطاع الأمني، وبخاصة دعمها المقدم في هذا الصدد لكل من الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، وهو ما سيشكل عاملاً حاسماً لنجاح تعجيل الانتقال الأمني على نحو يسفر عنه استلام حكومة ليبريا في ٣٠ حزيران/يونيه لكامل المسؤوليات الأمنية من البعثة. وسيشمل ذلك استعادة الزخم الذي فُقد نتيجة للتدابير التي وضعت لمنع زيادة انتشار فيروس إيبولا، والاستفادة من مرافق التدريب على إنفاذ القانون في إطار إنجاز أعمال التصدي لفيروس إيبولا خلال مدة طويلة من الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث إن ذلك قد أثر سلباً على استقدام أفراد الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس وتدريبهم، وهو ما يفسر قلة عدد الضباط الذين أتموا فترة تدريبهم الأساسي. وستشمل المكونات الرئيسية لهذا الدعم التعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس لتعزيز إيفاد موظفي وكالات إنفاذ القانون الوطنية إلى خارج العاصمة وتيسير خدمات دعم هذه الوكالات في ما يتعلق بإجراءات استقدام الموظفين وتنفيذ أنشطة التدريب. وسيشمل ذلك وضع استراتيجيات لاستقدام عدد أكبر من النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن.

٧٢ - وكان وباء فيروس إيبولا في ليبريا قد زاد من الحاجة إلى تعزيز آليات التعاون المشترك بين الوكالات الوطنية في قطاع الأمن، وبخاصة بالنسبة للتخطيط للعمليات وتبادل المعلومات. وبناء على ذلك، ستزيد البعثة من جهودها الرامية إلى إيجاد قدرة متكاملة لدى الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس ووكالة مكافحة المخدرات على الاستجابة والتخطيط للعمليات. ثم إن بذل مثل هذه الجهود سيشكل كذلك أحد مجالات تركيز وحدة الجريمة عبر الوطنية، التي ستواصل البعثة دعمها، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وذلك من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٧٣ - وعلاوة على ذلك، سيتم التركيز على نحو مكثف على مسألتي الإنذار المبكر والوقاية من المخاطر التي تهدد الأمن العام على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك إضافة إلى زيادة دعم تنمية قدرات الحفارة والجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء آليات لمجالس الأمن التي أنشئت على مستوى المقاطعات والأقاليم عملاً بقانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١. يضاف إلى ذلك أن البعثة ستتعاون على نحو وثيق مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة والشرطة الوطنية الليبرية من أجل تنمية القدرات في مجال تنظيم ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأعتدة ذات الصلة في ليبريا.

٧٤ - وخلال فترة الميزانية، من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في غينيا وكوت ديفوار. ونتيجة لذلك، ستمنح البعثة المزيد من الأولوية لأنشطة التعاون عبر الحدود المشتركة مع كل من البلدين المذكورين. وحالما يسمح الوضع القائم بسبب الإصابات بفيروس إيبولا، ستستأنف البعثة أداء دورها في تعزيز التعاون الأمني المشترك بين السلطات الوطنية على طول حدود ليبيريا مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وستتعاون البعثة أيضاً مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم الجهود الجارية لتسهيل مبادرات السلام والمصالحة عبر الحدود التي يقوم بها اتحاد نهر مانو، بما في ذلك ما يتعلق منها ببناء الثقة وتبادل المعلومات على طول حدود البلد مع غينيا وسيراليون. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة رصد مناطق الحدود وتيسير دوريات جوية وبرية على طول هذه الحدود.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ تهينة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا	١-١-١ عدم وقوع أي حوادث عنف مسلح كبيرة تكون دوافعها سياسية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: صفر)
	١-١-٢ عدد المقاطعات التي يوجد فيها مجلس أمن يؤدي مهامه (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٠)
	١-١-٣ نقصان عدد حوادث الإخلال بالنظام العام التي تتجاوز قدرة المؤسسات الحكومية على التصدي لها دون دعم البعثة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٧؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١)
	١-١-٤ انتقال كامل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى وكالات الأمن الوطنية

النواتج

- ٨٠٥٢ يوم عمل لدوريات المراقبين العسكريين (١١ فريقاً × دوريتين في اليوم × ٣٦٦ يوماً)، بما في ذلك الدوريات الجوية والبرية، لجمع المعلومات والاتصال بالمجتمعات المحلية، ومعاينة الظروف العامة داخل المجتمعات المحلية وجمع المعلومات بشأن حوادث محددة
- ٢١٥٠ ساعة من ساعات عمل الدوريات الجوية، بما في ذلك الدوريات الجوية الحدودية، والدوريات الراحلة المنقولة جواً، والاستطلاع الجوي، والدوريات الجوية البحرية، والرحلات الجوية

- الخاصة، وتدريب الأطقم الجوية (٢٠٠ ١ ساعة لطائرة هليكوبتر من طراز Mi-8، و ٧٥٠ ساعة لطائرة هليكوبتر من طراز Mi-24، و ٢٠٠ ساعة لطائرة هليكوبتر من طراز B-1900
- ٤٥٠ ٢٧ يوم عمل لدوريات الكتائب (٣ كتائب × ٢٥ دورية في اليوم × ٣٦٦ يوماً)، بما في ذلك الدوريات الراجلة والمتنقلة (براً وجواً)، فضلاً عن عمليات الحراسة وحماية كبار الشخصيات
 - ١٠٩٨ يوم عمل لدوريات قوة الرد السريع (٣ دوريات في اليوم × ٣٦٦ يوماً)، بما في ذلك الدوريات الراجلة والمتنقلة (براً وجواً)، فضلاً عن عمليات الحراسة
 - ٩٢٨ ٢ يوماً من أيام عمل دوريات وحدات الشرطة المشكلة (٨ وحدات × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٦ يوماً)، بما في ذلك الدوريات المشتركة الراجلة منها والمتنقلة
 - القيام بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية بإجراء تقييمين للتهديدات يغطيان المسائل الاستراتيجية والأمنية والعملياتية المتصلة بالمرحلة الانتقالية للبعثة
 - ٧٨٤ ٨ نشاطاً مشتركاً لشرطة الأمم المتحدة (٢٤ موقع فريق × نشاط مشترك واحد × ٣٦٦ يوماً) مع مكتب الهجرة والتجنيس، تشمل دوريات يومية لأغراض الاتصال بالسلطات المحلية والمجتمعات المحلية في ١٥ مقاطعة والتنسيق معها
 - ١٢ دورة تدريبية لفائدة ضباط الشرطة الوطنية الليبرية بشأن احترام حقوق الإنسان، وأدوار ومسؤوليات المستجيبين من المستوى الأول وحماية المدنيين
 - القيام بالتنسيق مع أمانة مجلس الأمن الوطني بإعداد ١٢ عرضاً للاجتماعات الشهرية لمجالس أمن المقاطعات الـ ١٥ بشأن مسائل من قبيل التنسيق بين قطاعي العدالة والأمن وتحقيق التكامل بينهما ونظم الإنذار المبكر وحماية المدنيين
 - عقد ست جلسات عمل مع وزارة العدل والوكالات الحكومية لتنفيذ الخطة الانتقالية الوطنية لاستلام كامل المسؤوليات الأمنية
 - قيام الوكالات الأمنية في ليبيريا، بالاشتراك مع وحدة الأسلحة الصغيرة في جهاز الشرطة الوطنية الليبرية، بأربع عمليات تفتيش على الأسلحة
 - حملات وبرامج متعددة الوسائط توفر معلومات موثوقة وذات مصداقية وفي الوقت المناسب بشأن السلام والأمن وحماية السكان المدنيين من خلال بث برامج إذاعة البعثة: ٥ × ٤٥ دقيقة يومياً من برامج الاستراحة لتناول القهوة ولمناقشة قضايا الساعة؛ وسبعة برامج إذاعية حوارية مدة كل منها ساعة أسبوعياً (مجموعها ٣٦٤ برنامجاً في السنة) (Crime Watch و Dateline Liberia و Nationwide و Dis Government Ting و Creek Town و Palava Hut و Front Page)؛ تسعة برامج أسبوعية مدة

كل منها ٣٠ دقيقة حول المواضيع المتصلة بالمرحلة الانتقالية (٤٦٨)؛ ٢ × ١ ساعة برامج أسبوعية عن المسائل الجنسانية (Women's World and Girl Power) (١٠٤)؛ ٥ برامج يومية وقائية وترفيهية (٦٧٦)؛ برنامجان ترفيهيان أسبوعيان (Liberia Tonite) (١٠٤)؛ برنامج موسيقي أسبوعي (٥٢)؛ ١٥ برنامج/نشرة إخبارية إذاعية مدة كل منها عشر دقائق يومياً بالإنكليزية والليبرية والفرنسية واللغات المحلية الثلاث (٣٧٥٠)؛ وبرامج أسبوعية باللغة الفرنسية مدة كل منها ١٥ دقيقة (٥٢)

- ٩ تقارير إخبارية بالفيديو مدة كل منها ٣ دقائق، ١٢ برنامجاً إخبارياً مصوراً مدة كل منها ٣ دقائق، وأربعة برامج تجميعية لأقراص فيديو رقمية توزع مرة كل ٤ أشهر على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، وإصدار ستة أعداد دورية للنشرة الإخبارية الإلكترونية "UNMIL Today" التي تصدرها البعثة مع التركيز على المهام ذات الأولوية الصادر بها تكليف (أي نقل المسؤوليات الأمنية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية)، و ١٣٢ مهمة أخذ صور و ٢٥٠ مهام أخذ صور اليوم، وأربعة معارض للصور، و ١٢ مؤتمراً صحفياً و ٢١ نشرة صحفية. وتُنشر جميع المنتجات من صور وأشرطة فيديو وبرامج إذاعية ومنشورات في الموقع الشبكي للبعثة وفي منتديات التواصل الاجتماعي الرقمية التابعة لها

- ٧ حملات دعوية على الصعيد الوطني من الحملات المتعددة الوسائط على امتداد خمسة أيام بشأن ما يلي: تجنيد أفراد الشرطة، مع التركيز بشكل خاص على استقدام النساء، وخفارة المجتمعات المحلية والسياسة الآمنة؛ منع العنف الجنسي والجنساني؛ منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ ١٦ يوماً من النشاط وحقوق الإنسان؛ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، بما في ذلك نزع طابع المركزية، وتحقيق المصالحة الوطنية؛ والانتخابات الرئاسية والمسائل الإنسانية، بما في ذلك الوقاية من الإصابات بفيروس إيبولا والتصدي له، من خلال ٤٨ عرضاً يقدمها ١١ من الرواة التقليديين في منروفيا وفي المقاطعات الـ ١٥ ومواد ترويجية منها: ١٥٠٠٠ قميص تي - شيرت؛ ٦٠٠٠٠ نشرة إعلامية؛ ١٥٠٠٠ بطاقة لاصقة؛ ٣٧٠٠٠ سوار؛ ٥٥٠٠٠ إعلان؛ ١٠٥٠٠ لافتات كبيرة من القماش؛ ١٥٨ جائزة؛ ٢٠٠ جهاز راديو ترانزيستور؛ و ٢٠٠ جهاز شحن بالطاقة الشمسية

- ٨ إعلانات مصورة للخدمة العامة أو للإعلانات بواسطة الفيديو للبث التلفزيوني وتوزيعها على ١٥٠ نادياً من نوادي الفيديو، و ٣٠ إعلاناً للخدمة العامة تبثها إذاعة البعثة و ٣٠ محطة إذاعية مجتمعية. وتُنشر جميع منتجات الحملة على الموقع الرسمي للبعثة في شبكة الإنترنت ومنابر وسائط الإعلام الرقمية التابعة لها

الإجراءات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ إحراز تقدم نحو السيطرة الفعالة على حدود ليبيريا وتعزيز قدرة المكتب الهجرة والتجنيس	١-٢-١ الزيادة في عدد ضباط مكتب الهجرة والتجنيس الموزعين على ٤٥ نقطة عبور حدودية رسمية (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٩٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠٠)
	٢-٢-١ الزيادة في الأنشطة عبر الحدود دعماً لتحقيق الاستقرار على الحدود، بما في ذلك عقد اجتماعات بين وكالات الأمن الوطنية والسلطات المدنية والزعماء التقليديين (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠)
	٣-٢-١ الزيادة في عدد دوريات الحدود التي يقوم بها ضباط مدربون ومجهزون من مكتب الهجرة والتجنيس على الحدود الليبيرية مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥٠)

الناتج

- ٣٦٠ دورية مشتركة على الحدود (دورية من ٢٠ فرداً × ١٢ شهراً؛ ١٠ دوريات لشرطة البعثة × ١٢ شهراً) على الحدود الليبيرية مع كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، ورصد الحالة الأمنية على الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة والأشخاص، وتحركات العناصر المسلحة وتدفق اللاجئين عبر الحدود
- إجراء تقييم واحد للأخطار المتصلة بالأنشطة العابرة للحدود مع غينيا والأنشطة المتصلة بالانتخابات الرئاسية في غينيا المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥
- القيام بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة بإجراء ٣ تقييمات للأخطار لرسم خارطة لأماكن وجود العناصر المسلحة في منطقة الحدود مع كوت ديفوار
- ٨ تقييمات (تقييم واحد لكل مقاطعة من المقاطعات الثماني الحدودية) للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار على الحدود وفرص القيام بمبادرات إضافية لإثراء الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيريا والشركاء الدوليين، دعماً لحكومة ليبيريا
- ٢٠ مبادرة لبناء الثقة عبر الحدود وتبادل المعلومات بالتعاون مع السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية الحدودية، والسلطات الحكومية المناظرة في كوت ديفوار (٨) وغينيا (٦) وسيراليون (٦)

- عقد اجتماعين من الاجتماعات الرباعية لتيسير التعاون عبر الحدود مع كوت ديفوار، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية
- عقد ٩٠ دورة توجيه لضباط مكتب الهجرة والتجنيس عن تنظيم وتيسير الاجتماعات عبر الحدود بفعالية مع الوكالات الأمنية الأخرى والسلطات المدنية، والزعماء التقليديين ونظرائهم في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون في نقاط العبور الحدودية الرسمية الـ ٤٥ ومراكز القيادة الإقليمية الخمسة
- القيام بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس بعقد أربع دورات تدريبية لوحدة دوريات الحدود الراجلة والدوريات المتنقلة التي تسيرها وحدة الدوريات التابعة لمكتب الهجرة والتجنيس، بشأن استخدام القوة غير المميتة والتأهب للقيام بعمليات الرد السريع
- القيام بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس بعقد عشر دورات تدريبية وحلقات العمل أثناء الخدمة (٥ في مونروفيا و ٥ خارجها) لفائدة ٢٠٠ من ضباط مكتب الهجرة والتجنيس، بشأن إدارة الحدود ومراقبتها، والتحقق من الوثائق وإجراء أعمال التفتيش، والمنظورات الجنسانية، وإدارة الهجرة، وقوانين الهجرة والسلوك والانضباط
- القيام بالتعاون مع مكتب الهجرة والتجنيس بوضع خطة لنشر القوى العاملة في مكتب الهجرة والتجنيس

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٣-١ ارتفاع عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية الذين يُدرَّبون ويُجهزون ويُنشرون (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٤٧؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠٦)	٣-١ تحسين قدرة وأداء وكالات إنفاذ القانون الليبرية في مكافحة الجريمة وصون القانون والنظام على الصعيد الوطني
١-٣-٢ الزيادة في عدد المخبذين المدربين والمتدربين من ضباط الشرطة الوطنية الليبرية خارج منروفيا (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٩١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٧٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٧١)	
١-٣-٣ الزيادة في النسبة المئوية للضابطات في الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٨ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠ في المائة)	

النواتج

- عقد ٥ دورات تدريب أثناء الخدمة لترع طابع المركزية عن وحدة الشرطة الوطنية الليبرية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية
- عقد ٤٨ دورة تدريبية أثناء الخدمة عن إدارة المكاتب، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية لفائدة ضباطها المنتشرين في المناطق والمراكز والمستودعات الموجودة في منروفيا والمناطق الخمس، بشأن المجالات التالية: القيادة والتحكم؛ وإدارة حركة المرور؛ والسلامة العامة والأمن؛ وتخطيط العمليات وتنفيذها؛ والتدخلات التكتيكية الأساسية وأساليب الاعتقال؛ والمقابلات والاستجوابات؛ وتسيير دوريات الخفارة المجتمعية؛ وتعميم المنظور الجنساني
- عقد ٥ دورات تدريبية في مجال تدبير وسائل الاتصال لدعم إنشاء المراكز الإقليمية للشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية
- القيام بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية بوضع استراتيجية لتسيير دوريات الخفارات المجتمعية
- القيام، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية، بتنظيم حملة توظيف واحدة لهذه الشرطة تستهدف النساء على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقاطعات، ممن يستوفين شرطي بلوغ سن التوظيف الأساسي وامتلاك المؤهلات الأكاديمية المطلوبة
- وضع خطة لنشر القوى العاملة للشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية
- عقد ٨ دورات تدريب على بناء القدرات بالاشتراك مع الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين (الشرطة الوطنية الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، ووحدة الجرائم عبر الوطنية)، بشأن سبل إيجاد التخطيط المتكامل للعمليات والاستجابة المتكاملة
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات لفائدة أجهزة الشرطة الوطنية الليبرية ودوائر الاستخبارات الجنائية، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة الجرائم عبر الوطنية، لوضع برنامج لجمع إحصاءات الجريمة وبشأن رسم خرائط الجريمة وتحليلها

العوامل الخارجية

التنفيذ الفعلي لخطة الانتقال الوطنية، بما في ذلك ضمان الإشراف الملائم من جانب الأمن الوطني في المناطق التي لن يبقى فيها وجود عسكري للبعثة وقدرته على حماية المدنيين بفعالية هناك؛ ويسود استقرار نسبي على حدود ليبيريا مع بلدان اتحاد نهر مانو، بما في ذلك تحسن الحالة الأمنية في منطقة الحدود مع كوت ديفوار، ويسود الاستقرار السياسي في سيراليون وغينيا، بما في ذلك أثناء فترات الانتخابات في غينيا وكوت ديفوار؛ وتوافر الإرادة السياسية لوضع وتنفيذ استراتيجيات ثنائية

وأخرى رباعية وإقليمية لتحقيق الاستقرار والأمن ولإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك اعتماد التشريعات والأنظمة اللازمة؛ وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية للشرطة الوطنية الليبرية ولأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، ومكتب الهجرة والتجنيس، ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية؛ ومواصلة المانحين تقديم دعمهم لكل مؤسسة من هذه المؤسسات

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، الأمن

الفئة	المجموع	
أولاً - المراقبون العسكريون		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١٣٣	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١٣٣	
صافي التغيير	-	
ثانياً - الوحدات العسكرية		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٤ ٧٦٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٤ ٦٧٨	
صافي التغيير	(٨٧)	
ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٤٩٨	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩٨	
صافي التغيير	-	
رابعاً - وحدات الشرطة المشكّلة		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١ ٢٦٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١ ٢٦٥	
صافي التغيير	-	
خامساً - الأفراد المقدمون من الحكومات		
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٣٢	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣٢	
صافي التغيير	-	

سادسا - الموظفون المدنيون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون ^(١) الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
مكتب قائدة القوة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	٢	-	-	٢	٤	-	-	٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	٢	-	-	٢	٤	-	-	٤
صافي التغيير								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	٢	١٠	٣	٢	١٧	٢	-	١٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	٢	١٠	٣	١	١٦	٤	-	٢٠
صافي التغيير								
-	-	-	-	(١)	(١)	٢	-	١
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	٤	١٠	٣	٤	٢١	٢	-	٢٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	٤	١٠	٣	٣	٢٠	٤	-	٢٤
صافي التغيير								
-	-	-	-	(١)	(١)	٢	-	١
المجموع الكلي (أولا إلى سادسا)								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	-	-	-	-	-	-	-	٦ ٧ ١ ٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	-	-	-	-	-	-	-	٦ ٦ ٣ ٠
صافي التغيير								
-	-	-	-	-	-	-	-	(٨ ٦)

(أ) يشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه وظيفة واحدة (ملغاة)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافيهما وظيفتان (منقولتان)

٧٥ - لا تغيير في الملاك الوظيفي لمكتب قائد القوة.

مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: زيادة بمقداروظيفتين (نقل وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة من قسم إصلاح القوانين والسياسات ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية من وحدة التدريب والتوجيه)

٧٦ - خلال عام ٢٠١٤، عزز عنصر الشرطة وحدة الإعلام التابعة له، والتي تضم حالياً ثلاثة ضباط شرطة. وواصل أيضاً تعزيز نهج التعاون مع مكتب الاتصالات والإعلام في البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود لتعزيز النهج المتبع من عنصر الأمن في ما يتعلق بخفارة المجتمعات المحلية. وبهذه التحسينات، لم تعد هناك حاجة إلى الاحتفاظ بمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، يعمل بمثابة مساعد لشؤون العلاقات والاتصال داخل مكتب مفوض الشرطة. وفي الوقت نفسه، فإن رئيس الموظفين في عنصر الشرطة، الذي ينهض بمسؤولية إدارة شؤون جميع ضباط الشرطة في البعثة (أكثر من ٤٠٠ ضابط)، بدءاً من إجراءات استقدامهم ومروراً بإحراقهم وانتهاء بإعادتهم إلى الوطن، ليس له مساعد إداري. وبالمثل، ليس ثمة دعم إداري لمكتب كبير المشرفين على العمليات، المنوطة به مسؤولية الإشراف على ١٦٠ من ضباط الشرطة المنتشرين خارج منورفيا والتنفيذ الفعلي لأنشطة الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. لذلك، يُقترح نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من قسم إصلاح القوانين والسياسات، حيث ستخفض احتياجات الدعم الإداري نظراً لتقاسم موظفي هذا الدعم نفس الحيز المكاني (من قسم إصلاح القوانين والسياسات إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة) ونقل وظيفة من وحدة التدريب والتوجيه التي يُعزّم إلغاؤها.

العنصر ٢: سيادة القانون

٧٧ - سيوفر عنصر سيادة القانون في البعثة دعماً محدد الأهداف لإصلاح قطاعي العدالة والأمن الوطنيين والإشراف عليهما، بما في ذلك مواجهة كل من مواطن الضعف والتحديات التي انكشفت أو تفاقت حديثاً من خلال أزمة مرض فيروس إيبولا والاستجابة للفرص المتاحة في هذا المجال. وستشدد البعثة على الحاجة إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في قطاعي العدالة والأمن، والاستفادة من البيانات الواردة بشأن جهود التدريب والتوجيه الحثيثة والدؤوبة التي تبذل في كل من مجالي الشرطة والإصلاحات. وستواصل العمل أيضاً بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء في المجالات ذات الأولوية، مثل: دعم إصلاح إطار التشريعات والسياسات العامة الوطني؛ وزيادة

المساءلة في قطاعي العدالة والأمن؛ ومواصلة تعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن، بما في ذلك نظاما القيادة والإدارة؛ وتحسين تقديم الخدمات في قطاعي العدالة والأمن في جميع أنحاء البلد؛ والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧٨ - وستبذل البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، المساعي الحميدة وستقدم الدعم السياسي إلى حكومة ليريا في الجهود التي تبذلها سعياً إلى إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ولا سيما في قطاعي سيادة القانون والأمن. وستدعم البعثة في ذلك الصدد وضع وتنفيذ الأجزاء الرئيسية من إصلاح التشريعات والسياسات، بما في ذلك استراتيجية الأمن الوطني المنقحة؛ والتشريعات الخاصة بقطاع الأمن، ومشروع قانون الشرطة والاستراتيجيات والخطط الموجهة تحديداً لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل؛ واتخاذ المبادرات لتحقيق الإصلاح القانوني والتنظيمي والسياساتي في قطاعي العدالة والأمن التي تعتبر ذات أولوية في استعراض الإدارة والمساءلة في ما يتعلق بالشرطة والجهاز القضائي والنيابة العامة الذي أُجري في عام ٢٠١٣ في إطار البرنامج المشترك للعدالة والأمن. وسيجري التركيز على تعزيز الرقابة والمساءلة ورفع مستوى الكفاءة المهنية في قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك المساءلة في مجال حقوق الإنسان.

٧٩ - وستدعم البعثة الجهود التي تبذلها حكومة ليريا من أجل إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للقضاء العسكري. وستعزز البعثة الأنشطة التي تضطلع بها من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات العدالة والأمن في جميع أنحاء البلد عن طريق تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ ودعم عمليات مجالس أمن المقاطعات والبرامج المتكاملة لمراكز العدالة والأمن الإقليمية. وستواصل البعثة أيضاً بذل الجهود الشاملة لتحسين عمل نظام العدالة الجنائية من خلال تجريب نهج محدد الأهداف لتوجيه وتدريب المدعين العامين الليبريين على استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية. وستركز مبادرات محددة للتوجيه على قضايا العنف الجنسي والجنساني، وقضايا معقدة وبارزة، وقضايا الاحتجاز السابق للمحاكمة لأمد طويل. وستواصل البعثة أيضاً جهودها الرامية إلى العمل مع وزارة العدل والجهاز القضائي للحد من المعدل الإجمالي لحالات الاحتجاز السابق للمحاكمة.

٨٠ - وستواصل البعثة، وفقاً للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، بذل الجهود من أجل تحسين برامج التدريب وتعزيز أنشطة التوجيه للنهوض بقدرات مؤسسات العدالة والأمن. ويشمل ذلك تنمية قدرات مؤسسات التدريب الوطنية المعنية بالعدالة والأمن، وتيسير إقامة الروابط مع مؤسسات التدريب الوطنية والدولية المعنية بالإدارة، والتوجيه المحدد للأهداف للأشخاص الذين يتولون مهام قيادية، وتوفير الدعم

لإجراء التدريب أثناء الخدمة. وسيواصل التدريب والتوجيه والدعم التقني للشرطة الوطنية الليبيرية معالجة الثغرات التي تم تحديدها في التقييم الأساسي لعام ٢٠١٣. وستظل مسألة تحسين إدارة مرافق الإصلاحات أولوية من أولويات البعثة في الوقت الذي تواصل فيه دعم تنمية القدرات داخل مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم لحكومة ليبيريا في مجال تنسيق جهودها من أجل إصلاح قطاعي الأمن وسيادة القانون مع جميع الشركاء، بما في ذلك الشركاء الثنائيون والمتعدو الأطراف، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤). وسيصبح عمل البعثة مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أكثر أهمية مع سحب وحدات الشرطة المشكلة الدولية من سجن منروفيا المركزي والقصر الوطني للإصلاحات في غراند غيده. وسيطلب التدريب في مجال تعزيز الأمن، ووضع وتنفيذ سياسات استخدام القوة غير المميتة وتشغيل هياكل إدارة الحوادث، سواء داخلياً أو بالتنسيق مع الشرطة الوطنية الليبيرية، دعماً مكثفاً ومطرداً ومتخصصاً من البعثة.

٨١ - وستقوم البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا في جعل القضايا الجنسانية جزءاً من عملية وضع السياسات وتوفير التدريب لقطاع الأمن. وستدعم البعثة أيضاً الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، وكذلك الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، باتخاذ تدابير منها تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في هذا المجال والتوعية بالتشريعات القائمة المتعلقة بالعنف الجنسي ومعايير حقوق الإنسان. وستواصل البعثة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ودعم إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والوفاء بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان في إطار الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، والإجراءات الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وستتخذ البعثة أيضاً مبادرات في مجال دعم منظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-١ زيادة المساءلة في قطاعي العدالة والأمن ٢-١-١ اللوائح التنفيذية للتشريع الذي ينظم قطاعي العدالة والأمن، التي توافق عليها السلطة المختصة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥)

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٢-١-٢ تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة، وفقاً لخطتها تنفيذاً (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦)

٢-١-٣ إنشاء قاعدة بيانات اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، وفقاً لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة لعام ٢٠٠٦

٢-١-٤ زيادة معدل تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض الإدارة والمساءلة في ما يتعلق بالشرطة والجهاز القضائي والنيابة العامة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠ في المائة)

النواتج

- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل بشأن تنفيذ قانون الشرطة وتشريعات أخرى ذات صلة بالعدالة والأمن
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة بشأن تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر
- اتخاذ وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة للشرطة الوطنية الليبرية مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة للتفتيش عن الأسلحة وإدارتها، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل والجهاز القضائي والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع العدالة، بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض الإدارة والمساءلة في ما يتعلق بالشرطة والجهاز القضائي والنيابة العامة لعام ٢٠١٣
- إعداد ٣ ورقات استشارية للجهاز القضائي ووزارة العدل بشأن تنفيذ قرارات مؤتمر العدالة الجنائية لعام ٢٠١٣ في ما يتعلق باستعراض قواعد المحكمة، والسياسة الوطنية للعدالة الجنائية، والسياسة الوطنية للمعونة القانونية
- تقديم ٤ ورقات استشارية بشأن عمليات استعراض مشاريع التشريعات لقطاعي العدالة والأمن إلى الجهاز القضائي ولجان الدفاع التابعة للهيئة التشريعية

- عقد ٤ دورات لبناء القدرات مع فريق المجتمع المدني الليبري العامل في مجال إصلاح قطاع الأمن، بشأن الإصلاح التشريعي ومسائل الرقابة
- تنظيم حلقتي عمل لمؤسسات قطاع الأمن، بما في ذلك الشرطة الوطنية الليبرية، والقوات المسلحة الليبرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، للتمكن من إنشاء آلية مصممة لتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني المنقحة
- إنشاء آلية تنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري المعني بإصلاح قطاع الأمن من أجل التوصل إلى حلول متسقة في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢ إحراز تقدم في إصلاح وتنفيذ إطار ١-٢-٢ إنشاء آلية مدنية للإشراف على الشرطة الوطنية الليبرية (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١)
- ٢-٢-٢ إنشاء مكاتب لشعبة المعايير المهنية التابعة للشرطة الوطنية الليبرية في جميع المقار الإقليمية الخمسة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥)
- ٢-٢-٣ زيادة عدد المدربين في المعهد القضائي وأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الذين تلقوا التدريب على استراتيجيات إدارة القضايا، والمهنية القانونية، والقانون الليبري (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠)
- ٢-٢-٤ إنشاء وزارة الدفاع ووزارة العدل إطاراً قانونياً للقضاء العسكري (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١)

الناتج

- عقد ٦ دورات مع وزارة العدل لبناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية بشأن تفعيل آلية الرقابة المدنية
- عقد ٣ حلقات دراسية لبناء قدرات لجنتي القضاء والأمن والدفاع التابعتين للهيئة التشريعية بشأن الرقابة الفعالة على قطاعي العدالة والأمن
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل من أجل تعزيز آليات المساءلة في إدارة الادعاء العام

مؤشرات الإنجاز

٣-٢ تعزيز قدرات مؤسسات العدالة والأمن ٢-٣-١ إنشاء مراكز لتدريب الشرطة الوطنية الليبية في
٣ مقلار إقليمية (٢٠١٣/٢٠١٤ : ١، ٢٠١٤/٢٠١٥ : ٣ : ٣ : ٢٠١٥/٢٠١٦ : ٣)

٢-٣-٢ زيادة عدد المقاطعات التي نفذ فيها الجهاز القضائي
نظماً موحدة لحفظ السجلات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٤؛
٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥)

٢-٣-٣ زيادة عدد المدعين العامين ومحامي الدفاع العامين
الذين تلقوا التوجيه بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية
القانونية (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥:
لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠)

٢-٣-٤ زيادة عدد موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة
التأهيل المدربين على إجراءات الأمن المعززة واستخدام القوة
غير المميتة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛
٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠)

النواتج

- إعداد وحدتين تعليميتين تستخدمهما أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية من أجل تدريب الموظفين الجدد بشأن قانون الشرطة وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر
- عقد ١٠ دورات استعراض لوزارة العدل ومكتب مدير شؤون المحكمة في الجهاز القضائي بشأن بدء تنفيذ نظم دليل حفظ السجلات ورصده وتقييمه
- عقد دورتين لبناء قدرات وكلاء النيابة في وزارة العدل (المحامون على نطاق المقاطعة والوكلاء على نطاق المدينة) بشأن النظام الموحد لحفظ سجلات النيابة العامة في مقاطعات بونغ ولوفا ومونتسيرادو ونيمبا
- وضع قاعدة بيانات لتوصيف مهارات الموظفين في وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة العدل
- إعداد ٤ تقارير لرصد وتقييم التقدم المحرز في معالجة الثغرات الحاسمة التي تم تحديدها في الشرطة الوطنية الليبرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية
- عقد ٤ دورات لتدريب المدربين بشأن إعداد المناهج الدراسية وتنمية قدرات المدربين، من أجل المدربين في الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس
- عقد ٦ دورات لبناء قدرات موظفي الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس (٥ في المناطق و ١ في منروفياء)، بشأن المجالات الفنية للموارد البشرية، وإدارة شؤون الأساطيل والمرافق، والمشتريات، والتخطيط والإدارة العامة

- عقد ٦ دورات تدريب (٥ في المناطق و ١ في منروفيا) بشأن تنمية القدرات القيادية والإدارية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس على مستوى الأقاليم والمقاطعات وقيادة المستودعات والمناطق الخاصة
- عقد ١٢ دورة توجيه بشأن تطبيق المهارات المكتسبة في مجالي القيادة والإدارة لفائدة خريجي معهد غانا للتدبير والإدارة العامة ضمن الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس
- إعداد دليل تدريبي وخطة دراسية لبرنامج تدريب كبار المسؤولين من مدراء الإصلاحات في مجال إدارة السجون بشكل عام
- إعداد ١٠ نماذج موحدة لتدريب موظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل أثناء الخدمة
- إعداد برنامجين تعليميين لموظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل بشأن إجراءات تعزيز الأمن (استخدام القوة غير المميتة)
- وضع سياسة عامة بشأن "استخدام القوة لمكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل"
- وضع وتنفيذ هيكلين لإدارة حوادث السجن (أحدهما تنفيذي والآخر استراتيجي)
- عقد حلقتي عمل لكبار المسؤولين في مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، بشأن رصد وتقييم تنفيذ خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨
- تفتيش ١٥ مرفقاً للإصلاحات في ١٤ مقاطعة على ضوء القائمة المرجعية الموضوعية بشأن استعداد البعثة للانسحاب، بالتعاون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٤ تحسين تقديم خدمات قطاعي العدالة	٢-٤-١ تقديم خدمات العدالة والأمن إلى عدد أكبر من المقاطعات من خلال ٥ مراكز إقليمية للعدالة والأمن (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ مقاطعات؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٦ مقاطعات؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥ مقاطعة)
٢-٤-٢ زيادة النسبة المئوية لحالات العنف الجنسي والجنساني التي لاحقت الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني مرتكبيها (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠)	
٢-٤-٣ انخفاض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦٠ في المائة)	

النواتج

- عقد ١٢ دورة لبناء القدرات مع أمانة البرنامج المشترك للعدالة والأمن بشأن بدء تشغيل خمسة مراكز للعدالة والأمن
- عقد ٦ جلسات استشارية على مستوى المقاطعات وإعداد تقرير لتقييم أثر مراكز العدالة والأمن ومحالس أمن المقاطعات في إضفاء طابع اللامركزية على خدمات العدالة والأمن على مستوى المقاطعات، لفائدة وزارة العدل والجهاز القضائي وأمانة مجلس الأمن الوطني
- عقد ٦ حلقات عمل مشتركة ومتخصصة (٥ في المناطق و ١ في منروفيا) لتدريب موظفي إدارة الخدمات الجنائية وقسم حماية المرأة والطفل في الشرطة الوطنية الليبرية أثناء الخدمة
- وضع استراتيجية لتبادل المعلومات الإحصائية بين الشرطة الوطنية الليبرية والوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني في وزارة العدل بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الوكيل العام
- عقد ٧٢ دورة لتوجيه المدعين العامين بشأن استراتيجيات إدارة القضايا والمهنية القانونية
- عقد ١٢ دورة لتدريب وتوجيه موظفي الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني بشأن إدارة القضايا والادعاء العام
- عقد ١٢ دورة توجيه لإدارة النيابة في وزارة العدل ومكتب المحامين العامين في الجهاز القضائي بشأن التقدم المحرز في القضايا التي تنطوي على الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وبشأن إدارتها
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة العدل ومكتب مدير شؤون المحكمة بشأن الحد من معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة، بطرق منها استعراض الملفات وإدارة القضايا وتحديد انطباق أحكام الكفالة
- عقد ١٥ دورة تدريب لفرق العمل المعنية بالعنف الجنسي والجنساني (واحدة في كل من المقاطعات الخمس عشرة) بشأن تنسيق البيانات وتحديد سبل الإبلاغ وتحليل الاتجاهات
- وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي والجنساني، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٥-٢ إحراز تقدم نحو حماية حقوق الإنسان من ١-٥-٢ تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، خلال تعزيز الامتثال لصكوك حقوق الإنسان بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨؛ وقواعدها ومعاييرها

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(١٠ : ٢٠١٦/٢٠١٥)

٢-٥-٢ تعزيز وفاء ليبريا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة (٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ١٠)

٢-٥-٣ زيادة عدد زيارات الرصد ومبادرات الدعوة التي تقوم بها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ٦٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٨٥)

٢-٥-٤ زيادة عدد التقارير عن حقوق الإنسان التي تعدّها منظمات المجتمع المدني الوطنية ومبادرات الدعوة التي تضطلع بها (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠)

النواتج

- عقد ١٥ دورة عمل وتوجيه مع هيئات تابعة للدولة والمجتمع المدني، بما فيها وزارة العدل ووزارة الخارجية، تناولت تعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٥
- عقد دورتين تدريبيتين بشأن تقديم التقارير بموجب المعاهدات لفائدة جهات التنسيق الحكومية واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
- عقد دورتين تدريبيتين بشأن الرصد والإبلاغ والدعوة في مجال حقوق الإنسان لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
- عقد ١٢ دورة لبناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن دعم ولايتها بما يشمل برنامج Palava Hut الوطني
- عقد ٥ مناقشات مائدة مستديرة مع القادة التقليديين الوطنيين والمحليين بشأن عالمية شمول حقوق الإنسان، في سياق الممارسات التقليدية وفي مجال إقامة العدالة التقليدية

- عقد ٨ دورات لبناء القدرات مع مؤسسات الأمن وسيادة القانون (الشرطة والسجون والنيابة العامة، والقضاء والجيش) بشأن تعزيز إدماج وتنفيذ معايير حقوق الإنسان في سياسات هذه المؤسسات وعملاتها، بما في ذلك ما يتصل منها بالجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني والإفلات من العقاب على هاتين الجريمتين
- عقد ٦ دورات عمل وتوجيه مع فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والإعاقة والاتحاد الوطني المعني بالإعاقة واللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة، تناولت أنشطة الدعوة والرصد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- عقد ٦ دورات لبناء القدرات مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ووزارة العدل وجهات معنية أخرى، بما فيها اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان، تناولت تنفيذ خطة التحول التي تتضمن نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، ورصدها وتقييمها
- عقد ١٥ دورة عمل وتوجيه مع منظمات المجتمع المدني بشأن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى احترامها وتواصل الشبكات المعنية بها، وكذلك قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسائل الجنسانية
- عقد ٦ دورات توجيه مع جهات فاعلة من الدولة والمجتمع المدني، بما فيها اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمكتب الوطني للامتيازات وغرفة التجارة ووزارة العدل، تناولت إدماج معايير الأعمال التجارية ومعايير حقوق الإنسان في تدبير مناطق الامتياز، وكذلك في أعمال الدولة ومؤسسات القطاع الخاص

العوامل الخارجية

الإرادة السياسية للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية من أجل الإصلاح على نطاق قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك إعطاء الأولوية لتدابير الإصلاح المؤسسي، واعتماد تشريعات وأنظمة من أجل إنشاء إطار تنظيمي مناسب، والتنسيق الفعال بين المؤسسات الحكومية، والتواصل الفعال والبناء مع المجتمع المدني والجهات صاحبة المصلحة الوطنية الأخرى وتخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لمؤسسات قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق زيادة في دعم الجهات المانحة للقطاعين؛ وتخصيص موارد كافية للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها في جميع أنحاء ليبيا؛ ومحافظة اللجنة على استقلالها، وإقامة اللجنة والسلطات الوطنية الأخرى لعلاقات عمل فعالة لكفالة تنفيذ توصيات اللجنة؛ ومواصلة الحكومة والمجتمع المدني المشاركة بشكل كامل في اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، سيادة القانون

الموظفون الدوليون								
و أ ع أ ع م	مد-٢ مد-١	ف-٥ ف-٤	ف-٣ ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون ^١	متطوعو الأمم المتحدة المجموع	
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	٣	-	٢	٧	١	١	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	٢	-	٢	٦	١	-	٧
صافي التغيير	-	(١)	-	-	(١)	-	(١)	(٢)
اللدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٣	-	١	٤	٢	٤	١٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	٢	١	١	٤	٤	٣	١١
صافي التغيير	-	(١)	١	-	-	٢	(١)	١
وحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٣	٢	١	٦	٩	-	١٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(٣)	(٢)	(١)	(٦)	(٩)	-	(١٥)
وحدة التدريب والتوجيه								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	١	١	-	٢	٥	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(١)	(١)	-	(٢)	(٥)	-	(٧)
قسم إصلاح القوانين والسياسات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٢	٢	١	٥	٧	-	١٢

الموظفون الدوليون								
و أ ع - مد - ٢ - ف - ٥ - ف - ٣ - الخدمة الميدانية	أ ع م	مد - ١	ف - ٤	ف - ٢	ف - ٣	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون متطوعو الوطنيين ^(أ)	الأمم المتحدة المجموع
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٣	٢	١	٦	٤	٢
صافي التغيير	-	-	١	-	-	١	(٣)	-
قسم حقوق الإنسان والحماية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	١	٥	١	٢	٩	٥	١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٤	١	٢	٨	٤	٢
صافي التغيير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	١
وحدة إصلاح قطاع الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	١	١	-	٢	-	١
صافي التغيير	-	-	١	١	-	٢	-	١
وحدة بناء القدرات والتوجيه								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٤	١	-	٥	٤	-
صافي التغيير	-	-	٤	١	-	٥	٤	-
المجموع، سيادة القانون								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	٢	١٧	٦	٧	٣٣	٢٩	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	٢	١٦	٦	٦	٣١	١٧	٨
صافي التغيير	-	-	(١)	-	(١)	(٢)	(١٢)	٢

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفتان (إلغاء ٦ وظائف، وإنشاء ٣ وظائف، ونقل وظيفة واحدة)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ١٢ وظيفة (إلغاء ٦ وظائف، ونقل ٦ وظائف)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين، وإنشاء ٣ وظائف، ونقل وظيفة واحدة)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون سيادة القانون

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة)

٨٢ - قدم مساعد خاص برتبة ف-٤ ومساعد إداري من متطوعي الأمم المتحدة الدعم الفني لأعمال المكتب، مما ساعد على ضمان التنسيق في ما بين الركائز وداخلها والتدفق السلس والمتسق للمعلومات وعمليات الإبلاغ بين المكتب ومحاوريه الداخليين والخارجيين. وبوضع الوحدة الاستشارية للإصلاحات ووحدة بناء القدرات والتوجيه ووحدة إصلاح قطاع الأمن تحت الإشراف المباشر لنائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) عن طريق موظف أول لشؤون سيادة القانون برتبة مد-١، يدعمه مساعد إداري واحد من فئة الخدمة الميدانية، يُتوقع إدارة هذا التنسيق بشكل كاف، مما يمكن من إلغاء الوظيفتين.

وحدة بناء القدرات والتوجيه

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٥ وظائف (إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من وحدة التوجيه والتدريب، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من قسم خدمات العدالة والأمن)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٤ وظائف (نقل وظيفة لموظف فني وطني من وحدة التدريب والتوجيه، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني ووظيفتين من فئة الخدمات العامة من قسم خدمات العدالة والأمن)

٨٣ - يُقترح إنشاء وحدة جديدة لبناء القدرات والتوجيه لمعالجة أوجه الضعف العام ومواطن الثغرات في قدرات الجهات الفاعلة الوطنية في قطاعي العدالة والأمن، وذلك عن طريق توجيه المدعين ومحامي الدفاع المحاي للمقاطعات في قضايا مختارة على سبيل التجربة، مثل قضايا العنف الجنسي والجنساني والقضايا الجنائية المعقدة، وفي الجوانب الأساسية لإجراءات العدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الوحدة تنمية قدرات مؤسسات العدالة والأمن، بما في ذلك القيادات والإدارات على الصعيد المركزي.

٨٤ - ويتحقق ذلك من خلال إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤ لموظفين للشؤون القضائية؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة لموظف فني

وطني ووظيفتين من فئة الخدمات العامة من قسم خدمات العدالة والأمن؛ ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة لموظف فني وطني، من وحدة التدريب والتوجيه إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه. وسيقوم خبراء سيادة القانون في البعثة الذين يملكون خبرة القيادة في النظم الوطنية بتوفير الدعم لتعزيز قدرات القيادة والإدارة على الصعيد المركزي في مؤسسات العدالة والأمن؛ أما الخبراء الذي يملكون خبرة في الادعاء/الدفاع على الصعيد المحلي، فسيقومون بتوجيه المدعين ومحامي الدفاع المجاني للمقاطعات في قضايا مختارة على سبيل التجربة، مثل قضايا العنف الجنسي والجسدي والقضايا الجنائية المعقدة. وستكون وحدة بناء القدرات والتوجيه مسؤولة مباشرة أمام الموظف الأول لشؤون سيادة القانون برتبة مد-١. وتتلقى الدعم من موظفي شؤون سيادة القانون في الميدان ومن الوحدة، وتحصل على المزيد من الدعم من شاغل إحدى وظيفتي الخدمة الميدانية التابعتين لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون).

٨٥ - ويتوقع أن يؤدي الدعم المقدم في مجال التوجيه إلى تعزيز الأهلية المهنية التي تتسم بها الجهات الفاعلة الوطنية على المستويين المحلي والمركزي، ويعزز القيادة والإدارة على الصعيد المركزي، وذلك بتحسين إنتاجيتها وكفاءتها. وستشمل الإنجازات المتوقعة المحددة تشديد الرقابة على الجهات الفاعلة على المستوى المحلي؛ وإحضارها للمساءلة في حالات الفشل؛ وضمان التنفيذ الفعال للقوانين، ويشمل ذلك بصفة خاصة قانون المحلفين؛ وكفالة الاستخدام السليم للكفالات والغرامات؛ والاستخدام السليم والمنتظم لبرنامج إطلاق سراح السجناء؛ والتقليل من حالات الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة ومن التأخير الحاصل بين فترة التحقيق في القضايا المعقدة والخطيرة وتوجيه الاهتمام فيها.

وحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والأمن

الموظفون الدوليون: نقصان ٦ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣ إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٩ وظائف (إلغاء وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية، ونقل وظيفة وطنية واحدة ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه، ونقل ثلاث وظائف لموظفين فنيين وطنيين إلى مكتب المقاطعة)

٨٦ - وزودت وحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والأمن البعثة بالقدرات المكرسة لرصد أداء نظام العدالة، من أجل تحديد مجموعة من المسائل العامة التي تؤثر في هذا النظام والإبلاغ عنها وتحليلها، وكذلك للعمل مع الشركاء الوطنيين في قطاع العدالة بهدف بناء قدراتهم الوظيفية وتحسين مهنتهم وأدائهم.

٨٧ - ومن أجل الإعداد لنقل مسؤوليات البعثة إلى السلطات المدنية ولكي يحقق تنفيذ الولاية أقصى أثر ممكن على الشؤون القضائية، قضى مجلس الأمن، في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤)، بتنقيح ولاية البعثة، مركزاً على مواصلة تطوير مؤسسات سيادة القانون في ليبيريا وعلى التعجيل بخطى التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط تطوير وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة. لذلك، تقترح البعثة أن تخصص مواردها على سبيل الأولوية للتصدي على نحو أكثر تركيزاً وكثافة للمسائل العامة وفجوات القدرات التي جرى تحديدها في ثلاثة مجالات ذات أولوية في قطاع سيادة القانون، وهي بناء القدرات القيادية والإدارية للشركاء في مجال العدالة على الصعيد المركزي؛ وتنمية الأهلية المهنية للمدعين ومحامي الدفاع المجاني في المقاطعات؛ ودعم المزيد من التكامل بين الجهات المعنية القضائية والأمنية على مستوى المقاطعات. ويُقترح تحقيق ذلك من خلال إنشاء وحدة جديدة لبناء القدرات والتوجيه، وحل وحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء والأمن، ونقل الموارد الوظيفية التالية من القسم إلى الوحدة: وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة واحدة لموظف فني وطني، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية. وسيعمل شاغلو هذه الوظائف على توجيه المدعين ومحامي الدفاع المجاني للمقاطعات في قضايا مختارة على سبيل التجربة، مثل قضايا العنف الجنسي والجنساني والقضايا الجنائية المعقدة، وكذلك في الجوانب الأساسية لإجراءات العدالة الجنائية. وستُنقل وظيفة برتبة ف-٤ إلى وحدة الإصلاح القانوني والسياسي من أجل تعزيز قدرتها على التعجيل بإصلاح القوانين والسياسات ذات الصلة بالسلطة القضائية؛ وستُنقل ثلاث وظائف فنية وطنية إلى المكاتب الميدانية التابعة للبعثة من أجل المزيد من إدماج الجهات المعنية القضائية والأمنية على مستوى المقاطعات بقدر أكبر. وسيكون أعضاء وحدة بناء القدرات والتوجيه مسؤولين مباشرة أمام الموظف الأول لشؤون سيادة القانون (مد-١)، وستتلقى الوحدة الدعم من شاغل إحدى وظيفتي الخدمة ميدانية في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. وسيمكّن هذا الأمر من إلغاء الوظائف الست المتبقية في قسم خدمات العدالة والأمن (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان لموظفين فنيين وطنيين، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية).

٨٨ - وستتيح التغييرات المقترحة إمكانية تحسين الفعالية في تكامل مبادرات سيادة القانون مع مبادرات الحوكمة والمبادرات الأخرى المنفذة على الصعيد المحلي، والإبلاغ عن نتائج المبادرات. وسيسمح نقل الموارد إلى المكاتب الميدانية بمزيد من المشاركة المباشرة من ركيزة سيادة القانون في دعم المبادرات المحلية، بما في ذلك دعم بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية في قطاعي الأمن والعدالة على الصعيد القطري. ويشمل ذلك تمكين مجالس أمن المقاطعات، التي ينبغي أن تتولى مسؤولية معالجة مسائل الأمن المحلي وحماية المدنيين. وستساهم أنشطة التوجيه في تخفيض حالات الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة وفي تحسين الاستجابة المحلية لقضايا سيادة القانون.

وحدة الإصلاح القانوني والسياسي

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ من قسم خدمات العدالة والأمن)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة لموظف في وطني، ونقل وظيفة واحدة لموظف في وطني إلى مكتب المقاطعة، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة إلى مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان مؤقتتان (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة، ونقل وظيفة مؤقتة واحدة من أحد مكاتب المقاطعات)

٨٩ - أكد مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) بشأن ليبيريا على ضرورة إحراز السلطات الليبرية لتقدم مستمر ومتسارع في الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما في قطاع سيادة القانون والأمن، وضرورة دعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لهذه الجهود. ويتطلب تنفيذ الولاية تعزيز الدعم المقدم إلى المؤسسات الوطنية في التشريعات والسياسات المعنية والعاجلة، التي تتسم بأهمية حاسمة في هذه الإصلاحات.

٩٠ - وستحقق تنفيذ الولاية أيضاً من خلال اشتراك موظفي القسم في موقع واحد مع وزارة العدل والسلطة القضائية وربما أيضاً مع لجنة إصلاح القوانين. ولهذه الغاية، يُقترح أن تنقل إلى قسم إصلاح القوانين والسياسات وظيفة ف-٤ من قسم خدمات العدالة والأمن، يقوم شاغلها حالياً بمهام الاتصال بين البعثة والسلطة القضائية، وكذلك أن تنقل من المكاتب الميدانية وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة يمتلك شاغلها مؤهلات قضائية؛ وسيشارك شاغلا الوظائف في نفس الموقع مع السلطة القضائية وسيركران على الإصلاحات التشريعية والسياسية ذات الصلة بهذه المؤسسة. ويُقترح أيضاً إعادة ندب وظيفة واحدة

لموظف في وطني للعمل في أحد مكاتب المقاطعات التابعة للبعثة من أجل تقديم الدعم لمزيد من التكامل بين الجهات المعنية القضائية والأمنية على مستوى المقاطعات. ونظراً للصعوبات المصادفة في استقدام محامين لتعيينهم في الوظائف الفنية الوطنية، يُقترح كذلك إلغاء وظيفة شاغرة لموظف وطني من الفئة الفنية وإنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة. وسيجري إشراك شاغل الوظيفة في موقع عمل ضمن وزارة العدل لكي يقوم بمهمة موظف للشؤون القضائية. وسيجري تخفيف متطلبات الدعم الإداري داخل قسم إصلاح القوانين والسياسات نتيجة لاشتراك الموظفين في مكاتب مشتركة. ويقترح نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية إلى مكتب مفوض الشرطة ليكون مقرها في مكتب رئيس أركان شرطة الأمم المتحدة. وسيكون هذا المكتب، الذي لا يتلقى أي دعم إداري في الوقت الراهن، مسؤولاً عن الترتيبات الإدارية لكافة ضباط شرطة الأمم المتحدة (أكثر من ٤٠٠) من مرحلة التعيين والإحاق حتى نهاية البعثة.

٩١ - وستساعد التغييرات المقترحة والنهج الجديد (الاشتراك في المواقع) لتنفيذ الولاية في هذا المجال على تعزيز قدرة قسم إصلاح القوانين والسياسات، من أجل دعم تحقيق أولويات إصلاح قطاع العدالة والأمن التي اشتركت في تحديدها الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة الجنائية وشركاء ليبريا الدوليين. وكذلك ستعزز إلى حد كبير الدعم الذي تقدمه البعثة لبناء قدرات المسؤولين العاملين في مؤسسات العدالة والأمن الوطنية لكي يتمكنوا من القيام بإصلاح السياسات والقوانين.

وحدة التدريب والتوجيه

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة برتبة ف-٤ إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى وحدة إصلاح قطاع الأمن)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٥ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة لموظف في وطني ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ونقل وظيفة لموظف في وطني إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه، ووظيفة واحدة لموظف في وطني إلى الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، ونقل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى مكتب مفوض الشرطة)

٩٢ - بموجب القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، قرر مجلس الأمن بأن تدعم البعثة عمل الحكومة من أجل مزيد من بناء القدرات على نحو مكثف ومحدد الهدف من أجل ضمان امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني بالمستوى المطلوب لانتقال مسؤوليات قطاعات الأمن والعدالة والمؤسسات الإصلاحية. ولكي تنفذ البعثة ولايتها الجديدة على نحو فعال، وتستعد بمزيد من

فعالية لعملياتها الانتقالية، فقد وضعت أولويات لتخصيص مواردها لكي تتصدى على وجه التحديد للمسائل العامة وفجوات القدرات التي جرى تحديدها في مجالات ذات أولوية في قطاع سيادة القانون، بما في ذلك القدرات القيادية والإدارية على الصعيد المركزي، وكذلك الأهلية المهنية للمدعين ومحامي الدفاع المجاني على مستوى المقاطعات.

٩٣ - لذلك، يُقترح في ما يتعلق بوحدة التدريب والتوجيه ونقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية لموظف شؤون سيادة القانون إلى وحدة بناء القدرات والتوجيه، للقيام بمهمة توجيه المدعين ومحامي الدفاع المجاني للمقاطعات في قضايا مختارة على سبيل التجربة، ونقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى وحدة إصلاح قطاع الأمن، التي أنشئت لتعزيز قدرة البعثة في هذا المجال. ويقترح أيضاً نقل وظيفة واحدة لموظف فني وطني لتعزيز قدرات الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون في مجال تكثيف تدريب سلطات السجون الوطنية. ويقترح أيضاً نقل وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية إلى عنصر الشرطة من أجل تقديم الدعم إلى رئيس العمليات، الذي يتولى مسؤولية الإشراف على ١٦٠ ضابطاً من ضباط الشرطة المنتشرين خارج منورفيا وكذلك على التنفيذ الفعلي لأنشطة الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات. وستُلقى الوظيفتان المتبقيتان (وظيفة لموظف فني وطني لشؤون سيادة القانون، ووظيفة وطنية من فئة الخدمة العامة لمساعد فريق). ويُتوقع أن يفضي اقتراح إلغاء وحدة التدريب والتوجيه إلى زيادة مستوى الكفاءة والإنتاجية. وتعد النظم التي وضعتها الوحدة من أجل ضمان تنسيق التدريب على نحو منهجي، وإدماج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في وحدات التدريب، إلى جانب الدروس المستفادة حتى الآن من بناء القدرات المؤسسية، ورصد النظام القضائي، والمنهجية التي تستخدمها شرطة الأمم المتحدة والوحدة الاستشارية لشؤون الإصلاحات في مجال التدريب والتوجيه، بمثابة الأساس اللازم لإنشاء وحدة بناء القدرات والتوجيه.

الدائرة الاستشارية للمؤسسات الإصلاحية والسجون

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغير صاف (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، وإنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة بوظيفتين (نقل وظيفة لموظف فني وطني من وحدة التدريب والتوجيه، وإعادة انتداب وظيفة لموظف فني وطني من قسم حقوق الإنسان والحماية)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بوظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة)

٩٤ - الدائرة الاستشارية للمؤسسات الإصلاحية والسجون مسؤولة مباشرة في الوقت الحاضر أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون). وفي مونروفا، يقدم مقر القسم المشورة والدعم إلى قيادة السجون فيما يتعلق بإصلاح نظام السجون، ولا سيما فيما يتصل بإضفاء الطابع المهني عليه. ويشترك المرشدون في مجال الإصلاحات في موقع واحد في ١٤ من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٥ مقاطعة، ويقدمون الدعم اليومي لموظفي إدارة السجون، حيث يوفر لهم المشورة والتوجيه بشأن الممارسات الحسنة في السجون والامتثال للقواعد النموذجية الدنيا. ويقدم القسم أيضا التدريب والدعم المتخصص للسجون في مجالات مثل أمن السجون والعمليات والسياسات والهياكل الأساسية المتعلقة بها، من أجل إدارة السجون بفعالية وكفاءة.

٩٥ - وفي ضوء انتقال مسؤوليات البعثة، يقترح أن يتولى الموظف الأول لشؤون سيادة القانون (مد-١) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) مزيدا من مسؤوليات القيادة والإشراف المباشر على عدد من الوحدات التابعة للركائر، بما في ذلك الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون. وتصبح الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون مسؤولة مباشرة أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام من خلال الموظف الأول لشؤون سيادة القانون (مد-١). وتهدف التغييرات المقترحة الأخرى إلى تعزيز (أ) قدرة الوحدة على تقديم توجيه محدد الأهداف إلى مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل فيما يتعلق بوضع السياسات والمسؤوليات القانونية وحقوق الإنسان، و (ب) الخبرات التقنية في مجال برامج أمن الإصلاحات، وهو مجال يندر أن يمتلك الخبراء فيه الخلفية الأكاديمية والخبرة المهنية المطلوبة من موظف برتبة ف-٤، الأمر الذي يجعل تعيين أخصائيين بهذه الرتبة أمرا صعبا. ولهذا، يقترح إلغاء وظيفة ف-٤ للمستشار في شؤون الإصلاحات. ويمكن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من خلال التغييرات التالية في ملاك الموظفين: نقل وظيفة لموظف في شؤون سيادة القانون (من الفئة الفنية الوطنية) من وحدة التدريب والتوجيه إلى الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون، وذلك لتقديم الدعم لأعمال وضع وتنفيذ الخطة الوطنية للتدريب في مجال السجون؛ وإعادة انتداب مستشار قانوني (من الفئة الفنية الوطنية) من قسم حقوق الإنسان والحماية، لكي يعالج مسائل حقوق الإنسان والمسائل القانونية المتعلقة بها في نظام السجون؛ وإنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون الإصلاحات، وذلك دعما لبرامج أمن الإصلاحات. ويقترح كذلك إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة لمساعد إداري من فئة متطوعي الأمم المتحدة، لأن مهام هذه الوظيفة يمكن أن يؤديها الموظفون الإداريون المتبقون.

٩٦ - وفي سياق انتقال المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، من شأن التغيير المقترح في التسلسل الإداري أن يعزز القيادة والرقابة في مجال الشؤون الاستشارية للإصلاحات.

وحدة إصلاح القطاع الأمني

الموظفون الدوليون: زيادة بوظيفتين (نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من وحدة التدريب والتوجيه) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة)

٩٧ - قرر مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) أن تتضمن الولاية الممنوحة بالبعثة مساعدة حكومة ليبيريا في وضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتزم البعثة إنشاء آلية مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتنسيق إصلاح القطاع الأمني من أجل الاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في ليبيريا. وتقتصر البعثة أيضاً بإنشاء وحدة متفرغة معنية بإصلاح القطاع الأمني في ركيزة سيادة القانون من أجل تنسيق الدعم المقدم لوضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني. وبالتنسيق الوثيق مع المكاتب الميدانية للبعثة، ستقوم الوحدة أيضاً بقيادة المبادرات التحريية الرامية إلى تعزيز قدرة دوائر الأمن على أداء مهامها على صعيد المقاطعات، وتمكينها من التصدي للمساائل الأمنية المحلية، بما في ذلك حماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الوحدة الدعم إلى أفراد البعثة في أرض الميدان وستسدي لهم المشورة فيما يتعلق بدورهم في تنفيذ سياسة البعثة في حماية المدنيين.

٩٨ - وفي إطار العملية الجارية لانتقال مسؤوليات البعثة ستقوم وحدة إصلاح القطاع الأمني المقترحة بمهام الأمانة للآلية المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المقرر إنشاؤها لتنسيق إصلاح القطاع الأمني، وستقدم المشورة الاستراتيجية والتقنية من أجل دعم المؤسسات الأمنية الوطنية في وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وستقدم الوحدة الدعم أيضاً من أجل نقل تمرکز الدوائر الأمنية من مونروفييا إلى المقاطعات، وستقوم المبادرات الرائدة الرامية إلى تعزيز قدرات الهياكل على مستوى المقاطعات على التصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المجالس الأمنية في المقاطعات.

٩٩ - وستعمل الوحدة أيضاً كجهة تنسيق لتنفيذ ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وهذا يمكن تحقيقه عن طريق نقل ضابط شرطة برتبة ف-٤ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون سيادة القانون من وحدة

التوجيه والتدريب، وإنشاء وظيفة مؤقتة لموظف في شؤون سيادة القانون من فئة متطوعي الأمم المتحدة. وسوف تتلقى وحدة إصلاح القطاع الأمني مزيداً من الدعم من جهات التنسيق في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) (كبير موظفي الشؤون القضائية برتبة ف-٥)، وعنصر الشرطة (مستشار في شؤون إصلاح السياسات برتبة ف-٥، وموظف تقارير برتبة ف-٣). وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم مساعد إداري (الخدمة الميدانية) في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون) بتقديم الدعم الإداري إلى الوحدة. وسترفع الوحدة تقاريرها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام (لسيادة القانون) من خلال الموظف الأول لسيادة القانون في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (لسيادة القانون)، ووظيفة الموظف الأول لسيادة القانون كان الغرض الصريح من إنشائها هو تحقيق الاتساق في جميع مسائل الأمن والعدالة في كافة جوانب ركيزة سيادة القانون.

قسم حقوق الإنسان والحماية

الموظفون الدوليون: نقصان بوظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤)
الموظفون الوطنيون: نقصان بوظيفة واحدة (إعادة انتداب وظيفة وطنية من الفئة الفنية إلى الدائرة الاستشارية للإصلاحات والسجون)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة)

١٠٠ - تبقى الولاية الجديدة المنوطة بالبعثة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤) التركيز منصبا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في ليبيا. وتعزز هذه الولاية في الوقت نفسه الاهتمام الموجه للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وكذلك الاهتمام الموجه إلى دعم الحكومة فيما تبذله من جهود لمكافحة هذا العنف، بما في ذلك مكافحة إفلات الجناة من العقاب. وسيظهر التركيز الجديد في خطة عمل القسم وفي توزيع العمل بين الموظفين.

١٠١ - وفي سياق الانتقال الجاري لمسؤوليات البعثة، ونتيجة لمواصلة إعطاء الأولوية لعمل القسم وزيادة موازنة الخبرات مع المهام، يقترح قسم حقوق الإنسان والحماية إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤. ومن أجل زيادة قدرة القسم على تقديم التوصيات إلى عنصر البعثة المعني بسيادة القانون وغيره من عناصر البعثة في أرض الميدان، وكذلك إلى الشركاء المحليين، بما في ذلك المسؤولون المحليون والشرطة وموظفو الإصلاحات والهجرة، فيما يتعلق بمسائل/ حالات حقوق الإنسان ذات الأولوية، يقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف في شؤون حقوق الإنسان من متطوعي الأمم المتحدة.

١٠٢ - وسيؤدي الإلغاء المقترح لوظيفة برتبة ف-٤ إلى تبسيط توزيع الموارد الفنية للقسم، استناداً إلى إعادة ترتيب أولويات المهام تمثيلاً مع الولاية الجديدة المنوطة بالبعثة. ويتوقع أن يتعزز الدعم الفني المقدم إلى موظفي حقوق الإنسان في الميدان بإنشاء الوظيفة المؤقتة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة في القسم، مما سيؤدي إلى المزيد من التدخلات المحددة الهدف والفعالة على مستوى المقاطعات، بما في ذلك تحسين الدعم المقدم لبناء قدرات الكيانات الحكومية والكيانات الوطنية غير الحكومية في المقاطعات، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ولن يظهر سوى أثر ضئيل لإعادة انتداب وظيفة الموظف الوطني من الفئة الفنية. فقد ظلت شاغرة لفترة من الزمن نظراً لعدم تحديد مرشح مناسب للوظيفة، وجرى استيعاب المهام ذات الأولوية للوظيفة ضمن القسم.

العنصر ٣: توطيد السلام ودعمه

١٠٣ - وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، ستقدم البعثة الدعم للجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا من أجل إحراز تقدم مستمر في الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، وفي عملية المصالحة الوطنية. وسيظل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ قراراتي مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن من الأمور المحورية في تنفيذ الولاية، وكذلك الدعوة والدعم من أجل مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

١٠٤ - وتمثل الإصلاحات المؤسسية أمراً حيوياً للسلام والاستقرار في ليبيريا في الأمد البعيد والانتقال الفعال للمسؤوليات الأمنية. وبدون هذه الإصلاحات، سيظل البلد عرضة للاضطرابات، لا سيما وأن العديد من الأسباب الجذرية للتراع في ليبيريا لا تزال دون حل. وبواسطة المساعي الحميدة والدعم السياسي من الممثل الخاص للأمين العام، ستقدم البعثة الدعم اللازم للتقدم في الإصلاحات الدستورية والإصلاحات المؤسسية ذات الأهمية الحرجة في مجال الحوكمة. وعلى الرغم من أن ترسيخ هذه الإصلاحات سيستمر لفترة أطول من وجود البعثة، فإن البعثة ستوجه دعمها السياسي نحو وضع الأسس اللازمة لإحراز تقدم لا يمكن التراجع عنه في المجالات المذكورة أعلاه. ويشمل ذلك التعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين تضم الحكومة والمجتمع المدني، على الصعيدين المحلي والوطني.

١٠٥ - وستوجه المساعي الحميدة والدعم السياسي نحو تحقيق المساءلة والشفافية المؤسسية من أجل تقديم الخدمات على نحو ناجح، ولا سيما فيما يتعلق بالحوكمة وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني؛ وإحراز التقدم في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق بخريطة الطريق الاستراتيجية لتضميد الجراح الوطنية وبناء السلام والمصالحة؛ والإشراف

المدني على الجهات الفاعلة في القطاع الأمني وإخضاعها للمساءلة؛ وإحراز التقدم في تقليل التمرکز وتحقيق اللامركزية بحيث يترافق ذلك مع تعزيز الجهات الفاعلة في مجال الأمن خارج العاصمة؛ وتعزيز مؤسسات الوحدة الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ واتخاذ التدابير اللازمة للحد من التوترات العرقية والإقليمية وغيرها، وتشجيع اتباع نهج ولوائح سياسية مناسبة لتحسين إدارة الأراضي والموارد الطبيعية؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإدماج السياسي والوئام الاجتماعي.

١٠٦ - وفي إطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، ستقوم البعثة بتشجيع لجنة استعراض الدستور على التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لكفالة عملية استعراض للدستور قائمة على المشاركة وشاملة للجميع، لكي تعكس التعديلات المقترحة إرادة الشعب الليبري. وستنسق البعثة أيضا مع الشركاء الوطنيين والدوليين للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لإجراء استفتاء سلمي شامل للجميع بشأن التعديلات الدستورية المقترحة، بما في ذلك تهيئة بيئة مواتية للتنقيف المدني الفعال والواسع النطاق قبل الاستفتاء، مع تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة الوطنية في إطار التحضير للانتخابات العامة لعام ٢٠١٧.

١٠٧ - ولا بد من إجراء عملية مصالحة وطنية عامة وشاملة للجميع تشرك كل شرائح المجتمع من أجل توطيد السلام والوئام الاجتماعي في ليبيريا. وستعمل البعثة مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي من أجل النهوض بمبادرات المصالحة، وكذلك لإدراج تداعيات أزمة فيروس إيبولا على عمليات المصالحة الوطنية في خريطة طريق استراتيجية لتضميد الجراح الوطنية وبناء السلام والمصالحة.

١٠٨ - وفي إطار أنشطة البعثة في مجال حماية المدنيين، ستقوم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم الدعم إلى الحكومة فما تبذله من جهود لتعزيز قدرات لجان السلام في المقاطعات لكي تضطلع بشكل أكثر فعالية بمهامها في إدارة النزاعات وحلها والتخفيف من آثارها على كافة المستويات.

١٠٩ - وأبرزت أزمة داء إيبولا مواطن الضعف في المنظومة الوطنية للتصدي لحالات الطوارئ، وبينت ضرورة إنشاء نظام أكثر قوة لإدارة الكوارث. وكجزء من مرحلة الإنعاش بعد داء إيبولا، ستدعو البعثة إلى سن التشريعات ووضع السياسات وإنشاء المؤسسات اللازمة للتأهب للكوارث والتصدي لها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣ زيادة قدرات السلطات الوطنية لإجراء استفتاء على الدستور في عام ٢٠١٦ يكون سلميا وذا مصداقية ولإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام ٢٠١٧	١-٣-١ اللجنة الوطنية للانتخابات تصدر توجيهها من أجل الإعداد للاستفتاء على الدستور وإجرائه، ويشمل إجراءات الاستفتاء والمبادئ التوجيهية للناخبين، والتعليمات الصادرة لموظفي مراكز الاقتراع
	١-٣-٢ تضطلع اللجنة الوطنية للانتخابات بالأعمال التحضيرية للاستفتاء وفقا لبرنامجها الزمني المنشور للاستفتاء، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لتحديث سجلات الناخبين وعرض قوائم التسجيل المؤقتة
	١-٣-٣ اللجنة الوطنية للانتخابات تستحدث نظاما محسنا للتنظيم الإداري والمالي للعمليات الانتخابية
	١-٣-٤ الشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من سلطات إنفاذ القوانين تعد خطة وميزانية لحفظ الأمن خلال الاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٦

النواتج

- منتديان استشاريان مشتركان بين الأحزاب للجنة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك جميع الأحزاب السياسية المسجلة، يتناولان الأعمال التحضيرية للاستفتاء والانتخابات وما يتعلق بهما من عمليات وإجراءات، يجري تيسيرهما بالتعاون مع اللجنة الوطنية للانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إعداد تقريرين عن العمليات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك إجراءات رفع الشكاوى
- إجراء استعراض للترتيبات الأمنية والميزانيات المتعلقة بالاستفتاء توضع نتائجه رهن إشارة اللجنة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- إجراء استعراض، بالتعاون مع لجنة استعراض الدستور والهيئة التشريعية واللجنة الوطنية للانتخابات، عن القدرات المتاحة لهذه الأخيرة لإجراء الاستفتاء، في ضوء حجم التعديلات المقترحة، ومن بين الأمور التي يتناولها الاستعراض الاحتياجات من الأمن واللوجستيات وموارد الميزانية

- تنظيم حملة واحدة للتثقيف المدني عن الاستفتاء لفائدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، في جميع المقاطعات الخمس عشرة، بالتعاون مع لجنة استعراض الدستور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- عقد منتدى وطني واحد لأصحاب المصلحة يتناول ما ينبغي إدخاله على الدستور من تعديلات تراعي الجوانب الجنسانية وحقوق الإنسان، بالتعاون مع لجنة استعراض الدستور، والتجمع التشريعي النسائي، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد مؤتمرين عن زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، يتم تيسيرهما بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، واللجنة الوطنية للانتخابات، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ عدد توصيات اللجنة العامة لمراجعة الحسابات التي تعتمدها المؤسسات الحكومية (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧)	٢-٣ إحراز تقدم في عمليات الإصلاح الهامة
٢-٢-٣ إقرار السلطة التشريعية لمشروع القانون المتعلق بالحد من أخطار الكوارث وإنشاء وكالة لإدارة الكوارث	
٣-٢-٣ إقرار السلطة التشريعية للتعديلات الدستورية	

النواتج

- إعداد تقرير تحليلي واحد لوزارة الداخلية عن قدرات الإدارات على صعيد المقاطعات على إدارة لا تركز الخدمات الحكومية المحلية والتحويلات المالية، بما في ذلك فعالية مجالس الأمن في المقاطعات/النواحي وصلاتها بوكالات الأمن الوطنية
- إعداد تقرير تحليلي واحد، بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ولجنة الحوكمة، عن عمليات وضع الميزانية وتخصيص الاعتمادات للقطاعات ذات الأهمية الحاسمة في انتقال مسؤوليات البعثة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بممارسات الإدارة السليمة
- إعداد ٤ تقارير تحليلية، بالتعاون مع لجنة الحوكمة ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في ليبيريا، عن إعطاء العقود وتنفيذها فيما يتعلق بالامتثال لمعايير الشفافية الدولية، بما في ذلك اتفاق

الشراكة الطوعية، ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وقانون مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في ليبيريا

- إعداد تقرير واحد للرصد، بالتعاون مع اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، عن اعتماد مراجعات الحسابات وإجراءات المتابعة لعمليات مراجعة الحسابات التي أعدت في السنة المالية السابقة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٣-٣ إحراز تقدم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي الكامل	٣-٣-١ إنشاء مجالس الأراضي التابعة لوكالة الأراضي في المقاطعات من أجل تنظيم الأراضي وإدارتها (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤)
٣-٣-٢ زيادة في عدد الامتيازات المتعلقة بالزراعة والتعدين والحراثة التي تستفيد من آليات فعالة للتخفيف من حدة النزاعات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨)	٣-٣-٢ زيادة في عدد الامتيازات المتعلقة بالزراعة والتعدين والحراثة التي تستفيد من آليات فعالة للتخفيف من حدة النزاعات (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨)
٣-٣-٣ الزيادة في عدد لجان السلام التي تقوم بعملها وتشترك في الوساطة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥)	٣-٣-٣ الزيادة في عدد لجان السلام التي تقوم بعملها وتشترك في الوساطة (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥)

النواتج

- إعداد ٣ ورقات تحليلية عن برامج الامتيازات المحددة الأهداف، بما في ذلك إدارة النزاعات المجتمعية وأثرها على المجتمعات المحلية المتضررة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، والمكتب الوطني للامتيازات، ولجنة الأراضي، وفريق الأمم المتحدة القطري
- إنجاز دراستين من دراسات التقييم عن أداء لجان السلام ومجالس أمن المقاطعات في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك الإنذار المبكر، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووكالة الأمن الوطني، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ومكتب ليبيريا لبناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري
- إعداد ورقة استشارية عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للعمل الوطني لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، وورقة تحليلية عن الدور الحالي والمحتمل للمرأة في عملية المصالحة الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على التماسك الاجتماعي، بالتعاون مع وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، ولجنة الأراضي، وفريق الأمم المتحدة القطري

- إعداد ورقة واحدة عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بالتعاون مع مكتب بناء السلام في ليبيريا وفريق الأمم المتحدة القطري
- إعداد تقرير واحد، بالتعاون مع لجنة الأراضي ووزارة العدل، عن تنفيذ وتطبيق السبل البديلة لحل المنازعات، بما في ذلك في المناطق الحدودية
- إجراء ٣ مشاورات مع أصحاب المصلحة (واحدة في كل مقاطعة) لإقرار خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة المخاطر، بالتعاون مع وزارة الداخلية والوكالة الوطنية لإدارة الكوارث وفريق الأمم المتحدة القطري
- ٦٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر ذات الصلة بسيادة القانون والحوكمة والمصالحة وحقوق الإنسان، مع التركيز على بناء القدرات والمهارات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية، والمبادرات المدرة للدخل المراعية للاعتبارات الجنسانية ذات الأثر على المستوى المحلي

العوامل الخارجية

الإرادة السياسية للمضي قدماً في عمليات الإصلاح ذات الأهمية الحاسمة؛ والإرادة السياسية والقدرة المؤسسية على التصدي للفساد وتحسين ممارسات الإدارة الشفافة؛ وقدرة الحكومة على القيام بالإصلاحات المؤسسية، والتأييد الفعلي من الجهات الفاعلة الوطنية لجهود التنفيذ؛ وتوفير زخم مطرد لتنفيذ خريطة الطريق الاستراتيجية للعمل الوطني لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، والحوافز والوسائل المتاحة لمشاركة المجتمعات المحلية على نحو فعال؛ ووضع السياسة وسن القانون المتعلقين باللامركزية وإحراز تقدم في تنفيذهما؛ وإقرار وسن السياسة ومشروع القانون المتعلقين بالحد من مخاطر الكوارث

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، توطيد السلام والدعم

الموظفون الدوليون								
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم)	و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	موظفون الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	-	٢	-	٣	٦	٦	١٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	-	٢	٢	٣	٨	٦	١٥
صافي التغيير	-	-	-	٢	-	٢	-	٢

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
قسم توطيد الحكم الديمقراطي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	-	١	١	٣	-	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	(١)	-	(١)	(١)	(٣)	-	-	(٣)
قسم الحوكمة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٦	-	١	٧	٦	٣	١٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(٦)	-	(١)	(٧)	(٦)	(٣)	(١٦)
قسم المصالحة وتوطيد السلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٨	٢	-	١٠	٨	٢	٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(٨)	(٢)	-	(١٠)	(٨)	(٢)	(٢٠)
وحدة الشؤون الجنسانية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	١	١	-	٢	٥	٢	٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	١	-	٢	٢	٢	٦
صافي التغيير	-	-	-	-	-	(٣)	-	(٣)
وحدة استشارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	١	-	-	١	٤	٢	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	(١)	-	-	(١)	(٤)	(٢)	(٧)
دائرة توطيد السلام								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	٨	٥	٣	١٧	١١	٣	٣١
صافي التغيير	-	٨	٥	٣	١٧	١١	٣	٣١
المجموع، قسم توطيد الحكم الديمقراطي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	١٨	٤	٥	٢٩	٢٩	١٠	٦٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١	١١	٨	٦	٢٧	١٩	٦	٥٢
صافي التغيير	-	(٧)	٤	١	(٢)	(١٠)	(٤)	(١٦)

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية.

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه وظيفتان (إلغاء ٤ وظائف، وإنشاء وظيفة واحدة، ونقل وظيفة واحدة)

الموظفون الوطنيون: نقصان صافيه ١٠ وظائف (إلغاء ٧ وظائف، ونقل ٣ وظائف)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صافيه ٤ وظائف مؤقتة (إلغاء ١٤، وإنشاء ٣ ونقل ٣)

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (تقرر تغيير اسمه إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم)

الموظفون الدوليون: زيادة بوظيفتين (نقل وظيفة برتبة ف-٣ من أحد مكاتب المقاطعات، وإنشاء وظيفة برتبة ف-٢)

١١٠ - من الضروري توطيد مكاسب السلام والاستقرار طالما أن البعثة تقلص وجودها الأمني، وتتقدم في ترتيباتها الانتقالية المدنية. ويجري تنفيذ إصلاحات بالغة الأهمية في مجالات من قبيل المصالحة والحوكمة، بما في ذلك المساءلة والشفافية من أجل تقديم الخدمات وإدارة الموارد الطبيعية، وكذلك استعراض الدستور، على نحو أكثر كفاءة وشمولا. ومع تحول التركيز من المساعدة التقنية إلى المساعي الحميدة والعمل السياسي فيما يتعلق بدعم الحكومة في هذه العمليات، يُقترح إعادة تسمية مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي) إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم). وفي ضوء ارتفاع الاحتياجات إلى خدمات جيدة وحسنة التوقيت في مجالات الرصد وجمع المعلومات والتحليل والإبلاغ دعما للمساعي الحميدة والعمل السياسي، يقترح أيضا نقل وظيفة رئيس مكتب ميداني برتبة ف-٣ من مكاتب المقاطعات إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم). وسيكفل موظف الشؤون المدنية برتبة ف-٣ مهام الاتصال مع المؤسسات الميدانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية، ويوفر الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات من المعلومات والوثائق والإبلاغ والمتابعة بشأن قرارات نائب الممثل الخاص في إطار مسؤوليات موظف الشؤون المدنية من أجل تعزيز المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة.

١١١ - وفي سياق تسريع المرحلة الانتقالية للبعثة والآثار السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية المترتبة عن أزمة داء إيبولا، هناك حاجة ملحة للحكومة من أجل الإسراع في عمليات الإصلاح والتعافي الطويلة الأجل. وقد كُلفت البعثة بدعم هذه الجهود من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي.

١١٢ - والعوامل التي مكنت داء إيبولا من الانتشار بتلك السرعة، ويصبح أزمة متعددة الأبعاد، هي العوامل نفسها التي تفرض تحديات على توطيد السلام والاستقرار في ليبيريا، أي ما يلي: الأداء الضعيف للخدمات الاجتماعية، والمركزية المفرطة لنظام الحكم، وضعف المسألة. وفي إطار جهود التعافي من آثار داء إيبولا، تعمل الحكومة على إعطاء دفعة جديدة للامركزية من أجل زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسينها، الأمر الذي من شأنه أن يشجع أيضا على تدعيم المصالحة وتعزيز الوئام الاجتماعي. والواقع أن هذه العمليات أساسية في استراتيجية خروج البعثة. وبسبب تأثير داء إيبولا على اقتصاد ليبيريا والتركيز الطويل الأجل على بناء المؤسسات من جانب المؤسسات المالية والجهات المانحة الدولية، هناك فجوة حرجية وعاجلة تعترض التمويل القصير الأجل اللازم لتمكين الحكومة من إنشاء هيكل مادية مؤقتة للتعجيل بتطبيق اللامركز واللامركزية في ١٢ وزارة تنفيذية، بما في ذلك العدالة والأمن. ولذلك تقترح البعثة زيادة التمويل المقدم للمشروع السريع الأثر إلى مليوني دولار في فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦. ولكفالة الإدارة البرنامجية والمالية القوية والجيدة التوقيت للموارد الإضافية، يُقترح إنشاء وظيفة برتبة ف-٢ لموظف معاون للشؤون المدنية في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم).

١١٣ - وسيكون شاغل الوظيفة، الذي يتبع إداريا لكبير المستشارين في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد السلام والدعم)، مسؤولا عن المساعدة في إعداد المحافظة الإضافية للمشروع وكفالة متابعتها يوميا، بما في ذلك تقديم وثائق إضافية وفي الوقت المناسب عن تنفيذ المشروع، وكذلك عن الالتزامات المالية والإبلاغ. وسوف يساعد الموظف المعاون للشؤون المدنية برتبة ف-٢ في أداء هذه المهام مساعدًا لشؤون البرامج من فئة الخدمة الميدانية، وموظفان من فئة الخدمات العامة الوطنية.

١١٤ - ويتوقع أن يؤدي التغيير المقترح إلى تحسين احترام المواعيد في أعمال الرصد والإبلاغ واتخاذ القرارات ومبادرات المساعي الحميدة من خلال مسؤول متفرغ للتنسيق والاتصال مع المحاورين المعنيين من الدوائر الحكومية اللامركزية والنظراء في الوكالات، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمنظمات الإقليمية.

دائرة توطيد السلام

الموظفون الدوليون: زيادة صافيها ١٧ وظيفة (نقل وظيفة برتبة مد-١ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم توطيد الحكم الديمقراطي، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ وأربع وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٢ من قسم السلام والمصالحة، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ وأربع وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة من

فئة الخدمة الميدانية من قسم الحوكمة، ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من وحدة دعم التعاون الإقليمي/بين البعثات، ونقل وإعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٣ ووظيفة من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٢)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١١ وظيفة (نقل ٥ وظائف فنية وطنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية من قسم المصالحة وتوطيد السلام، ونقل ٣ وظائف فنية وطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من قسم الحوكمة)
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٣ وظائف مؤقتة (منقولة من قسم الحوكمة)

١١٥ - دعا مجلس الأمن في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) البعثة إلى مساعدة الحكومة في المضي قدماً بالإصلاحات المؤسسية وعملية المصالحة من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي، ولا سيما في ضوء الآثار السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية الأوسع نطاقاً المترتبة على تفشي داء إيبولا في المجتمعات المحلية. وستدعم دائرة توطيد السلام ولاية المساعي الحميدة والدعم السياسي التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام من خلال الرصد والمشورة والدعوة لعمليات المصالحة الوطنية، وكذلك الإصلاحات الدستورية والمؤسسية البالغة الأهمية التي يلزم اتخاذها لتحقيق الشفافية والمساءلة المؤسسية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مجدية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز الإدماج السياسي والوثام الاجتماعي.

١١٦ - ووفقاً للولاية الجديدة للبعثة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، توقف الدعم التقني للمصالحة الوطنية وبعض عمليات الإصلاح المؤسسي، ومُنحت البعثة ولاية صريحة تتمثل في مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي. واستناداً إلى أولويات البعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ستركز دائرة توطيد السلام على الإصلاحات المؤسسية الرئيسية والدعوة إليها، وستدعم أعمال أصحاب المصلحة الرئيسيين على جميع المستويات، من خلال العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين وشركاء الأمم المتحدة، من أجل كفالة ترجمة التحولات الناجمة عن هذه الإصلاحات إلى مؤسسات فعالة.

١١٧ - ويقترح تبسيط هيكل هذا العنصر بإلغاء قسم توطيد الحكم الديمقراطي، وقسم المصالحة وتوطيد السلام، وقسم الحوكمة، وإنشاء دائرة موحدة لتوطيد السلام.

١١٨ - ولتشكيل دائرة توطيد السلام، يُقترح نقل ٣١ وظيفة مؤقتة من قسم توطيد الحكم الديمقراطي، وقسم المصالحة وتوطيد السلام، وقسم الحوكمة. ويقترح كذلك إعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون المدنية من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون

المدينة يضطلع بالمسؤولية عن الرصد والإبلاغ بشأن بناء الثقة في مؤسسات صون التزاهة، وإعادة تصنيف وظيفة لموظف للشؤون المدنية من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة برتبة ف-٢ لموظف معاون للشؤون المدنية يركز على عملية الإصلاح الدستوري. ويعود تبسيط هيكل القسم إلى انخفاض عبء العمل. وبالتالي، يقترح إلغاء ٩ وظائف (٤ وظائف من الرتبة ف-٤ لموظفين للشؤون المدنية، ووظيفة لموظف للشؤون المدنية من الفئة الفنية الوطنية) (حيث لم تتمكن البعثة من شغل الوظيفة على الرغم من محاولات التوظيف العديدة)، ووظيفتين لمساعد إداري ومساعد فريق من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفتين مؤقتتين لموظفين للشؤون المدنية من متطوعي الأمم المتحدة) مرتبطة بالمكاتب الثلاثة التي تم حلها (مكتب توطيد الحكم الديمقراطي، ودائرة المصالحة وتوطيد السلام، وقسم الحوكمة). وستستوعب الوظائف المؤقتة في دائرة توطيد السلام المسؤوليات المتبقية المرتبطة بالوظائف الملغاة.

١١٩ - ويقترح أن يترأس دائرة توطيد السلام موظف رئيسي برتبة مد-١، يساعده في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة والتنسيق موظف للشؤون المدنية من الرتبة ف-٣، ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية. وبغية معالجة المسائل الموضوعية، ستتألف دائرة توطيد السلام كذلك من موظفين اثنين برتبة ف-٥ لكبري موظفي الشؤون المدنية، أحدهما مسؤول عن الإصلاحات المؤسسية والآخر عن المصالحة. ويساعد موظف الشؤون المدنية برتبة ف-٥ المسؤول عن ملف الإصلاحات المؤسسية موظف للشؤون المدنية برتبة ف-٤، وموظف معاون للشؤون المدنية برتبة ف-٢، وموظف فني وطني للشؤون المدنية، ومساعد إداري من متطوعي الأمم المتحدة، ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، تركز مهامهم على عملية الإصلاحات الدستورية، وموظف للشؤون المدنية برتبة ف-٤ وموظف للشؤون المدنية برتبة ف-٣ وموظفان للشؤون المدنية (من الفئة الفنية الوطنية)، يتولون مسؤولية إصلاح مؤسسات صون التزاهة (إصلاح الخدمة المدنية، والإصلاحات المؤسسية المتعلقة بالمساءلة، والإصلاح الدستوري، وإصلاحات القطاع الأمني). ويساعد كبير موظفي الشؤون المدنية برتبة ف-٥ المسؤول عن السلام والمصالحة موظف للشؤون المدنية برتبة ف-٤ وموظف للشؤون المدنية برتبة ف-٣ تركز مهامهما على خارطة الطريق الاستراتيجية للعمل الوطني لتضميد الجراح وبناء السلام والمصالحة، وموظف للشؤون المدنية برتبة ف-٤ وواحد من متطوعي الأمم المتحدة معني بالإصلاح الزراعي؛ وموظف للشؤون السياسية برتبة ف-٤ وواحد من متطوعي الأمم المتحدة يعين بالامتيازات وسبل العيش، وموظف للإغاثة والتعافي والتأهيل برتبة ف-٤، يساعده موظف معاون للإغاثة والتعافي والتأهيل برتبة ف-٢ معني بتحويل النزاع والوساطة والإنذار المبكر. وسيوفر موظف فني

وطني و ٤ موظفين فنيين وطنيين مشورة الخبراء والرصد والإبلاغ بشأن الامتيازات والتقييم والأشكال البديلة لحل المنازعات، والإنذار المبكر، ولجان السلام؛ وسيقدم ٣ مساعدين للأفرقة الميدانية من فئة الخدمات العامة الوطنية الدعم اللوجستي والمكتبي والإداري.

١٢٠ - وتحتاج دائرة توطيد السلام إلى مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية. وبالنظر إلى الطابع البالغ الحساسية للملف المصالحة، تتطلب العديد من الوثائق تجهيزا إداريا لا يمكن أن يجريه الموظفون الوطنيون دون خطر الإخلال بالسرية. ولذلك يقترح نقل مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من وحدة دعم التعاون الإقليمي/بين البعثات ليتولى مهام الدعم الإداري، بما في ذلك تجهيز الوثائق الحساسة ذات الصلة بالمصالحة وحفظها.

١٢١ - ومن المتوقع أن يسفر تبسيط نطاق المسؤوليات المنوطة بالدائرة عن تعميق مشاركتها وزيادة تأثيرها على الإصلاحات المؤسسية البالغة الأهمية والمصالحة الوطنية. وبمواءمة موارد المكتب السابق والقسمين السابقين (أي مكتب توطيد الحكم الديمقراطي، ودائرة المصالحة وتوطيد السلام، وقسم الحوكمة) مع الولاية الجديدة المنوطة بالبعثة، وتحديدًا فيما يتعلق بالمساعدة التي ينبغي تقديمها للممثل الخاص للأمين العام في المساعي الحميدة والدعم السياسي المقدمين إلى حكومة ليبيريا في النهوض بالإصلاحات المؤسسية والمصالحة الوطنية، ووقف الدعم التقني في هذه المجالات، ستتحقق وفورات في التكاليف للمنظمة وكفاءة في تخصيص الموارد المتبقية لتنفيذ خطة العمل على النحو المنصوص عليه في أطر الميزانية القائمة على النتائج.

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي)

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (نقل وظيفة برتبة مد-١ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى عنصر توطيد السلام)

١٢٢ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٩٠ (٢٠١٤)، يلزم إجراء تغييرات هامة في المسؤوليات التي صدر بها تكليف وفي أساليب العمل. فمن التنسيق والتوجيه الاستراتيجي للعمليات البرنامجية المتباينة، انتقل العمل الموضوعي للعنصر، وأعيدت هيكلته بحيث أصبح يعنى بالمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والدعم السياسي المقدم لعملية المصالحة والإصلاحات المؤسسية البالغة الأهمية والتخطيط لمرحلة التعافي بعد داء إيبولا. ومن شأن هيكل ميسر ومبسط أن يكون أنسب لإنجاز هذه المهام. ولذلك يقترح إلغاء المكتب ودمج المهام في إطار دائرة موحدة لتوطيد السلام؛ ونقل موظفي مكتب توطيد الحكم

الديمقراطي إلى دائرة توظيف السلام، برئاسة المستشار الخاص، بدعم من موظف للشؤون المدنية برتبة ف-٣ ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية للتنسيق والخدمات الإدارية.

قسم المصالحة وتوظيف السلام

الموظفون الدوليون: نقصان ١٠ وظائف (إلغاء ٣ وظائف برتبة ف-٤، ونقل وظيفة برتبة ف-٥، وأربع وظائف برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢ إلى دائرة توظيف السلام)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٨ وظائف (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية ونقل ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى دائرة توظيف السلام)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بوظيفتين مؤقتتين (إلغاء وظيفتين مؤقتتين)

١٢٣ - وفقا للولاية الجديدة للبعثة، توقف الدعم التقني المقدم للمصالحة الوطنية وبعض عمليات الإصلاح المؤسسي، وأسندت إلى البعثة ولاية صريحة تتمثل في مساعدة حكومة ليبيريا في جهودها الرامية إلى إحراز مزيد من التقدم في هذين المجالين من خلال المساعي الحميدة والدعم السياسي. ومن شأن هيكل ميسر ومبسط أن يكون أنسب لإنجاز هذه المهام، ويُقترح إلغاء قسم المصالحة وتوظيف السلام، وإدماج المهام الجديدة التي صدر بها تكليف في إطار دائرة موحدة لتوظيف السلام.

١٢٤ - وقد أفضى تبسيط مهام القسم إلى انخفاض في أعباء العمل. ولذلك يُقترح إلغاء ٣ وظائف للشؤون المدنية برتبة ف-٤، ووظيفتين مؤقتتين من فئة الخدمات العامة الوطنية، ووظيفتين مؤقتتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة. ويُقترح نقل وظيفة برتبة ف-٥ وأربع وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٢ وخمس وظائف من الفئة الفنية الوطنية ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى دائرة توظيف السلام المنشأة حديثاً.

قسم الحوكمة

الموظفون الدوليون: نقصان ٧ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ونقل وظيفة برتبة ف-٥ وأربع وظائف برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى دائرة توظيف السلام)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٦ وظائف (إلغاء وظيفة من الفئة الفنية الوطنية ونقل ٣ وظائف من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى دائرة توظيف السلام)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٣ وظائف مؤقتة إلى دائرة توطيد السلام)

١٢٥ - يقترح إلغاء قسم الحوكمة وإدماج المهام الجديدة التي صدر بها تكليف في إطار دائرة توطيد السلام الموحدة، التي ستُعطى الأولوية في إطارها إلى دعم الإصلاحات المؤسسية الرئيسية وزيادة الفعالية في مؤسسات صون التראה.

١٢٦ - ويقترح نقل وظيفة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٣ وظائف من الفئة الفنية الوطنية للشؤون السياسية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٣ وظائف ثابتة/مؤقتة من متطوعي الأمم المتحدة إلى دائرة توطيد السلام. ويقترح كذلك إعادة تصنيف وظيفة الشؤون المدنية من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة للشؤون المدنية برتبة ف-٣ يضطلع شاغلها بمسؤوليات الرصد والإبلاغ بشأن بناء الثقة في مؤسسات صون التראה، ووظيفة للشؤون المدنية من الرتبة ف-٤ إلى وظيفة معاون في الشؤون المدنية برتبة ف-٢ يركز شاغلها على عملية الإصلاح الدستوري. ومن المقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف للشؤون المدنية بالنظر إلى انخفاض أعباء العمل في القسم، وإلغاء وظيفة للشؤون المدنية (من الفئة الفنية الوطنية) لأن البعثة لم تتمكن من شغل الوظيفة على الرغم من محاولات التوظيف العديدة.

مكتب المستشار في الشؤون الجنسانية

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

١٢٧ - في ضوء زيادة تبسيط الولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى البعثة في قراره ٢١٩٠ (٢٠١٤) وزيادة القدرات الجنسانية في فريق الأمم المتحدة القطري، سيركز مكتب المستشار في الشؤون الجنسانية أساساً على الدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتيسيره في تنفيذ ولاية البعثة، استناداً إلى القرارات ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

١٢٨ - ولم يعد نطاق عمل المكتب الأكثر محدودية يستدعي موظفاً من الرتبة ف-٥ لقيادة المكتب. والحالة هذه، يُقترح إعادة تصنيف هذه الوظيفة إلى وظيفة موظف للشؤون الجنسانية برتبة ف-٤، يساعد موظف للشؤون الجنسانية برتبة ف-٣ واثنان من متطوعي الأمم المتحدة وموظف فني وطني وموظف من فئة الخدمات العامة الوطنية. وسيتولى موظف

الشؤون الجنسانية من الرتبة ف-٤ مسؤولية إدارة المكتب وتوجيهه بصورة يومية، بما في ذلك التنسيق والدعوة مع عناصر البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وسيكون موظف الشؤون الجنسانية من الرتبة ف-٣ مسؤولاً عن دعم عناصر البعثة، لا سيما ركيزة سيادة القانون، في التصدي للعنف الجنسي والجسدي. ومع وقف المساعدة التقنية المقدمة إلى الشركاء الوطنيين، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية. وفي ضوء الانخفاض الحاد للأنشطة الخارجية التي يقوم بها المكتب، هناك انخفاض كبير في الاحتياجات من وظائف الدعم ذات الصلة بالسفر والتنقل وإدارة الوثائق والدعم المكتبي. ولذلك يُقترح إلغاءوظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية.

١٢٩ - وسيضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بدور أكبر في القيادة وتولي المسؤولية في دعم الحكومة والشركاء الوطنيين في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وبذلك ستتاح الفرص للتعجيل بنقل المسؤوليات الجنسانية إلى وكالات الأمم المتحدة التنفيذية مع تقدم السحب التدريجي للبعثة.

الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٤ إلى الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عنصر الدعم)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤ وظائف (إلغاء وظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية، ونقل وظيفة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عنصر الدعم)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصانوظيفتين (إلغاء وظيفة ونقل أخرى إلى الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار عنصر الدعم)

١٣٠ - منذ الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، أخذت وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تبلغ عن الأنشطة التي تنفذها في إطار عنصر دعم البعثة، حيث ركزت حصراً على مهام الدعم الداخلي وفحص أفراد حفظ السلام بجميع فئاتهم وإسداء المشورة لهم. ولهذا يُقترح أن ينقل موظفو الوحدة الخمسة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى قسم الخدمات الطبية في شعبة دعم البعثة، ويتبعوا المدير لتقديم الخدمات.

١٣١ - وتمشيا مع الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وانخفاض الاحتياجات من أعمال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وإسداء المشورة والفحص، يُقترح أن يخفض عدد موظفي الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بموظف واحد

لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من فئة متطوعي الأمم المتحدة وبموظف واحد
لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الفئة الفنية الوطنية.

العنصر ٤: الدعم

١٣٢ - سيواصل عنصر دعم البعثة تقديم الخدمات بكفاءة إلى جميع الموظفين ليتمكنوا من أداء الولاية المنوطة بالبعثة. وستتولى البعثة تشغيل وصيانة ٧٣ موقعا في بداية فترة الميزانية، قبل أن تقوم بإغلاق و/أو تخفيض ما بين ٩ مواقع و ١٤ موقعا، تمشيا مع استئناف عملية تقليص قوام العنصر العسكري.

١٣٣ - وسيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات النقل، بما في ذلك النقل الجوي والبحري، وصيانة مرافق البعثة ومعداتها. وتشمل خدمات الدعم الأخرى الخدمات الطبية؛ وقدرات الإحلاء المتاحة في جميع الأوقات، بما في ذلك نحو المستشفيات الموجودة خارج منطقة البعثة؛ وصيانة المساحات وأماكن العمل لكفالة بيئة عمل مقبولة لجميع موظفي البعثة؛ وتحديد المخيمات؛ وتوفير خدمات التنظيف؛ وتنظيف البيئة؛ والتقييد بالمعايير الأمنية الدنيا لأماكن العمل والمعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ والقيام بتصليح وتحديد السياجات والهياكل الأمنية الأخرى. وتعتزم البعثة أيضا مواصلة تعزيز أمن معدات الأمم المتحدة وأفرادها من خلال تركيب المزيد من الكاميرات ذات الدوائر المغلقة للحد من عمليات النهب؛ وإعداد تقييمات منتظمة للمخاطر الأمنية؛ وضمان توفر الخدمات الأمنية لجميع مباني الأمم المتحدة في كل الأوقات. وستواصل البعثة إدخال تحسينات على هياكلها من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وستعمل كل ما في وسعها لضمان الكفاءة في جميع المراحل. وستجرى عمليات للتدريب والتوعية بشأن السلوك والانضباط وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكل من موظفي البعثة والسكان المحليين، ولا سيما أولئك الموجودين بالقرب من المخيمات العسكرية. وستشمل الخدمات الأخرى توفير حصص الإعاشة، والوقود، والمواد الاستهلاكية، والمعدات التي ستمكن الموظفين من أداء مهامهم.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٤ زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري ١-١-٤ انخفاض بنسبة ٧ في المائة لحالات السرقة والاختلاس التي يبلغ عنها (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠١٤: ١٥٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٤٠ حالة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٣٠ حالة)

٤-١-٢ مواصلة تنفيذ برامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، مع زيادة تنويع البرامج، ومنح شهادات للموظفين بالأعداد التالية: (٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٤ موظفاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥٠ موظفاً؛ ٢٠١٦: ١٥٠ موظفاً)

٤-١-٣ إدراج التدريب على حماية المدنيين فيما نسبته ١٠٠ في المائة من برامج التدريب وتوفير ما لا يقل عن ١٢ حلقة عمل عن حماية المدنيين، تستهدف حداً أدنى قدره ٢٥٠ من موظفي البعثة

٤-١-٤ تعزيز رصد ومتابعة الامتثال لجميع الدورات التدريبية الإلزامية التي أعدها البعثة/الأمم المتحدة من خلال إنشاء قاعدة للبيانات

٤-١-٥ المحافظة على التخفيض التدريجي في عدد حوادث المرور التي تزيد تكاليف التصليح فيها عن ٥٠٠ دولار (٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ حادثاً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٥ حادثاً؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٢٠ حادثاً)

٤-١-٦ زيادة الرصد الشبكي للأمن وتحديد فترات تعطل مختلف أنواع المعدات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

النواتج

تحسين الخدمات

- تركيب ٦ أجهزة كاميرا تلفزيونية ذات دوائر مغلقة في مبانٍ مختلفة تابعة للبعثة، و ١٠ وحدات إضافية من معدات تخزين البيانات لتعزيز الأمن بغية الحد من عمليات اختلاس وسرقة أصول الأمم المتحدة، فضلاً عن تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة
- إدخال ٥ مجالات جديدة من مجالات المعرفة في أنشطة بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بما في ذلك: دراسات بناء السلام والتنمية؛ وإدارة المشاريع ورصدها وتقييمها؛ وإنشاء مشروع تجاري زراعي؛ وإدارة الموارد المائية؛ وإدارة سلسلة إمدادات تستهدف ١٥٠ موظفاً.

- تدريب ١٠٠ في المائة من الأفراد الجدد في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على إجراءات الحماية للمدنيين
- تدريب ١٠٠ في المائة من الموظفين المستهدفين بأي تدريب إلزامي
- تدريب ١٠٠ في المائة من الموظفين الجدد ومنحهم رخص الأمم المتحدة لقيادة المركبات على "جميع أنواع المسالك" لتحسين مهارات القيادة
- توفير أدوات بصرية لإدارة المناسبات بهدف رصد حالة الشبكات والحوادث الأمنية في الوقت الحقيقي

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوام متوسطه ٦٧٨ ٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١٣٣ من المراقبين العسكريين و ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢٦٥ ١ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم
- تخزين وتوريد ٠.٣١,٥ طناً من حصص الإعاشة
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع الاستغلال والإساءة الجنسيين، لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية وتلقي الشكايات ورصد التحريات وطلبات اتخاذ الإجراءات التأديبية
- إدارة شؤون ما يصل إلى ٤٥٥ ١ موظفاً مدنياً، من بينهم ٣٩٨ من الموظفين الدوليين، و ٨٥٣ موظفاً وطنياً و ٢٠٤ من متطوعي الأمم المتحدة
- بث برامج فصلية تستهدف المكاتب الميدانية بشأن سياسات الموارد البشرية تلخص النقاط الرئيسية للسياسات ذات الصلة وتتضمن الأسئلة والأجوبة التي تتردد كثيراً

المرافق والهياكل الأساسية

- التحقيق المادي بنسبة ١٠٠ من المعدات المملوكة للأمم المتحدة
- صيانة وإصلاح ٥٣ موقعا من مواقع الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكّلة، و ٧ أماكن عمل لشرطة الأمم المتحدة، و ١٣ مكاناً لعمل الموظفين المدنيين، أي ما مجموعه ٧٣ موقعا
- توفير خدمات الصرف الصحي لجميع مباني بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها، وتشغيل وصيانة ٣٥ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٢٨ موقعا

- تشغيل وصيانة ٢١٨ مولدا كهربائيا من المولدات المملوكة للأمم المتحدة والموضوعة قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة في ليبيريا، وغير المربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير المدعومة بمولدات كهربائية مملوكة للوحدات
- إمداد ١١,٤ مليون لتر من الديزل لتشغيل ما متوسطه ٢١٨ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة و ٢٦٦ من تلك المملوكة للوحدات
- صيانة وتحديد ٨٦٤ كيلومتراً من الطرق (طرق الإمداد)
- صيانة وتصليح ٦ مطارات و ٧ مرافق مطارات و ٢٢ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر
- تشغيل وصيانة ١٥ محطة لمعالجة مياه الصرف المملوكة للأمم المتحدة
- إغلاق وتنظيف ما بين ٩ مخيمات و ١٤ مخيماً من المخيمات المغلقة لأغراض منها الامتثال للمعايير البيئية (شريطة استئناف الانسحاب التدريجي)
- تنظيم ٦ دورات للتوعية وجلسات إحاطة عن إجراءات الطوارئ البيئية وعمليات التنظيف لوحدات الشرطة والعاملين في المجال الهندسي المشاركين في عملية التنظيف البيئي والتخلص من النفايات
- إجراء ١٢ عملية تفتيش وتقييم بيئي في الموقع لضمان السلامة من المخاطر والأخطار البيئية في جميع مواقع/أماكن البعثة
- الاضطلاع كل ثلاثة أشهر بأعمال تحقق ورصد لما نسبته ١٠٠ في المائة من المعدات الرئيسية (نحو ٢٢٦ ٣ صنفاً) و ٢٢ فئة من فئات الاكتفاء الذاتي التابعة لـ ١٥ وحدة من الشرطة المشكلة و ٨ وحدات من الشرطة
- إجراء ٢٣٠ عملية تفتيش دورية و ٤٦ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات
- تقديم ١٨٤ تقريراً عن التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر لتيسير عملية السداد للحكومات المساهمة، تشمل ٨١٦ يوماً من أيام العمل في مجال التفتيش (٢٨٨ من أيام عمل الموظفين المدنيين و ٥٢٨ من أيام عمل ضباط الأركان)
- إعداد ٤ رسائل فصلية عن عمليات التقييم التي تُجرى على نطاق البعثة للقدرات المتاحة من المعدات المملوكة للوحدات ولأداء هذه المعدات
- عقد اجتماعين لمجلس استعراض إدارة المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٨٥٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة ومعدات المركبات، في ٩ محلات في ٨ مواقع و ٥ محلات للتصليح والصيانة يستعان فيها بمصادر خارجية، واحدة منها لتصليح هياكل المركبات
- إمداد ٧٢٢ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ١٧٠ مركبة مملوكة للوحدات (باستثناء المقطورات وملحقات المركبات) بما قدره ٤,١ ملايين لتر من الديزل والبتزين لأغراض النقل البري
- تشغيل خدمة مكوكية على مدار ٧ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ١ ٠٠٠ فرد من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة طائرتين من ذوات الأجنحة الثابتة و ١١ طائرة مروحية، بما في ذلك ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية هجومية من طراز (Mi-24) مشتركة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- توفير ٣,٤ ملايين لتر من وقود الطائرات لطائرات دعم العمليات الجوية (طائرتان من ذوات الأجنحة الثابتة و ١١ من ذوات الأجنحة المروحية)
- ٤ ٥٨٣ ساعة طيران (منها ١ ٠١٠ ساعات تنفذها طائرتان من ذوات الأجنحة الثابتة و ٣ ٥٧٣ ساعة تنفذها ١١ طائرة من ذوات الأجنحة المروحية)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية لنقل الركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من عمليات الطيران

النقل البحري

- تشغيل وصيانة سفينة بحرية واحدة
- الإمداد بما قدره ٠,٦٥ مليون لتر من الوقود.

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات

- دعم وصيانة ١٩ نظام فتحات طرفية صغيرة جدا و ٣٥ مقسما هاتفيا و ٧٢ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة ٧٤ جهازا من أجهزة الإرسال وأجهزة إعادة الإرسال العالية التردد
- دعم وصيانة محطة بث إذاعي واحدة تعمل على موجات التضمين الترددي في مرفق واحد من مرافق الإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٢١ خادوماً و ٨٦٨ حاسوباً مكتيباً و ٨٢٩ حاسوباً محمولاً/أو كتيبياً، و ١٩١ طابعة وجهاز إرسال رقمي في جميع مواقع البعثة
- دعم وصيانة ١٢ من شبكات المنطقة المحلية وشبكة واحدة واسعة لـ ٣ ٥٠٠ مستخدم في جميع مواقع البعثة (يلاحظ أنه، مع الانتقال إلى برنامج مايكروسوفت إكستشينج (Microsoft Exchange)، يتعين فتح المزيد من الحسابات، ولا سيما لأفراد الجيش والشرطة لأنهم يستخدمون حسابات غير شخصية يتعين إعادة إنشائها كلما غادر ضابط وحل محله آخر)
- دعم وصيانة شبكات لاسلكية
- دعم وصيانة الاتصال بالإنترنت عبر وصلة أرضية واحدة عابرة للحدود وكابل واحد من كابلات الألياف البصرية تحت سطح البحر
- إنتاج وصيانة وتوزيع ٢٠٠ ٤ من مختلف خرائط العمليات، والخرائط المواضيعية، وخرائط الصور المأخوذة بالسواتل، والخرائط الرقمية، والخدمات الجغرافية المكانية المتعلقة بذلك من أجل دعم عمليات البعثة
- تنفيذ ٢٢ جولة من التدريب لمدة نصف يوم على استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية ومن التدريب المتعلق بالمسوحات والمخصص للمراقبين العسكريين وضباط الأركان
- من المتوقع أن تشمل عملية جمع البيانات الجغرافية المكانية ٣٧٠ ١١١ كيلومترا مربعا، أي ١٠٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة. وتوفير خدمات رسم الخرائط على شبكة الإنترنت باستخدام خادوم ArcGIS لتغطية ما نسبته ١٠ في المائة من منطقة عمليات البعثة لتحليل التضاريس والمواقع، ووضع تصور لموارد البعثة وإدارتها

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة ٣ عيادات من المستوى الأول و ٦ مراكز صحية؛ و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني و ١٨ مركزاً من مراكز الطوارئ والإسعافات الأولية لفائدة جميع أفراد البعثة
- مواصلة ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة من جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إلى مستشفى من المستوى الرابع في غانا ومستشفى من المستوى الخامس في جنوب أفريقيا
- تشغيل وصيانة المرافق التي تُقدم لجميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريري والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وإجراء ٢٠ دورة تدريبية توجيهية إلزامية لجميع المتدربين الجدد من الأفراد المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمراقبين من شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين
- إجراء ١٨ دورة تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالفحص الطوعي للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة للوحدات المنتشرة في المقاطعات
- إجراء ٣٠ عملية تفتيش مشتركة مع قادة الوحدات لضمان تخلص الوحدات الطبية العسكرية التابعة للشرطة من النفايات بشكل سليم.

الخدمات الأمنية

- توفير الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع في كل مباني البعثة ومنشآتها
- توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- تنظيم تدريب أمني وتدريبات/تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة
- توفير ٢٢٥ وظيفة حارس أمن لتقديم الخدمات الأمنية على مدار الساعة يوميا طوال أيام الأسبوع في جميع مرافق البعثة، في كل مقاطعات ليبيريا البالغ عددها ١٥ مقاطعة
- توفير التدريب في مجال إطفاء الحرائق لجميع موظفي الأمم المتحدة والتدريب للمراقبين الأمنيين مرتين في السنة
- إجراء تدريبين عمليين لموظفي الأمم المتحدة على أعمال الإجلاء والترحيل
- القيام، كل سنة، بتحديث الخطة الأمنية القطرية وتقييم المخاطر الأمنية

العوامل الخارجية

لن تتحقق الأهداف أعلاه إلا إذا بقيت الحالة الأمنية مستقرة ووفر البائعون المواد والبضائع المطلوبة في الوقت المناسب. ويعتمد إنجاز ذلك أيضاً على عدم تفشي داء إيبولا من جديد.

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٤، الدعم

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون ^(١) الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	-	٣	١	١	٥	٢	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	٣	١	١	٥	١	-	٦
صافي التغيير	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)
مكتب مدير دعم البعثة التابع لشعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	١٩	١٧	٤٥	٨٢	١٣٣	٥٢	٢٦٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٢	١٤	٢٠	٤٢	٧٨	١٢٢	٤٨	٢٤٨
صافي التغيير	-	(٥)	٣	(٣)	(٤)	(١١)	(٤)	(١٩)
سلسلة الإمداد								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	٥	٩	٢٩	٤٤	١٢٥	٣٢	٢٠١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	٣	٧	١٩	٢٩	٧٦	٢١	١٢٦
صافي التغيير	-	(١)	(٢)	(١٠)	(١٥)	(٤٩)	(١١)	(٧٥)
وحدة تقديم الخدمات								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١	١٠	١٥	٥٠	٧٦	٣٦٧	٩٦	٥٣٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	٩	١٤	٥١	٧٤	٣٧١	٨٩	٥٣٤
صافي التغيير	-	(١)	(١)	١	(٢)	٤	(٧)	(٥)

الموظفون الدوليون								
و أ ع / أ ع م	مد-٢ / مد-١	ف-٥ / ف-٤	ف-٣ / ف-٢	الخدمة الميدانية	مجموع الوظائف الدولية	الموظفون ^(١) الوطنيون	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	٣	٣٤	٤١	١٢٤	٢٠٢	٦٢٥	١٨٠	١٠٠٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	٢	٢٦	٤١	١١٢	١٨١	٥٦٩	١٥٨	٩٠٨
-	(١)	(٨)	-	(١٢)	(٢١)	(٥٦)	(٢٢)	(٩٩)
صافي التغيير								
قسم الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	-	١	٧	٦١	٦٩	١٥٦	-	٢٢٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	-	١	٥	٥٧	٦٣	١٤٩	-	٢١٢
-	-	-	(٢)	(٤)	(٦)	(٧)	-	(١٣)
صافي التغيير								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤								
-	٣	٣٨	٤٩	١٨٦	٢٧٦	٧٨٣	١٨٠	١٢٣٩
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥								
-	٢	٣٠	٤٧	١٧٠	٢٤٩	٧١٩	١٥٨	١١٢٦
-	(١)	(٨)	(٢)	(١٦)	(٢٧)	(٦٤)	(٢٢)	(١١٣)
صافي التغيير								

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٢٧ وظيفة (٢٨ ملغاة، و ١ منقولة)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٦٤ وظيفة (٧٠ ملغاة، و ٣ أنشئت و ٣ منقولة)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف قدره ٢٢ وظيفة (٢٣ ملغاة، و ١ منقولة)

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: موجز عن موظفي الدعم في البعثة

١٣٤ - أعادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا النظر في ملاك الموظفين وفق ما تتطلبه الولاية الجديدة وتقليص حجم البعثة، وما يصحب ذلك من تغيير في المهام وحجم العمل، بالإضافة إلى مواءمة هياكل دعم البعثة مع النموذج الموصى به لاستراتيجية الدعم العالمية. فقد أُدمجت بعض الأقسام، بحسب المهام الموكلة إليها، بينما تم تجميع الموظفين من أقسام أخرى في وحدات تنظيمية جديدة على أساس مهامهم الوظيفية، وفقاً للمبدأ الذي تقول به استراتيجية الدعم الميداني العالمية.

١٣٥ - وتمشياً مع توصيات استراتيجية الدعم الميداني العالمية، تقترح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إنشاء مكتب مندمج/مشارك لمدير دعم البعثة ونائبه. وتقترح البعثة كذلك إنشاء مكتبين جديدين مسؤولين أمام مدير دعم البعثة من خلال كبير الموظفين الإداريين، باعتبار المكتبين وحدتين مستقلتين، وهما (أ) وحدة مراجعة الحسابات ورصد المخاطر والامتثال ومجلس التحقيق، وقد كان موظفوها في السابق مرتبطتين بمكتب مدير دعم البعثة؛ (ب) والوحدة المعنية بالصحة والسلامة والبيئة المهنية، وقد كان موظفوها في السابق مرتبطتين بمكتب مدير دعم البعثة أو، في حالة حماية البيئة، بمكتب رئيس دائرة تقديم الخدمات. والهدف من إخراج هاتين الوحدتين من نطاق المكاتب الأمامية الإدارية هو زيادة إشعاع أنشطتها التي تعتبر حاسمة الأهمية للبعثة.

١٣٦ - ورغم التخفيضات التي طرأت على عدد الموظفين، فإن المكاتب التي ما زالت قائمة في شكلها الحالي مع تغيير التسلسل الإداري فيها (ولا سيما بالنظر إلى إعادة الهيكلة التي تمت خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ وفقاً لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية)، تشمل ما يلي:

- قسم المالية والميزانية الذي لم يعد تابعاً لرئيس إدارة سلسلة الإمدادات بل بالأحرى لنائب مدير دعم البعثة
- قسم إدارة الموارد البشرية، ووحدة إدارة المعلومات، وقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لم تعد تابعة لرئيس مكتب تقديم الخدمات، بل بالأحرى لنائب مدير دعم البعثة. وأعيد أيضاً تسمية قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدائرة تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والاتصالات اللاسلكية
- قسم مراقبة الحركة، الذي لم يعد يتبع لرئيس إدارة سلسلة الإمداد (اعتباراً من الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥)، بل أصبح بالأحرى يتبع لرئيس مكتب تقديم الخدمات
- وحدة إدارة المعلومات، التي لم تعد تتبع لرئيس مكتب تقديم الخدمات، بل لنائب مدير دعم البعثة.

١٣٧ - ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، كانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد شكلت بالفعل الدعامتين الرئيسيتين لمكتب إدارة سلسلة الإمدادات وتقديم الخدمات. غير أن التوجيهات الصادرة في الآونة الأخيرة في إطار استراتيجية الدعم الميداني العالمية تقتضي إدخال بعض التغييرات في هيكل هاتين الدعامتين، وكذلك في الملاك الفعلي للموظفين بحيث تكون مهامهم ومهاراتهم متناسبة والمهام الجديدة التي ستضطلع بها الدعامتان.

١٣٨ - وتشكل مكتب رئيس سلسلة الإمدادات خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى حد بعيد على أساس مكتب رئيس الخدمات الإدارية الذي كان موجوداً في السابق، وتولى رئاسته بالتالي موظف برتبة مد-١ مكلف بمسؤوليات تتعلق بالمالية والميزانية، والمشتريات، وإدارة الممتلكات، والتحقق من المعدات المملوكة للوحدات، ومراقبة الحركة، ومخزن الإمدادات والتخزين المركزي. وكانت وحدة للمطالبات جزءاً من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد. وفي ضوء التوجيهات الجديدة التي تتضمنها استراتيجية الدعم الميداني العالمية، فإن من قبيل إدارة الموارد المالية والبشرية وإدارة الميزانية، تدرج تحت إشراف مكتب نائب مدير دعم البعثة. ولهذا، يُقترح تحويل الوظيفة الحالية لرئيس إدارة سلسلة الإمدادات برتبة مد-١ إلى وظيفة لنائب مدير دعم البعثة برتبة مد-١ (مع فريق للدعم يتألف من وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة ثانية من فئة الخدمة الميدانية مخصصة لأنشطة الرعاية)، ينضم بدوره إلى المكتب المشترك بين مدير ونائب مدير دعم البعثة.

١٣٩ - وتمشيا مع لزوم ضم المهام المتماثلة، يُقترح دمج وحدة المطالبات، وكانت في السابق ضمن مكتب رئيس سلسلة الإمدادات، مع قسم إدارة الممتلكات القائم حالياً ووحدة المعدات المملوكة للوحدات في قسم واحد جامع يحتفظ بتسمية قسم إدارة الممتلكات، على أن يُدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ويتولى مسؤوليات الإشراف على المطالبات وممتلكات الأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات.

١٤٠ - ولهذا يتعين أن يزود مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد من جديد بموظفين من ذوي المؤهلات القوية في ما يتصل بالأصول من أعمال التخطيط والتزود وطلب التوريد والإدارة. وقد تبين أن الوظائف المقترنة بهذه المهام موجودة في مكتب تقديم الخدمات. ولهذا يُقترح أن يزود المكتب الحالي لتقديم الخدمات كلا من مكتب إدارة سلسلة الإمداد ومكتب تقديم الخدمات، بهيكليتهما الجديدة، بما يلزم من موظفين للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، على أن تُستخدم في وظيفة رئيس إدارة سلسلة الإمداد الوظيفة الحالية لرئيس قسم الإمدادات/المخزن المركزي برتبة ف-٥.

١٤١ - وفي إطار دعامة تقديم الخدمات، من التغييرات الجديدة بالذكر، على النحو المبين أعلاه، ما يلي: نقل موظفين من مكتب رئيس تقديم الخدمات إلى المكتب الجديد لإدارة سلسلة الإمدادات؛ ونقل موظفين لشؤون البيئة (١ ف-٣، و ٢ من الفئة الفنية الوطنية) من مكتب رئيس تقديم الخدمات إلى الوحدة الجديدة المعنية بالصحة والسلامة والبيئة المهنية. وهؤلاء الموظفون سيتبعون لمدير دعم البعثة عن طريق كبير الموظفين الإداريين. وأُعيد تصنيف وظيفة رئيس مكتب تقديم الخدمات من رتبة مد-١ إلى وظيفة رتبة ف-٥ تمشيا مع

التخفيض العام لحجم البعثة. والمكاتب التي ما زالت تتبع لرئيس مكتب تقديم الخدمات هي قسم الخدمات الطبية والقسم الهندسي والطيران والنقل.

١٤٢ - ويقترح لفترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ أن يتبع قسم مراقبة الحركة، على النحو المبين أعلاه، لرئيس مكتب تقديم الخدمات من أجل الحفاظ على التنسيق اللازم الوثيق الصلة مع أقسام النقل البري والجوي، أي مع قسمي الطيران والنقل. ويقترح أيضاً القيام في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بنقل وحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى مكتب دعم البعثة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي). وتكون الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولة أمام رئيس تقديم الخدمات.

١٤٣ - لقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ مستودعاً مركزياً في إطار قسم الإمدادات للاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بأصول الإمداد والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينص التوجيه الجديد الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية على فصل المهام العامة للاقتناء والتخزين عن إدارة السلع الأساسية الاستراتيجية، مثل حصص الإعاشة والوقود والإمدادات الرئيسية الأخرى. وبناء على ذلك، يعاد تنظيم قسم الإمدادات/المستودع المركزي القائم في قسمين مختلفين، هما المستودع المندمج، في إطار مكتب إدارة سلسلة الإمدادات، وقسم الدعم المعيشي (الوقود وحصص الإعاشة والإمدادات الرئيسية)، في إطار مكتب تقديم الخدمات.

١٤٤ - وأخيراً، تقترح البعثة إدخال تغييرات في هيكل إدارة الموارد البشرية، تمشياً مع التوجيه الجديد الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية. فالمركز المتكامل للتدريب في البعثة الذي كان في السابق جزءاً من قسم إدارة الموارد البشرية سيصبح تابعاً لنائب مدير دعم البعثة كقسم منفصل. وبينما يحتفظ قسم إدارة الموارد البشرية بجميع مهامه المتعلقة بالموارد البشرية، إضافة إلى خدمات السفر والاستشارة التي سبق ضمها إليه، فإنه سيوسع ليشمل إدارة شؤون متطوعي الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة، فإن مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة القائم بصورة منفصلة، (الذي كان يتبع في السابق لرئيس قسم الخدمات الإدارية، وأصبح فيما بعد يتبع لرئيس مكتب تقديم الخدمات في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥)، سيدمج ضمن قسم إدارة الموارد البشرية، وسيتبع لرئيس شؤون الموظفين المدنيين.

مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية بوظيفة واحدة (نقل وظيفة برتبة مد-١ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ من مكتب رئيس وحدة تقديم الخدمات ووظيفة برتبة ف-٤، ونقل وظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة برتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وحدة مراجعة الحسابات ورصد المخاطر والامتثال ومجلس التحقيق)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين (نقل وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى وحدة مراجعة الحسابات ورصد المخاطر والامتثال ومجلس التحقيق، ونقل وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى وحدة الصحة والسلامة المهنيين والبيئة)

١٤٥ - يقوم مكتب مدير دعم البعثة بتنسيق وإدارة جميع أنشطة الدعم اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. وفي ظل تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني العالمية، تقع على عاتق مكتب مدير دعم البعثة مسؤولية موسّعة هي زيادة الكفاءة في عمل هياكل دعم البعثة من خلال تحسين التنسيق وتوحيد المهام والتخطيط الاستباقي وتقديم الدعم. واستناداً إلى النموذج الموصى به في استراتيجية الدعم الميداني العالمية، تقترح البعثة إنشاء مكتب مشترك لمدير دعم البعثة ونائب مدير دعم البعثة خلال فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

١٤٦ - ولمساعدة مدير دعم البعثة في أداء دور استراتيجي بشكل أكبر، تُستحدث مهام نائب مدير دعم البعثة للاضطلاع بمهام التنسيق العام للمسائل الشاملة لعدة قطاعات والإدارة التنفيذية اليومية.

١٤٧ - وسيشمل دور نائب مدير دعم البعثة تأمين الموارد البشرية والمالية الأساسية للبعثة وإسداء المشورة بشأن تخطيط الميزانية واستخدامها؛ والإشراف على تقديم تقارير مالية ممثلة للمعايير؛ والإشراف على خدمات تخطيط القوة العاملة واستقدامها في البعثة؛ والإشراف على تخطيط خدمات البيانات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديمها بطريقة مجدية؛ وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن المسائل المتصلة بقيادة البعثة.

١٤٨ - وسيشرف نائب مدير دعم البعثة على اللجان والمجالس المعنية بدعم البعثة، وسيؤدي المهام الأخرى التي يكلفها به مدير دعم البعثة، ويكفل تنسيق أنشطة البعثة ذات الأولوية. وسيدعم مركز عمليات دعم البعثة مدير دعم البعثة ونائبه من خلال التنسيق العام للموارد الاستراتيجية، وتقديم الخدمات، وتعهد سلسلة إمداد المشاريع الكبرى لدعم البعثة. وسيقوم نائب المدير بدور الموظف المسؤول عن دعم البعثة في حالة غياب المدير.

١٤٩ - والملاء الوظيفة التي رتبها مد-١ لنائب مدير دعم البعثة، تقترح البعثة نقل الوظيفة الحالية لرئيس إدارة سلسلة الإمداد. ولتوفير الدعم الإداري الفعال إلى شاغلي مناصبي الإدارة العليا هذين، وهما مدير دعم البعثة (مد-٢) ونائب مدير دعم البعثة (مد-١)، سيعزز المكتب الأممي المشترك الجديد بنقل وظيفة برتبة ف-٣ لموظف إداري ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك، ستنتقل أيضا وظيفة المساعد الإداري من فئة الخدمة الميدانية المكلف بأنشطة الترفيه في البعثة من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد إلى مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة. ويمثل هذا النقل للنموذج الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية الذي ينص على أن القائم بمهام الترفيه يعمل تحت إشراف المدير/نائب المدير.

١٥٠ - وقد سبق انتداب نائب رئيس وحدة تقديم الخدمات إلى مكتب رئيس وحدة تقديم الخدمات. وسيضطلع الضابط العسكري الذي سيشغل هذه الوظيفة بمهام التنسيق والاتصال الرئيسية مع مختلف عناصر البعثة النظاميين. وسيسهم شاغل الوظيفة بمهاراته الأساسية ومعرفته بمجال اللوجستيات اللتين تكسبانه ميزة كبيرة لإدارة العمليات اللوجستية وتنسيقها إدارة وتنسيقا فعالين. ورغم استمرار تخفيض العنصر العسكري للبعثة، فإن الإبقاء على هذه الوظيفة ما زال يعتبر أمرا حاسم الأهمية. وسيحتفظ بهذه الوظيفة في رتبها الحالية ف-٥ ثم ستنتقل إلى مكتب المدير/نائب المدير باعتبارها وظيفة ضابط اتصال عسكري. والهدف من نقل الوظيفة التي رتبها ف-٥ لنائب رئيس وحدة تقديم الخدمات إلى مكتب المدير/نائب المدير باعتبارها وظيفة ضابط اتصال عسكري، هو تحسين التنسيق بين أنشطة دعم البعثة واحتياجات العنصر العسكري وعنصر الشرطة.

١٥١ - أما نقل الوظائف الست الحالية التي يقوم شاغلها بمهام مراجعة الحسابات والتحقق من امتثالها للمعايير والصحة والسلامة المهنتين من مكتب مدير دعم البعثة إلى القسمين المنشأين حديثا، فيتماشى مع التوجيهات الصادرة في إطار استراتيجية الدعم الميداني العالمية. ويؤدي شاغلو هذه الوظائف مهام لا غنى للبعثة عنها. ومن شأن تجميع الموارد تحت مظلة الوحدتين التنظيميتين المنشأتين حديثا أن يزيد من فعالية العمل المنجز عموما وأن يحسن من الامتثال للمعايير والأنظمة.

المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا

الموظفون الدوليون: نقصان بوظيفة واحدة (إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، وإلغاء وظيفة من فئة ف-٤)

١٥٢ - يضطلع المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا بمسؤولية الإشراف على سلامة الأصول الجوية لكل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويُعزى إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب الإقليمي لسلامة الطيران من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤ إلى انخفاض حجم الأسطول الجوي الذي ينبغي مراقبته. وستلغى وظيفة برتبة ف-٤ لموظف في شؤون سلامة الطيران بهدف موازنة القسم مع رتبة الرئيس المعاد تصنيفها.

قسم مراجعة الحسابات ورصد المخاطر والامثال ومجلس التحقيق

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة) متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة (نقل وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من مكتب رئيس دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة)

١٥٣ - يتمشى إنشاء القسم الجديد مع التوجيهات الأخيرة الصادرة في إطار استراتيجية الدعم الميداني العالمية. ويقترح إنشاء قسم جديد باستخدام الوظائف الحالية التي كان شاغلها يؤدون مهام مشابهة في المكتب السابق لمدير دعم البعثة.

١٥٤ - ومن شأن تنظيم مهام مراجعة الحسابات ورصد المخاطر والتحقق من الامثال ومجلس التحقيق في وحدة منفصلة أن ييسر عمليات الاستعراض الروتينية ورصد أساليب العمل في البعثة ومدى التقيد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات وإجراءات التشغيل الموحدة. وسيتحقق القسم الموحد من أن النظم تتماشى مع السياسات ذات الصلة ومن وجود نهج فعالة لإدارة المخاطر، مما يستتبع جمع بيانات عن مؤشرات الأداء الرئيسية وتحليلها وتقديم تقارير عنها؛ وتيسير البت في القضايا المعروضة على مجلس التحقيق وإغلاق ملفاتها في الوقت المناسب؛ وكفالة الاستجابة للتوصيات والملاحظات التي تخلص إليها مراجعة الحسابات استجابة كاملة وحسنة التوقيت. وسيتابع القسم أيضا تنفيذ الأقسام المعنية لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١٥٥ - وتكتسي هذه الوظائف أهمية بالغة بالنسبة لعمليات البعثة. وتشمل هذه الوظائف رصد عمليات البعثة وكفالة تمشيها مع السياسات المعمول بها. فمن دون التغييرات المقترحة في الوظائف، تواجه البعثة خطر الافتقار إلى الرقابة الفعالة اللازمة لتقييم المخاطر ورصدها والتخفيف من حدتها والحيولة دون تكبد المنظمة خسائر مالية.

وحدة الصحة والسلامة المهنتين والبيئة

الموظفون الدوليون: زيادة بوظيفة واحدة (نقل وظيفة برتبة ف-٣ من المكتب السابق لرئيس وحدة تقديم الخدمات)

الموظفون الوطنيون: زيادة بوظيفتين (نقل وظيفتين من الفئة الفنية الوطنية من المكتب السابق لرئيس وحدة تقديم الخدمات)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة واحدة (نقل وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من المكتب السابق لمدير دعم البعثة)

١٥٦ - ستكون وحدة الصحة والسلامة المهنتين والبيئة مسؤولة عن تعزيز صحة جميع موظفي البعثة وسلامتهم؛ وإجراء عمليات تفتيش دورية للصحة والسلامة وبيئة العمل؛ ووضع تدابير للوقاية والرقابة لضمان السلامة العامة في أماكن العمل؛ وإعداد تعليمات وتنفيذ إجراءات للتقليل من الأخطار في مكان العمل والقضاء عليها؛ وتحديد مؤشرات للصحة والسلامة. ومن مهامها الأخرى ما يلي: (أ) رصد الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنتين والممارسات المتبعة في هذين المجالين؛ (ب) مراجعة مدى التقيد بمعايير السلامة والبيئة في منروfia وفي جميع المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة في ليبيريا؛ (ج) ضمان حماية البيئة؛ (د) تحسين المعايير والسلوكيات البيئية للبعثة.

١٥٧ - وستنقل هذه الوظائف أفقياً لأنها تشمل المهام القائمة المضطلع بها حالياً في مكتب مدير دعم البعثة أو مكتب رئيس وحدة تقديم الخدمات. وتجميع هذه الوظائف في وحدة تنظيمية واحدة هو إجراء موصى بها في النموذج الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية.

١٥٨ - وتتمثل مهمة موظف شؤون البيئة برتبة ف-٣ في إدخال السياسات والمبادئ التوجيهية البيئية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وتنفيذها في البعثة، وإسداء المشورة بشأن وضع الأهداف البيئية للبعثة وتنفيذها، وتخطيط وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بامتثال عناصر البعثة العسكري والشرطي والمدني للمعايير البيئية. ويساعده في الاضطلاع بهذه المهام موظفان فنيان وطنيان. أما متطوع الأمم المتحدة الذي سيقوم بمهام الموظف المعني بالصحة والسلامة المهنتين، فسيتمثل دوره في ضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنتين الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام، وإجراء عمليات تفتيش وتنظيم دورات تدريبية في مجالي السلامة والبيئة، ووضع تدابير للوقاية والرقابة لضمان السلامة العامة في أماكن العمل.

١٥٩ - والمهدف المنشود من النقل المقترح لوظيفة برتبة ف-٣ ولموظفين فنيين وطنيين من مكتب رئيس وحدة تقديم الخدمات ولأحد متطوعي الأمم المتحدة من مكتب مدير دعم

البعثة/نائب مدير دعم البعثة إلى وحدة الصحة والسلامة المهيتين والبيئة، هو اتباع نهج مركزي ومنسق بشكل أكبر في جميع ما يواجهه البعثة من مسائل شاملة لعدة جوانب في مجالي البيئة والصحة المهنية.

قسم المالية والميزانية

الموظفون الدوليون: زيادة صافية بوظيفة واحدة (إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-٤ إلى وظيفة برتبة ف-٣، وإلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان بوظيفتين (إلغاء وظيفتين من الفئة الفنية الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بوظيفتين مؤقتتين (إلغاء وظيفتين مؤقتتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٦٠ - دُمج قسم المالية والميزانية في البعثة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤. ولا يزال القسم الجديد مكوناً من وحدتين منفصلتين. وعادة ما يحدث التداخل بين المهام المالية ومهام الميزانية في الحالات التي يجري فيها رصد الالتزامات غير المسددة، وهو تداخل كان وما زال طفيفاً. غير أن نطاق هذا التداخل تقلص أكثر مع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد التقارير المالية.

١٦١ - ففي حين أن الوحدتين، وحدة المالية ووحدة الميزانية، تجريان تحليلات للحسابات، فإن الغرض من هذه العملية في إحداها يختلف كثيراً عنه في الأخرى. فوحدة المالية غالباً ما تحلل الحسابات بغرض التحقق من صحة المعاملة المحاسبية، وتنقية قيود الحسابات المستحقة القبض والدفع، وإجراء التسويات المطلوبة، وإقفال البنود المفتوحة. أما وحدة الميزانية، فتحلل الحسابات بغرض التأكد من كفاية التمويل، وإجراء تقديرات التكاليف، والتأكد من سلامة تصنيف النفقات، والتصديق على صحة مقترحات الميزانية.

١٦٢ - ومما يزيد من أوجه الاختلاف بين مهام الوحدتين أن وحدة المالية في البعثة لا تزال موجهة إلى حد كبير نحو تقديم الخدمات، حيث تركز على تقديم خدمات الدفع اليومية إلى المتعاملين الداخليين والخارجيين. وتتقيد الوحدة أيضاً، في أدائها لهذا الدور الهام المتمثل في المحاسبة والإبلاغ الماليين، بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أما وحدة الميزانية، فلا تزال مسؤولة عن التصرف وفقاً لما تطلبه الشروط التشريعية ذات الصلة بإعداد ميزانية البعثة وتنفيذها وأدائها. وتختلف التقارير المالية عن تقارير الميزانية في شروط الإبلاغ المطبقة عليها وعناصر الإبلاغ التي تتضمنها والجداول الزمنية لإعدادها.

١٦٣ - وما دامت البعثة مسؤولة عن المعاملات المالية والإبلاغ المالي، على النقيض من البعثات التي تضطلع فيها مراكز الدعم الإقليمية بهذه الأنشطة، سيتعين الإبقاء على الخبرات المهنية والمهام المكرسة للإشراف على هذه الأنشطة بدوام كامل على رأس ركيزة المالية والميزانية حتى يتسنى كفاءة الإدارة اليومية لهاتين الوحدتين وتحقيق كل منهما لأهدافها والنواتج المطلوبة منها.

١٦٤ - فعبء العمل في مجالي المالية والميزانية وأهمية المسائل المطروحة ومدى تعقيدها، كلها أمور ما زالت تقتضي وجود من يشرف عليها بدوام كامل. ولا يمكن أن نتوقع من رئيس موظفي شؤون المالية والميزانية أن يضطلع لوحده بهذه المسؤوليات إذا أريد له أن يبقى على اتصال مباشر بمختلف الوحدات التشغيلية الفرعية في وحدة المالية والميزانية. ولن يكون بوسع رئيس موظفي شؤون المالية والميزانية أن يؤدي دوره بنجاح ما لم يدعمه موظفان فيان يرأسان وحدتي المالية والميزانية الرئيسيتين ويكفل كل منهما بدوره تحقيق الأهداف التشغيلية المحددة في مجاله.

١٦٥ - ويتألف الهيكل الحالي لوحدة المالية من عدة وحدات فرعية (الحسابات، وتجهيز الفواتير، والمدفوعات، وكشف المرتبات، وأمانة الصندوق). ويرأس هذه الوحدات الفرعية موظفون تتراوح رتب وظائفهم بين الرتبة ف-٤ والرتبة ٤ من فئة الخدمة الميدانية. ويقترح تبسيط هيكل وحدة المالية بإنشاء وظيفة رئيس وحدة المالية برتبة ف-٤، على أن يرأس الوحدات الفرعية لهذه الوحدة موظفون برتبة ف-٣ أو الرتبة المعادلة لها في فئة الخدمة الميدانية. ولهذا الغرض، يقترح أن يعاد تصنيف إحدى وظائف موظفي الشؤون المالية الحالية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣. وقد جاء التخفيض بوظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة في وحدة الميزانية بناء على التعليمات القاضية بخفض عدد موظفي الدعم في البعثة بالنظر إلى قرب انسحابها. وفي حين أن انخفاض ملاك موظفي وحدة الميزانية لا ينم عن انخفاض كبير في عبء العمل، فإن ذلك سيتم من خلال إعادة توزيع عبء العمل الحالي بفضل زيادة كفاءة بقية الموظفين وإنتاجيتهم.

١٦٦ - أما تخفيض ٤ وظائف ثابتة/مؤقتة في وحدة المالية (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة)، فقد تقرر على أساس استعراض شامل أجري لهيكل الملاك الوظيفي الحالي وأساليب العمل الحالية. وبما أن عبء العمل في القسم يتوقع أن ينخفض تدريجياً مع المضي في تقليص وجود البعثة، فإنه سيتم الإبقاء على ذوي الخبرة والتدريب الكافيين من الموظفين من أجل إعادة تركيز الأولويات والجهود على المهام الرئيسية وإعادة تنظيم المسؤوليات.

١٦٧ - والتغييرات المقترحة تجعل ملاك الموظفين أكثر مواءمة للاستمرار المتوقع في انسحاب البعثة تدريجياً.

قسم إدارة الموارد البشرية

الموظفون الدوليون: نقصان بما عدده ٤ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ ونقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ إلى المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة)

الموظفون الوطنيون: نقصان صاف بما عدده ٧ وظائف (إنشاء وظيفة من الفئة الفنية الوطنية، ونقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفتين من الفئة الفنية الوطنية إلى المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة، ونقل وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية من مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة، وإلغاء ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف بما عدده ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٤ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة، ونقل ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة وإلغاء وظيفتين مؤقتتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٦٨ - يتولى قسم إدارة الموارد البشرية، في إطار ولاية البعثة والسلطة المفوضة إليه، مسؤولية توفير الدعم في مجال الموارد البشرية للموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين، بمن فيهم الاستشاريون وفرادى المتعاقدين. ويتولى القسم مسؤولية إدارة جميع المسائل المتعلقة بالموارد البشرية والإشراف عليها والمتصلة باستقدام الموظفين وإدارة استحقاقهم وسفرهم. ويوفر القسم خدمات متكاملة واستراتيجية في مجال إدارة الموارد البشرية، ويدعم البعثة في مجالات تخطيط القوى العاملة، وإدارة الوظائف وملاك الموظفين؛ واستقدام الموظفين واختيارهم والتحاقهم بالبعثة؛ وإدارة استحقاقهم ومزاياهم، بما في ذلك عند انتهاء خدمتهم؛ وإدارة الوقت والحضور؛ وإدارة الأداء؛ والتطوير الوظيفي. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم القسم خلية شرطة الأمم المتحدة/القوة العسكرية في إدارة شؤون أفرادها.

١٦٩ - وتوفر وحدة تقديم المشورة للموظفين الدعم للموظفين خلال فترات النشر التي تتسم بصعوبتها وبخطورتها في بعض الأحيان، وتقدم خدمات الدعم النفسي في أوقات الأزمات أو في أعقاب وقوع حوادث خطيرة. وتشمل الخدمات التي تقدمها الوحدة المجالات التالية: إسداء المشورة وتقييم الاحتياجات والتشاور؛ والتدخل عند وقوع حوادث خطيرة؛ والتدريب والتوعية؛ وإجراء البحوث؛ وتوفير المعلومات والموارد التعليمية؛ والرعاية الاجتماعية؛ وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي الأخرى ذات الصلة.

١٧٠ - وتمشيا مع نموذج استراتيجية الدعم الميداني العالمية، يقترح أن يعمل قسم إدارة الموارد البشرية تحت إشراف نائب مدير دعم البعثة في فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦ بدلا من رئيس وحدة تقديم الخدمات (كما كان الحال في فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥).

١٧١ - وفي إطار استراتيجية الدعم الميداني العالمية، تقترح البعثة إدماج مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة الذي ما زال قائما بذاته في قسم إدارة الموارد البشرية، ومن ثم جمع الخدمات المقدمة إلى جميع الموظفين تحت مظلة واحدة.

١٧٢ - غير أن نموذج الاستراتيجية يقضي بأن يتم فصل المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة عن قسم إدارة الموارد البشرية وبأن يتبع المركز مباشرة لنائب مدير دعم البعثة.

١٧٣ - وتتوقع البعثة، تمشيا مع تقليص حجم البعثة، أن ينخفض عبء العمل المتعلق بإدارة الموارد البشرية وإسداء المشورة للموظفين. وفي هذه الحالة، يقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف في شؤون الموارد البشرية، ووظيفة برتبة ف-٤ لموظف في تقديم المشورة للموظفين، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية لمساعد في شؤون الموارد البشرية.

١٧٤ - في الفترات المالية السابقة، أُعيرت ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة ووظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة الذي يقترح حاليا فصله عن قسم إدارة الموارد البشرية. وبما أن شاغلي هذه الوظائف لم يكلفوا بأداء المهام المتعلقة بالموارد البشرية في الماضي، فإنه يقترح إلغاء هذه الوظائف من قسم إدارة الموارد البشرية. ويبرر ذلك نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٤ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة إلى المركز المتكامل الجديد لتدريب أفراد البعثة.

١٧٥ - وقد بذلت البعثة جهودا كبيرة لكفالة استخدام القدرات الوطنية كلما أمكن ذلك. ولهذا السبب، تقترح البعثة إنشاء وظيفة لموظف في شؤون الموارد البشرية (من الفئة الفنية الوطنية)، وتقترح في الوقت ذاته إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة الذين يتم تعيينهم دوليا.

١٧٦ - وعلاوة على ذلك، يرد تبرير التنقلات التي حدثت في مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة والتي طالت ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، في إطار التغييرات في ملاك موظفي المكتب. وهؤلاء الموظفون المدنيون الذين نقلوا من مكتب دعم متطوعي الأمم المتحدة سيتم إلحاقهم بقسم إدارة الموارد البشرية وسيعملون تحت إشراف رئيس شؤون الموظفين المدنيين.

١٧٧ - وسيواصل قسم إدارة الموارد البشرية تقديم خدمات السفر والمشورة وإدارة شؤون الموظفين بفعالية مع القيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد الموظفين. أما اقتراح إنشاء وظيفة من الفئة الفنية الوطنية بعد إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة المعينين دولياً، فهو يتماشى مع الهدف المتمثل في تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية كلما أمكن ذلك. وعلاوة على ذلك، سيحق للموظف الفني الوطني أداء مهام محددة لا يحق إلا للموظف الأمريكي المتحدة أدائها (مثل الوصول إلى نظم الموارد البشرية المستخدمة).

المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان (نقل ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ من قسم إدارة الموارد البشرية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٦ وظائف (نقل ووظيفتين من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من قسم إدارة الموارد البشرية، وإنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٤ وظائف مؤقتة (نقل ٤ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من قسم إدارة الموارد البشرية)

١٧٨ - إن المسؤولية الرئيسية التي يتولاها المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة هي التنسيق في وضع وتنفيذ خطة تدريب شاملة ترمي إلى دعم تنفيذ الولاية. ويستهدف المركز جميع الموظفين الوطنيين والدوليين، وشرطة الأمم المتحدة، والمراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين من خلال برامج تعلم وتطوير، ويلبي احتياجات التدريب الفردي والجماعي الاستراتيجي والشامل لعدة جوانب، كما يغطي الاحتياجات التدريبية المرتبطة بالجانب التنفيذي للولاية وكذلك الاحتياجات التدريبية المحددة للبعثة.

١٧٩ - وللمركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة، الذي يشكل حتى الآن جزءاً من قسم إدارة الموارد البشرية، ملاك وظيفي مأذون به يتألف من عشرة موظفين. وشهد البرنامج توسعاً على مر السنين، فأصبح يشمل تنمية قدرات الموظفين الوطنيين من أجل ضمان استمرارهم في العمل في السوق المحلية بعد تصفية البعثة. ولذلك تطلب المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة زيادة في الموارد البشرية من أجل إنجاز برنامجه. وسعى إلى سد الفجوات في ملاك الموظفين، استفادت الوحدة من أربع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة معارة من قسم إدارة الموارد البشرية. وبالنظر إلى أنه يجري فصل المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة عن قسم إدارة الموارد البشرية، يقترح القسم إلغاء

وظائفه المعارة، لأن الموظفين الذين يشغلونها لم يعودوا يؤدون مهام ذات صلة بالموارد البشرية. ومع ذلك، يحتاج المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثة إلى خدمات مساعدين اثنين لشؤون التدريب من فئة الخدمات العامة الوطنية لم تعد وظيفتهما موجودتين في قسم إدارة الموارد البشرية. ولذلك يُقترح إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من أجل الحفاظ على خدمات التدريب التي يقدمها المركز وتعزيز بناء قدرات الموظفين الوطنيين.

١٨٠ - وسيكون مساعدا شؤون التدريب اللذان سيشغلان وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية مسؤولين عن تصميم مواد التدريب وإعداد برامج التعلم والتطوير لجميع فئات الموظفين داخل البعثة. ومع تقليص حجم البعثة، هناك حاجة ملحة إلى زيادة عدد برامج بناء القدرات التي تستهدف الموظفين الوطنيين، مما يترتب عنه استخدام الموارد الداخلية لتنفيذ البرامج. ولذلك سيكون المساعدان في شؤون التدريب مسؤولين عن أعمال البحث والترويج المتعلقة بأنشطة التعلم والتدريب ذات الصلة، بما في ذلك الدورات التدريبية الداخلية والإجبارية. وسيكون الموظفان أيضا جزءا من فريق مسؤول عن التطوير الوظيفي للموظفين، ولا سيما عندما يتوقع إنهاء خدمة العديد من الموظفين. وستشمل أنشطة التطوير الوظيفي برامج تدريبية موضوعية بإحكام تهدف إلى مساعدة الموظفين الذين يتعين إنهاء خدمتهم في إيجاد فرص عمل خارج الأمم المتحدة، فضلا عن تقديم المساعدة إلى الأقسام الفنية في تقديم التدريب إلى نظرائهم الليبريين.

مركز عمليات دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة تصنيف وظيفة واحدة لرئيس المكتب من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، وإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

١٨١ - تمشيا مع تقليص حجم البعثة، وإغلاق المعسكرات، والتخفيض التدريجي لعدد الموظفين المدنيين والعسكريين، يتوقع أن ينخفض شيئا فشيئا عبء عمل القسم. وتمشيا مع الانسحاب التدريجي، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس القسم من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤. وستُلغى وظيفة برتبة ف-٤ لموظف في اللوجستيات لمواءمة الرتبة الجديدة لرئيس المكتب. وأخذت البعثة، عند اقتراحها إلغاء ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، في الاعتبار أن العمل الرئيسي للقسم هو ضمان الاتساق في تقديم الخدمات. وبالنظر إلى أن

بعض الموظفين الوطنيين يتولون التنسيق اليومي لعمليات تزويد وإعادة تزويد المخيمات بالإمدادات، وحيث تم إغلاق المعسكرات/المباني، فإنه لم تعد هذه المهام مطلوبة.

وحدة إدارة المعلومات

الموظفون الدوليون: نقصان بوظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

١٨٢ - تتولى الوحدة إدارة سجلات البعثة. وتشمل الإدارة حفظ وثائق البعثة وحركتها اليومية. ومن بين الأعمال التي تقوم بها الوحدة، هناك تنظيم خدمات حامل الحقبة، واستلام وتوزيع البريد على جميع مكاتب البعثة، وتعهد موقع البعثة على الشبكة الإلكترونية الداخلية لعمليات السلام. وبالنظر إلى التوجيهات الجديدة لاستراتيجية الأمن الميداني العالمية، يقترح إدخال تغيير على التسلسل الإداري بحيث تصير وحدة إدارة المعلومات مسؤولة أمام نائب مدير دعم البعثة بدلا من رئيس قسم تقديم الخدمات.

١٨٣ - وينبغي إلغاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية على عبء العمل المتوقع في وحدة إدارة المعلومات تمشيا مع تقليص حجم البعثة.

قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٣ وظائف مؤقتة (إلغاء ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٨٤ - يغير اسم قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، على النحو الموصى به في توجيهات استراتيجية الدعم الميداني العالمية، ليصبح قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقوم القسم بصيانة هياكل البعثة الأساسية للاتصالات، بما في ذلك مراكز البيانات، والمقاسم الهاتفية، والوصلات العاملة بالموجات الدقيقة ومحطات السواتل، وشبكات الاتصال اللاسلكي، وكذلك الحواسيب والطابعات والهواتف ونظم المعلومات الجغرافية وما يتصل بها من قواعد البيانات وأجهزة وخدمات البرمجيات.

١٨٥ - وعملا بالتوجيهات الأخيرة لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية، سيكون قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خلال فترة الميزانية، مسؤولا أمام نائب مدير دعم البعثة بدلا من رئيس مكتب تقديم الخدمات (وهو ما كان الحال عليه خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥).

١٨٦ - ويتوقع أن تؤدي عملية نقل مختلف التطبيقات إلى مركزي الدعم العالميين، قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا وقاعدة الأمم المتحدة للدعم في بلنسية، وتغييرات أخرى، مثل الانتقال إلى الحوسبة السحابية (فرضة الخوادم والحواسيب المكتبية)، إلى تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة وإلى تخفيض عبء العمل. وأدى التقليل التدريجي لحجم البعثة على مدى أعوام إلى انخفاض عدد المعدات التي ينبغي صيانتها، فضلا عن خفض عدد الموظفين الذين تقدم لهم الخدمات. ولذلك، تقترح البعثة إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٤، وثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة في قسم خدمات المعلومات الجغرافية المكانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤، ونقل وظيفة برتبة مد-١ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ من قسم الإدارة المتكاملة للمخازن ونقل وظيفة برتبة ف-٣ و أخرى من فئة الخدمة الميدانية من مكتب رئيس تقديم الخدمات) الموظفين الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (نقل ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم إدارة الممتلكات)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٨٧ - أنشئ مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات (مكتب رئيس الخدمات الإدارية سابقا) خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويتولى المسؤوليات الإشرافية والإدارية عن أقسام إدارة الممتلكات ومراقبة الحركة والمشتريات، وقسم الإمدادات/المخزن المركزي، ووحدة المعدات المملوكة للوحدات، وقسم شؤون المالية والميزانية. ووفقا للتوجيهات الجديدة لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية التي تقتضي أن يكون لركيزة إدارة سلسلة الإمدادات في البعثة الأصغر حجما نطاق مسؤوليات أضيق، وفي ما يتعلق بفترة الميزانية

٢٠١٥/٢٠١٦، لن يشرف هذا المكتب سوى على قسم المشتريات، وقسم إدارة الممتلكات، وقسم الإدارة المتكاملة للمخازن.

١٨٨ - وفيما يرتبط بتعزيز القيادة العليا لدعم البعثة، تقترح البعثة نقل الوظيفة الحالية لرئيس مكتب إدارة سلسلة الإمدادات برتبة مد-١، ومعها فريق الدعم (الذي يشمل وظيفة برتبة ف-٣ وأخرى من فئة الخدمة الميدانية) إلى المكتب المختلط لمدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة. ويُقترح أيضا نقل مهمة العناية بالرفاه التي كانت تشكل جزءا من مهام مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات إلى مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة.

١٨٩ - ووفقا للتوجيهات المتعلقة بدمج المهام المتماثلة، تقترح البعثة نقل وحدة المطالبات إلى قسم موسع لإدارة الممتلكات. وتنقل وحدة المطالبات مع إلغاء وظيفة واحدة لرئيس وحدة المطالبات برتبة ف-٤، ووظيفة موظف لحصر الممتلكات، ووظيفة مؤقتة لموظف للممتلكات من متطوعي الأمم المتحدة تمشيا مع انخفاض عبء العمل بسبب تقليص حجم البعثة وبالنظر إلى أن رئيس إدارة الممتلكات الحالي من الرتبة ف-٤ يوفر الخبرة الإدارية الكافية. وبالتالي، تنقل أربع وظائف لمساعدين وطنيين لشؤون المطالبات من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات سابقا إلى قسم إدارة الممتلكات الذي تم توسيعه حديثا.

١٩٠ - ونتيجة لعمليات نقل كل الوظائف التي كانت موجودة في السابق تحت إشراف رئيس إدارة سلسلة الإمدادات إلى هيئات إدارية أخرى، لا بد من تزويد المكتب بشكل كامل بوظائف مؤقتة جديدة تعكس بصورة ملائمة طابع مسؤوليات رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، والدعم الذي يطلبه من فريقه. ويقترح نقل الوظيفة الحالية لكبير موظفي الإمدادات برتبة ف-٥ من قسم الإمدادات/المخزن المركزي القائم في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، لتصبح وظيفة رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، لأن هذه الوظيفة تنطوي بالفعل على مسؤوليات هامة متعلقة بإدارة موجودات وبيع أساسية متعددة، فضلا عن متطلبات من حيث الخبرة تماشي مع المهام الوظيفية لرئيس إدارة سلسلة الإمدادات. ونظرا للحاجة أيضا إلى القيام من جديد بتشكيل فريق الدعم التابع للمكتب، تقترح البعثة، من أجل تحقيق هذا الغرض، استخدام الوظيفتين الموجودتين في مكتب رئيس تقديم الخدمات، وهما وظيفة موظف إداري برتبة ف-٣ ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية.

قسم إدارة الممتلكات

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف (نقل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية من وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٤ وظائف (نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات، ونقل ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية من إدارة سلسلة الإمدادات، وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية قدرها ٣ وظائف مؤقتة (نقل ٤ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة من وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات وإلغاء وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

١٩١ - يضطلع قسم إدارة الممتلكات بالمسؤولية عن مهام الرقابة على جميع الممتلكات والمخزونات في البعثة، بما في ذلك استلام الممتلكات وتفتيشها ومراقبتها وشطبها والتصرف فيها. ويضم القسم حاليا ثلاث وحدات: وحدة الاستلام والتفتيش، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، ووحدة التصرف في الممتلكات. ويقوم القسم أيضا برصد أفضل الممارسات وكذلك مؤشرات الأداء الرئيسية في إدارة سلسلة الإمدادات والممتلكات، وهو المسؤول عن تقديم التقارير المالية عن مخزون البعثة.

١٩٢ - وتمشيا مع هيكل استراتيجية الدعم الميداني العالمية، وبالنسبة لميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، يقترح دمج قسم إدارة الممتلكات القائم حاليا مع وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات سابقا (التي كانت قسما منفصلا تابعا لإدارة سلسلة الإمدادات) ووحدة المطالبات (التي كانت جزءا من مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات).

١٩٣ - وبالتالي، سيتولى القسم الموسع القيام بجميع المهام التي كانت تضطلع بها الوحدات التنظيمية التي كانت موجودة من قبل.

١٩٤ - ومع التقليل التدريجي لحجم البعثة، يتوقع أن ينخفض عبء العمل، ولا سيما في مجالي مراقبة الممتلكات والمخزون، لأن عدد الأصول التي يتعين التحقق منها ومراقبتها يتناقص. وبالتالي، يسمح انخفاض عبء العمل بإلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية.

١٩٥ - وتضطلع وحدة المعدات المملوكة للوحدات بالمسؤولية عن إدارة مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات/بأفراد الشرطة وضمان أن تليي المعدات التي تنشرها الوحدات المالكة لها الاحتياجات التشغيلية للبعثة. وتقوم الوحدة بإجراء عمليات تفتيش للتحقق من المعدات المملوكة للوحدات، وتعد تقارير عن عمليات التحقق تشكل أساسا لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات/بأفراد الشرطة.

١٩٦ - وتستعرض وحدة المطالبات مطالبات الأطراف الثالثة والمطالبات غير المؤمن عليها، وتقوم بإعداد الملفات ليتداول مكتب المطالبات المحلي بشأنها، وتقوم بمتابعة التوصيات وتبادر بالدفع، حسب الاقتضاء. وتعمل الوحدة أيضا مع الوحدة المستقلة محاسبيا بشأن حالات الشطب التي لم ينظر فيها بعد وتنظم عمليات التفتيش التي يقوم بها مجلس الحصر، وتتولى إعداد الملفات للمجلس المحلي لحصر الممتلكات ومجلس حصر الممتلكات في المقر، كما تقوم في الوقت نفسه بالمتابعة المتعلقة بتوصياتهما واتخاذ الإجراءات اللازمة بعد ذلك.

١٩٧ - ويُقترح دمج وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ووحدة المطالبات وإخضاعهما معا لسلطة قسم إدارة الممتلكات مع الحفاظ على مهامهما الأصلية، لكن سيتم أيضا خفض أعداد الموظفين، على النحو المبين في تبرير تغيير الملاك الوظيفي في الولايتين المعنيتين.

١٩٨ - ويتسق دمج الولايتين/الأقسام المختلفة الموجودة في قسم واحد موسع مع مبدأ دمج المهام المتماثلة الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية. وستعطي عملية الدمج أيضا المزيد من المرونة فيما يتعلق بتكليف موظفين بمهام ذات صلة حسب تقلبات عبء العمل في مختلف المجالات. وتسمح بإلغاء وظيفة برتبة ف-٤ في وحدة المطالبات ووظيفة برتبة ف-٣ في وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات دون أن يترتب على ذلك أثر سلبي على الأعمال، نظرا لتوافر الخبرة في مجال الإدارة في قسم لإدارة الممتلكات به رئيس وحيد.

وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٤ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤، ونقل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم إدارة الممتلكات)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم إدارة الممتلكات)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٤ وظائف مؤقتة (نقل ٤ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم إدارة الممتلكات)

١٩٩ - أدى التخفيض التدريجي للأفراد العسكريين الذي بدأ منذ السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى خفض القوام العسكري للبعثة، وكذلك حجم المعدات المملوكة للوحدات المنشورة في ليبيريا. ويتوقع أن ينخفض عبء العمل المتعلق بالتحقق من المعدات. وبالنظر إلى اقتراح نقل وحدة التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى قسم إدارة الممتلكات بشكله الموسع، يقترح إلغاء الوظيفة الحالية لموظف في شؤون المعدات المملوكة

للوحدات برتبة ف-٣. وسيتولى رئيس قسم إدارة الممتلكات برتبة ف-٤، بالإضافة إلى مهامه الأصلية، الإشراف على عمل المعدات المملوكة للوحدات.

قسم المشتريات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٢٠٠ - تقترح البعثة، تمشياً مع تقليص حجمها، إلغاء ٤ وظائف دائمة/مؤقتة من وظائف المشتريات (وظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وهي تتوقع أن تقدم المستوى المطلوب من خدمات المشتريات بالاستعانة بعدد أقل من الموظفين.

قسم الإدارة المتكاملة للمخازن (المسمى سابقاً قسم الإمدادات/المخزن المركزي)

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ١٤ وظيفة (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، ونقل وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣ وتوسع وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم الدعم المعيشي، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ إلى إدارة سلسلة الإمدادات)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤٨ وظيفة (إلغاء ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية ونقل ٣٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم الدعم المعيشي)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ١٢ وظيفة مؤقتة (إلغاء وظيفتين من فئة متطوعي الأمم المتحدة ونقل ١٠ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الدعم المعيشي)

٢٠١ - خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥، قامت البعثة بدمج مهام الشراء والتخزين لأقسام الإمدادات والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار قسم الإمدادات/المخزن المركزي. وتوصي التوجيهات الجديدة لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية بأن تُفصل مهام الشراء والتخزين وتقدم طلبات الشراء عن إدارة العقود الفائقة الأهمية (التي تتعلق بالوقود وحصص الإعاشة والإمدادات الرئيسية الأخرى)، بحيث تبقى مهام

الشراء والتخزين وتقديم طلبات الشراء تحت إشراف إدارة سلسلة الإمدادات فيما تخضع المهام البالغة الأهمية لإشراف رئيس تقديم الخدمات.

٢٠٢ - وتم تشكيل قسم الإدارة المتكاملة للمخازن على غرار قسم المخزن المركزي الذي كان موجودا في السابق، إذ يحتفظ بمهام الشراء والتخزين وتقديم طلبات الشراء فيما يتعلق بالسلع الأساسية والمواد وقطع الغيار والمعدات العادية للبعثة. ومن المتوقع أن توضع المهام المتعلقة بإدارة العقود الكبيرة المرتبطة بـ "الدعم المعيشي" ضمن قسم للدعم المعيشي مختلف في إطار ركيزة تقديم الخدمات.

٢٠٣ - ويقترح القيام في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بتقسيم المهام التي يتولاها حاليا قسم المخزن المركزي، على النحو الموصى به في إطار النموذج الوارد في استراتيجية الدعم الميداني العالمية، بين قسم الإدارة المتكاملة للمخازن وقسم الدعم المعيشي، بحيث يعنى الأخير بالوقود وحصص الإعاشة وغيرها من الإمدادات الاستراتيجية الأخرى. ويكون قسم الدعم المعيشي مسؤولا أمام رئيس تقديم الخدمات. في حين يكون قسم الإدارة المتكاملة للمخازن مسؤولا أمام رئيس إدارة سلسلة الإمدادات، ويعنى في المقام الأول بإدارة الأصول، التي تشمل التنبؤ والتخطيط وتقديم طلبات الشراء والتجديد ورصد المخزون وإدارة المخازن الخاصة بكل معدات البعثة ومخزونها.

٢٠٤ - وتمشيا مع التقليل الشامل لحجم البعثة، يقترح إلغاء ١٦ وظيفة دائمة/مؤقتة (وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفتان من فئة متطوعي الأمم المتحدة). وبالنظر إلى الفصل بين مهام إدارة الوقود ومهام إدارة حصص الإعاشة داخل قسم منفصل، يُقترح أن تكون وظيفة رئيس قسم الإدارة المتكاملة للمخازن برتبة ف-٣ وأن يشغل هذه الوظيفة موظف لشؤون الإمدادات من الموظفين الحاليين. ويقترح أن يتولى رئيس قسم الإمدادات برتبة ف-٥ مسؤوليات أكبر من خلال نقل الوظيفة الحالية لتصبح وظيفة لرئيس إدارة سلسلة الإمدادات الذي يتوقع أن يرأس المكتب المعني.

٢٠٥ - وإعادة هيكلة مهام الإمداد والتخزين في وحدتين تنظيميتين منفصلتين هو النهج الموصى به في استراتيجية الدعم الميداني العالمية. وينتج عن إلغاء الوظائف تقليص في حجم ملاك الموظفين من خلال تخفيض أعدادهم.

تقديم الخدمات (مكتب رئيس تقديم الخدمات سابقا)

الموظفون الدوليون: نقصان صافيه ٤ وظائف (إعادة تصنيف وظيفة من رتبة مد-١ إلى رتبة ف-٥، ونقل وظيفة برتبة ف-٥ إلى مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة، ونقل

وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى إدارة سلسلة الإمدادات، وندب وظيفة برتبة ف-٣ في مكتب الصحة والسلامة المهنيين والبيئة)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٣ وظائف (إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، ونقل موظفين اثنين من الفئة الفنية الوطنية إلى مكتب الصحة والسلامة المهنيين والبيئة)

٢٠٦ - يقوم تقديم الخدمات على نموذج المكتب الحالي لرئيس تقديم الخدمات (رئيس مكتب خدمات الدعم المتكاملة سابقاً)، وسوف يكون بمثابة المكتب الرئيسي لإحدى الركيزتين الرئيسيتين لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية. وسينسق المكتب جميع الخدمات المقدمة عن طريق مختلف الأقسام التابعة إلى رئيس وحدة تقديم الخدمات. وقدمت أحدث توجيهات تضمنتها استراتيجية الدعم الميداني العالمية توصيات جديدة بشأن الأقسام التي ينبغي أن تتبع لتقديم الخدمات وإدارة سلسلة الإمدادات ونائب مدير دعم البعثة. وفي الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، تتضمن المهام التي تدخل في إطار تقديم الخدمات الدعم المعيشي (حصص الإعاشة والوقود والإمدادات الرئيسية)، والهندسة، والنقل، والطيران، ومراقبة الحركة، وقسم الخدمات الطبية، ووحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٠٧ - وتأتي التغييرات المقترحة استجابة للتوصيات الواردة في التوجيهات الأخيرة لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية. وتعكس عملية إعادة تصنيف وظيفة رئيس تقديم الخدمات برتبة مد-١ بتخفيض درجتها استمرار تقليص حجم البعثة ومواءمة هيكلها بما يتفق مع توصية الاستراتيجية للبعثات الأصغر حجماً.

٢٠٨ - كما أن إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية يعكس الانخفاض المتوقع في عبء العمل، تمشياً مع تقليص حجم البعثة.

٢٠٩ - ونُقلت الوظائف البيئية الثلاث إلى وحدة الصحة والسلامة المهنيين والبيئة التي أنشئت حديثاً جنباً إلى جنب مع المهام المرتبطة بتلك الوظائف، كما نُقل شاغلو الوظائف أنفسهم.

٢١٠ - ونُقل نائب رئيس تقديم الخدمات إلى مكتب مدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة بصفته ضابط اتصال عسكري لكفالة أن يتوفر للمكتب القدرة اللازمة لتنسيق الخطط وتقديم الخدمات مع عناصر البعثة النظامية.

٢١١ - ومع إعادة هيكلة مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمدادات (نقل الوظيفة الحالية التي برتبة مد-١، والوظيفة التي برتبة ف-٣، والوظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، إلى المكتب

المختلط لمدير دعم البعثة/نائب مدير دعم البعثة)، يلزم إعادة إنشاء القسم بموظفين جدد ووظائف تنسجم والتغييرات التي طرأت على مهام ذلك المكتب. وسيقسم الموظفون الحاليون لمكتب رئيس تقديم الخدمات سابقا بين المكتبين الأماميين للركيزتين الرئيسيتين لاستراتيجية الدعم الميداني العالمية. وعلى هذا الأساس، يُعنى شاغلو الوظائف حتى الآن بالمهام التي سيكونون منذ الآن مسؤولين عنها أمام الركيزة التي يتبعون لها من استراتيجية الدعم الميداني العالمية. وبالتالي، يقترح نقل وظيفتين لموظف إداري برتبة ف-٣ ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من تقديم الخدمات إلى إدارة سلسلة الإمدادات.

٢١٢ - والهدف من اقتراح نقل موظف برتبة ف-٣ وموظفين اثنين من الفئة الفنية الوطنية من مكتب رئيس تقديم الخدمات سابقا إلى وحدة السلامة والصحة المهيتين والبيئة هو التوصل إلى نهج أكثر مركزية وفعالية إزاء جميع المسائل المتعلقة بالصحة المهنية والبيئة التي تؤثر في البعثة.

٢١٣ - وعلاوة على ذلك، نُقل موظف إداري برتبة ف-٣ ومساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من تقديم الخدمات إلى إدارة سلسلة الإمدادات بغية ضمان أن يكون لدى ركيزتي إدارة سلسلة الإمدادات وتقديم الخدمات ما يكفي من الموظفين لتمكينهما من أداء مهامهما.

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الدوليون: نقصان بوظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان بوظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٢١٤ - غالبية الموظفين الذين يستخدمون عيادات البعثة هم من الموظفين المدنيين. وتمشيا مع تقليص حجم البعثة والتقليص التدريجي لعدد الموظفين المدنيين، من المتوقع أن ينخفض عبء العمل الخاص بالقسم الطبي، وبالتالي يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمرض من فئة متطوعي الأمم المتحدة ووظيفة طبيب واحدة برتبة ف-٤.

الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: زيادة بوظيفة واحدة (نقل وظيفة برتبة ف-٤ من الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي))

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣ وظائف (نقل وظيفة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي))

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة بوظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (توطيد الحكم الديمقراطي))

٢١٥ - وتضطلع الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمسؤولية عن ضمان ألا يُصاب حفظة السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو ينقلوه أثناء خدمتهم في البعثة، من خلال تقديم برنامج شامل من التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. وقد كانت الوحدة في السنوات السابقة جزءا من عنصر توطيد الحكم الديمقراطي.

٢١٦ - ومنذ الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، أعادت الوحدة الاستشارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التركيز على مهام الدعم الداخلي المتمثلة في الفحص وإسداء المشورة لأفراد حفظ السلام بجميع فئاتهم. ولذلك يُقترح نقل الوحدة إلى ركيعة تقديم الخدمات في إطار عنصر دعم البعثة. وتُنقل الوحدة بدون الوظيفتين المقترحتين إلغائهما (وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ووظيفة من الفئة الفنية الوطنية)، على النحو المذكور في إطار عنصر توطيد الحكم الديمقراطي.

٢١٧ - ويعكس التسلسل الإداري الجديد على نحو أكثر ملائمة نوع الخدمات المقدمة حاليا من قبل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالوحدة، أي الخدمات الموجهة أساسا إلى أفراد البعثة بدلا من الخدمات الاستشارية التي تستهدف النظراء الوطنيين والأنشطة البرنامجية الفنية.

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٥ وظيفة (إلغاء ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٣ وظائف مؤقتة (إلغاء ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٢١٨ - تماشيا مع تقليص حجم البعثة، وإغلاق/دمج مواقع البعثة ومخيماتها، تقترح البعثة تقليص عدد الموظفين الذين يقدمون خدمات النقل والصيانة بما مجموعه ٢٠ وظيفة ثابتة/مؤقتة دون توقع أي تأثير على العمليات.

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغير صاف (إعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف-٥ إلى رتبة ف-٤ ووظيفة أخرى من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٣)

٢١٩ - يتولى قسم الطيران المسؤولية عن توفير خدمة النقل الجوي في الوقت المناسب ودون انقطاع، بطريقة مأمونة وفعالة وموثوقة، من خلال التقيد التام بالقواعد والممارسات الموصى بها في مرفقات اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي بشأن الطيران المدني الدولي، واللوائح العسكرية للحكومات المساهمة بقوات، ومعايير الطيران التي وضعتها الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام وعمليات النقل الجوي الإنسانية، وما اعتمدته الأمم المتحدة من سياسات وإجراءات وممارسات في مجال الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ قسم الطيران عمليات بغية الحفاظ على النشر السريع لقدرات القوة الاحتياطية الأمنية/قوة الرد السريع، والدوريات الجوية على طول الحدود مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار، وتوفير أقصى قدر من المرونة بتوفير طائرات الركاب والشحن المتعددة الأغراض، وكذلك رحلات الربط وعمليات الإجلاء الطبي.

٢٢٠ - غير أنه مع تغير هيكل دعم البعثة من أجل الامتثال للهيكل الذي أوصت به استراتيجية الدعم الميداني العالمية، تقترح البعثة خفض رتبة كبير موظفي الطيران من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤، ثم خفض رتبة موظف العمليات الجوية الحالي من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٣.

٢٢١ - وعلاوة على ذلك، تم خفض حجم أسطول طائرات البعثة، ومن ثم انخفض عدد ساعات الطيران الفعلية للطائرات سواء الثابتة الجناحين أو ذات الأجنحة الدوارة، بالمقارنة مع الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ قبل بدء الخفض التدريجي لقوام البعثة.

القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان ثلاث وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية، وإعادة تصنيف وظيفة رئيس القسم من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ١٣ وظيفة (إلغاء ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٦ وظائف مؤقتة (إلغاء ٦ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

٢٢٢ - يتولى القسم الهندسي صيانة مرافق البعثة والأصول الهندسية، الأمر الذي يستتبع صيانة المباني، وتصليح المرافق والمخيمات، والمولدات الكهربائية، ومكيفات الهواء، والنظم الكهربائية، ووحدات الاغتسال، ومحطات الإمداد بالمياه ومعالجة المياه، وكذلك صيانة الطرق، بما في ذلك المطارات ومنصات الطائرات العمودية، وتأهيلها وتعديلها.

٢٢٣ - وتمشيا مع تقليص حجم البعثة وإغلاق/دمج مواقع البعثة ومخيماتها، تقترح البعثة إعادة تصنيف وظيفة رئيس القسم من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة ف-٤. وستُلغى وظيفة مهندس برتبة ف-٤ لمواءمة الرتبة الجديدة لرئيس القسم، إضافة إلى إلغاء ما مجموعه ٢١ وظيفة ثابتة/مؤقتة لفترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

قسم الدعم المعيشي

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ١١ وظيفة (نقل وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ وتوسع وظائف من فئة الخدمة الميدانية من المخزن المتكامل، سابقا قسم الإمدادات/المخزن المركزي)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٣٦ وظيفة (نقل ٣٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية من المخزن المتكامل، سابقا قسم الإمدادات/المخزن المركزي)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ١٠ وظائف مؤقتة (نقل ١٠ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة من المخزن المتكامل، سابقا قسم الإمدادات/المخزن المركزي)

٢٢٤ - يُقترح نقل ما مجموعه ٥٧ وظيفة وفقا للنموذج الموصى به في استراتيجية الدعم الميداني العالمية والذي يقتضي فصل الإمدادات الاستراتيجية (الوقود وحصص الإعاشة والإمدادات الرئيسية) في إطار وحدة الدعم المعيشي التنظيمية المنشأة حديثا. وقد أدت الوظائف المنقولة إلى وحدة الدعم المعيشي نفس المهام في إطار قسم الإمدادات/المخزن المركزي الحالي خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وبالتالي فإن التغيير ذو طابع هيكلي فقط. ويتمثل إلغاء مختلف الوظائف نتيجة لتقليص حجم البعثة بالفعل في قسم الإمدادات/المخزن المركزي (أعيد تسميته الآن ليصبح المخزن المتكامل)، ويُكتفى بنقل الوظائف المقرر

الاحتفاظ بها. ومن المتوقع أن يؤدي فصل خدمات الدعم المعيشي في قسم مستقل إلى تحسين الخدمات.

وحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، ونقل وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم إدارة الموارد البشرية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٤ وظائف مؤقتة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة ونقل ٣ وظائف مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم إدارة الموارد البشرية)

٢٢٥ - من المقترح أن تصبح وحدة دعم متطوعي الأمم المتحدة جزءاً من قسم إدارة الموارد البشرية في الفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، وبالتالي حلها كوحدة قائمة بذاتها تحت إشراف رئيس تقديم الخدمات.

٢٢٦ - ومع التخفيض المقترح في عدد متطوعي الأمم المتحدة تمشيا مع تقليص حجم البعثة، تتوقع البعثة انخفاض عبء العمل في دعم متطوعي الأمم المتحدة في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٢٧ - ويتمشى أيضاً النقل المقترح إلى نظام إدارة الموارد البشرية مع التوجيهات الواردة في استراتيجية الدعم الميداني العالمية بشأن دمج المهام المتماثلة.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٢٢٨ - تتمثل المهام الرئيسية للمساعد الإداري من فئة الخدمات العامة الوطنية في تقديم الدعم لمساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع يرمي إلى رقمنة الملفات من ملفات قضايا السلوك والانضباط القديمة وحفظها. وطالما أنه من المتوقع إنجاز المشروع بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، لم تعد المهام مطلوبة. وقدم مشروع الرقمنة الدعم لإغلاق قضايا السلوك والانضباط القديمة، وسوف يواصل دعمها.

قسم الأمن (عنصر الدعم)

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٦ وظائف (إلغاء وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٢ وأربع وظائف من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف من الفئة الوطنية لمساعدين في الشؤون الأمنية)

٢٢٩ - لا يُتوقع أن ينخفض عبء عمل قسم الأمن خلال فترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦، بل قد يزيد في بعض المناطق مع التقدم في العملية الانتقالية الأمنية وانخفاض الوجود العسكري للبعثة في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد حوادث السرقة والحوادث الأمنية الأخرى على يد الموظفين مع مضي البعثة في تقليص قوامها. وفي هذا السياق، يُعتبر إلغاء الوظائف التالية ممكناً في سياق عبء العمل المستمر للقسم: وظيفة برتبة ف-٣ لموظف في التنسيق الأمني على الصعيد الإقليمي (سيضطلع بالواجبات والمهام المرتبطة بهذه الوظيفة ضابط أمن معاون (برتبة ف-٢) وضابط أمن معاون (ف-٢) يعين ضابط أمن إقليمي في زويديرو (سيضطلع بالواجبات والمهام المرتبطة بهذه الوظيفة ضابط أمن من فئة الخدمة الميدانية)؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في إطار وحدة قوة الحراسة (سيضطلع بالمهام المرتبطة بهذه الوظيفة ضابط أمن من فئة الخدمة الميدانية)؛ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية في إطار وحدة قوة الحراسة ووحدة التحقيقات الخاصة، ومركز عمليات الأمن (سيضطلع بالمهام المرتبطة بهذه الوظائف ضباط آخرون في الوحدات المعنية)؛ و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، منها ٤ في إطار وحدة السلامة من الحرائق، ووظيفة في وحدة التحقيقات الخاصة، ووظيفة في وحدة قوة الحراسة، ووظيفة في مكتب المقاطعة في غبارنغا.

٢٣٠ - وقد أدى استمرار التحسينات في إدارة قسم الشؤون الأمنية المتكاملة، بما في ذلك إدراج إجراءات وأساليب عمل أكثر فعالية وكفاءة، وترتيب أولويات المهام بصورة أوضح، وزيادة مواءمة مهارات الموظفين مع المهام المتعلقة بالوظائف، وتعزيز أطر الإشراف والمراقبة، وكذلك التدريب المستمر لأفراد الأمن، إلى تعزيز العمليات الأمنية للبعثة بشكل عام. وبالنظر إلى أن عدداً من الوظائف المقترح إلغاؤها قد ظلت شاغرة لفترة من الزمن، وأن هذه الشواغر قد أدخلت في التغييرات التي أجريت أو الجارية في القسم، من المتوقع أن يكون للتغييرات المقترحة الحد الأدنى من الأثر التشغيلي، باستثناء وحدة السلامة من الحرائق التي سيكون فيها أثر أكبر للتغييرات.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	الفرق	
	النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	٧ ١٥٩,٣	٧ ٢١٩,٠	٧ ٠٨٠,٠	(١٣٩,٠)	(١,٩)
الوحدات العسكرية	١٦٢ ٧٥١,٣	١٤١ ٤٨٠,٤	١٢٧ ٨٠١,٤	(١٣ ٦٧٩,٠)	(٩,٧)
شرطة الأمم المتحدة	٢٥ ٠٦٤,٣	٢٦ ٧٦١,٣	٢٦ ٤٩٢,٢	(٢٦٩,١)	(١,٠)
وحدات الشرطة المشكّلة	٣٠ ٢٠٩,٥	٣١ ٥١٣,٦	٢٩ ٧٢٠,٠	(١ ٧٩٣,٦)	(٥,٧)
المجموع الفرعي	٢٢٥ ١٨٤,٤	٢٠٦ ٩٧٤,٣	١٩١ ٠٩٣,٦	(١٥ ٨٨٠,٧)	(٧,٧)
الموظفون المدنيون					
الموظفون الدوليون	٨٧ ٦١٢,٩	٨٨ ١٥٣,٦	٨١ ٢٢٦,١	(٦ ٩٢٧,٥)	(٧,٩)
الموظفون الوطنيون	١٧ ٨٨٧,٠	١٧ ٥٠٠,٠	١٧ ٠٦٣,٣	(٤٣٦,٧)	(٢,٥)
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٧٥٥,٦	١٢ ٤٤٥,٩	١١ ٥٠٠,٦	(٩٤٥,٣)	(٧,٦)
المساعدة المؤقتة العامة	١٧,٦	٩,٠	٩,٠	صفر	صفر
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٦١٤,٥	١ ٦١٦,٨	١ ٦٥٨,٧	٤١,٩	٢,٦
المجموع الفرعي	١١٨ ٨٨٧,٦	١١٩ ٧٢٥,٣	١١١ ٤٥٧,٧	(٨ ٢٦٧,٦)	(٦,٩)
التكاليف التشغيلية					
مراقبو الانتخابات المدنيون	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الخبراء الاستشاريون	٥١٩,٥	٤٨٧,٣	٣٤٠,٩	(١٤٦,٤)	(٣٠,٠)
السفر في مهام رسمية	١ ٨٢٦,٦	٢ ٠٦١,٥	٢ ٠١٨,٠	(٤٣,٥)	(٢,١)
المرافق والمياكل الأساسية	٢٩ ٠٤١,٧	٣٣ ٧٠٠,٥	٢٨ ٧١٦,٦	(٤ ٩٨٣,٩)	(١٤,٨)
النقل البري	١١ ٤٠٥,٩	١٤ ١٥٤,٩	٦ ٧١١,٣	(٧ ٤٤٣,٦)	(٥٢,٦)
النقل الجوي	٤١ ٧٥٣,٨	٢٩ ٤١٦,٢	٢٦ ٠٠٦,٨	(٣ ٤٠٩,٤)	(١١,٦)
النقل البحري	٣ ٠٩١,٠	٣ ١٤٠,٣	٣ ١٥٣,٠	١٢,٧	٠,٤
الاتصالات	٤ ٣١٢,٩	٦ ٦١٧,٨	٥ ٢١٦,٨	(١ ٤٠١,٠)	(٢١,٢)
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٥٠١,٠	٥ ٩١٤,٦	٥ ١٢٥,٧	(٧٨٨,٩)	(١٣,٣)
الخدمات الطبية	٥٦٨,٣	١ ١٦٨,١	١ ٠١٥,١	(١٥٣,٠)	(١٣,١)

الفئة	١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	١ تموز/يوليه ٢٠١٥ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)	المبلغ (٤)	النسبة المئوية (٥)
المعدات الخاصة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٥ ٧٧٨,٣	٢ ٩٠٦,٢	٤ ٣٤٧,٧	١ ٤٤١,٥	٤٩,٦
المشاريع السريعة الأثر	٩٧٤,٣	١ ٠٠٠,٠	٢ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع الفرعي	١٠٣ ٧٧٣,٣	١٠٠ ٥٦٧,٤	٨٤ ٦٥١,٩	(١٥ ٩١٥,٥)	(١٥,٨)
إجمالي الاحتياجات	٤٤٧ ٨٤٥,٣	٤٢٧ ٢٦٧,٠	٣٨٧ ٢٠٣,٢	(٤٠ ٠٦٣,٨)	(٩,٤)
إيرادات متأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ٦٩٨,٩	٨ ٩٧٠,٠	٩ ١٨٦,١	٢١٦,١	٢,٤
صافي الاحتياجات	٤٣٨ ١٤٦,٤	٤١٨ ٢٩٧,٠	٣٧٨ ٠١٧,١	(٤٠ ٢٧٩,٩)	(٩,٦)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(أ)	٥٢,٨	٥٢,٨	٥٢,٨	صفر	صفر
مجموع الاحتياجات	٤٤٧ ٨٩٨,١	٤٢٧ ٣١٩,٨	٣٨٧ ٢٥٦,٠	(٤٠ ٠٦٣,٨)	(٩,٤)

(أ) تشمل تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ مبلغا قدره ٥٢ ٨٠٠ دولار مقدم من حكومة ألمانيا.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٢٣١ - ترد القيمة التقديرية للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات ^(أ)	٢ ٤٤١,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	٢ ٤٤١,٠

(أ) يشمل قيمة الإيجار التقديرية للمرافق المقدمة من الحكومة والإعفاء من رسوم وضرائب الطيران.

جيم - مكاسب الكفاءة

٢٣٢ - ستسعى البعثة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة خلال ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ من خلال تحسين الرقابة على أصول البعثة ومواردها، وخاصة من خلال تنفيذ نظم المراقبة

الإلكترونية لحصص الإعاشة والوقود. وتراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ المبادرات التالية المتعلقة بالكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبادرة	المجموع
إدارة حصص الإعاشة		
	تنفيذ أداة الإدارة الإلكترونية لحصص الإعاشة:	١٦٨,٩
	• يمكن الوحدات من التعجيل بتوحيد طلبات الأغذية وتجهيزها • يمنح حرية اختيار المواد الغذائية باستخدام بطاقات الوجبات، على أساس الوجبات المتوفرة بالوحدة • يسيطر البرنامج أيضا سيطرة كاملة على الحد الأقصى في الميزانية لحصة الفرد في اليوم الواحد والسعرات الحرارية بما لا يتجاوز الاستحقاقات الفردية	
إدارة الوقود - النقل البري		
	تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية للوقود:	٧٥,١
	• يوفر وسيلة فعالة لإدارة عمليات الوقود، مما يتخلص من كمية كبيرة من المعاملات اليدوية • يسهل رصد توزيع الوقود واستخدام المركبات التي تسافر بين القطاعات • يتيح مطابقة البيانات فيما بين الإصدار والأرصدة والمتحصلات بمزيد من الدقة • يسمح بسرعة استرداد تكاليف الوقود المقدمة للمستهلكين من خارج البعثة • يتيح سرعة تسوية فواتير البائعين	
المجموع		٢٤٤,٠

دال - عوامل الشغور

٢٣٣ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الحسبان عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	المعدل الفعلي المتحقق في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	المعدل المحتسب في المعدل المتوقع للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	المعدل المُحتسب في		
	المعدل الفعلي المتحقق في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	المعدل المتوقع للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦
المراقبون العسكريون	٣,٠	٣,٠	١٩,٠
الوحدات العسكرية	٠,٤	٢,٠	٢٧,٠
شرطة الأمم المتحدة	٧,٠	٥,٠	١٨,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	١٥,٧	٢,٠	٢١,٠
الأفراد المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٢,٨	٩,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٦,١	٢٥,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٧,٣	٥,٤	٦,٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٠,٥	٧,٠	١٥,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣,١	٥,٠	٣,٠

٢٣٤ - تستند معدلات الشغور المستخدمة في التقديرات إلى عدد الأفراد الذين نشروا بالفعل خلال الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وإلى نمط إنفاق البعثة والتغيرات المتوقعة في قوامها.

هـ - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الدعم اللوجستي الذاتي

٢٣٥ - يستند تقدير احتياجات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) ومعدات الدعم اللوجستي الذاتي، وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه الاحتياجات ٨٠٠ ٦٩٢ ٣٥ دولار، موزعة على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	١٣ ٥٦٨,٥
وحدات الشرطة المشكّلة	٥ ١١٦,٨
المجموع الفرعي	١٨ ٦٨٥,٣
الدعم اللوجستي الذاتي	

الفئة	المبلغ المقدّر
الوحدات العسكرية	١٦٩٢٠,٧
وحدات الشرطة المشكّلة	٣٦١٧,٧
المجموع الفرعي	٢٠٥٣٨,٤
المجموع	٣٩٢٢٣,٧

العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨٠	١ تشرين الثاني/نوفمبر	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣٠	١ تشرين الثاني/نوفمبر	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
معامل العمل العدائي/التخلي القسري	٠,٦٠	١ تشرين الثاني/نوفمبر	أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٥,٠-٠,٠		

واو - التدريب

٢٣٦ - ترد في ما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ المقدّر
الخبراء الاستشاريون	
الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب	١٩٩,٢
السفر في مهمة رسمية	
السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب	٥٢٢,٠
اللوازم، والخدمات، والمعدات الأخرى	
رسوم التدريب ولوازمه وخدماته	٤٢٩,٩
المجموع	١١٥١,١

٢٣٧ - وفيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالمقارنة مع الفترتين السابقتين:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة	الفعلي للفترة	المقرر للفترة	المقترح للفترة
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥
٦٥٦	٧٥٤	١ ١٤٥	٤٤٤	٥٥٤	٨١٢	١٧٧	٢ ٧٧٢	٢ ٥٦٧
٥٦	٦٥	٤٤	١٣	٢٩	٢١	٣	٤	٦
٧١٢	٨١٩	١ ١٨٩	٤٥٧	٥٨٣	٨٣٣	١٨٠	٢ ٧٧٦	٢ ٥٧٣
المجموع								

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا والتدريب خارج منطقة البعثة.

٢٣٨ - صُمم برنامج البعثة التدريبي لفترة الميزانية ٢٠١٦/٢٠١٥ بحيث يمكن من تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية لأفراد البعثة. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في ميادين من قبيل الإدارة والاتصالات والنقل البري والحوكمة، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، وعملية السلام، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة اللوازم والممتلكات.

زاي - المشاريع السريعة الأثر

٢٣٩ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالمقارنة مع الفترتين السابقتين:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (الاحتياجات الفعلية)	٩٧٤,٣	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (الاحتياجات المعتمدة)	١ ٠٠٠,٠	٤٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (الاحتياجات المقترحة)		
تشديد/تصليح مكتب الهجرة والتجنيس والهياكل الأساسية للشرطة الوطنية والقضاء وهيئات إدارية أخرى في ليبيا	١ ٠٠٠,٠	٢٥
تقديم الخدمات والتدريب في مجال سيادة القانون وبناء السلام من أجل المساعدة على توطيد سلطة الدولة خلال الفترة الانتقالية للبعثة	٦٠٠,٠	٢٠
تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على التحمل وتعزيز تماسكها الاجتماعي، بما في ذلك تقديم الدعم لها في مرحلة ما بعد اندحار داء إيبولا وتنفيذ مبادرات المصالحة ذات الأهمية الحيوية للعملية الانتقالية للبعثة	٤٠٠,٠	١٥
المجموع	٢ ٠٠٠,٠	٦٠

٢٤٠ - ستعكس حافظة المشاريع السريعة الأثر الأبعاد المتعددة لولاية البعثة، إذ إن البعثة ستنفذ عملياتها الانتقالية وتعزز قدرات مؤسسات سيادة القانون من أجل تأهيلها لتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن، وتدعم المصالحة والوئام الاجتماعي، وتضطلع بمبادرات في دعم عمليات الإصلاح الحيوية. وفي سبيل دعم ولاية المساعي الحميدة التي تضطلع بها البعثة، ستنفذ مشاريع سريعة الأثر تبني بها الثقة في العملية الانتقالية، وتعزز وجود وأداء المؤسسات المدنية والمعنية بسيادة القانون في المواقع الحيوية في المقاطعات، من أجل توفير الخدمات للسكان بصورة أكثر إنصافاً. وعلاوة على ذلك، ستعزز هذه المشاريع المصالحة والوئام الاجتماعي، من خلال إشراك الفئات المستهدفة وتنفيذ المبادرات الاجتماعية وتلك الرامية إلى تحسين ظروف العيش، وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك دعم جهود الإنعاش بعد اندحار داء إيبولا.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

٢٤١ - يرد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المستخدمة في هذا الفرع، في سياق تحليل الفروق في الموارد. وقد استخدمت في هذا التقرير نفس المصطلحات المستخدمة في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ١٨٩,٣)	(١٦,٥)	المراقبون العسكريون

• الإدارة: ارتفاع معامل الشغور

٢٤٢ - العامل الرئيسي الذي أحدث تبايناً في هذا البند هو ارتفاع معدل الشغور الذي احتُسبت على أساسه تكاليف بدل الإقامة المقرر للمراقبين العسكريين إلى ١٩ في المائة، تمشياً مع التقليل الإجمالي لحجم البعثة، بالمقارنة بمعدل ٣ في المائة الذي استندت إليه تقديرات الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

(١) ترد قيمة الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق التي لا تقل نسبتها عن ٥ في المائة بالزيادة أو النقصان أو التي تبلغ قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٤,١)	(٣٤ ٠٩١,٨)	الوحدات العسكرية

• الولاية: تخفيض القوام العسكري للبعثة

٢٤٣ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو تخفيض العنصر العسكري للبعثة من ٧٦٥ ٤ فردا عسكريا للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٦٧٨ ٤ فردا للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى جانب ارتفاع معدل الشغور إلى ٢٧ في المائة خلال هذه الفترة، في مقابل ٢ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وستنخفض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض تمرکز القوات وتناوبها وإعادتها للوطن، والبدل اليومي، وبدل الإقامة المقرر للبعثة، وحصص الإعاشة، والمعدات المملوكة للوحدات، والدعم اللوجستي الذاتي، وشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، تمشيا مع تقليص حجم العنصر العسكري.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٢,٧)	(٣ ٣٩٦,٩)	شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: ارتفاع معامل الشغور

٢٤٤ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو ارتفاع معدل الشغور الذي احتُسبت على أساسه تكاليف بدل الإقامة المقرر لشرطة الأمم المتحدة إلى ١٨ في المائة، بالمقارنة بمعدل ٥ في المائة الذي استندت إليه تقديرات الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥,٢)	(١ ٦٤٠,٢)	وحدات الشرطة المشكلة

• الإدارة: ارتفاع معدل الشغور

٢٤٥ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو ارتفاع معدل الشغور الذي احتُسبت على أساسه التكاليف الواجبة السداد المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة إلى ٢١ في المائة، بالمقارنة بمعدل ٢ في المائة الذي استندت إليه تقديرات الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥،

علما بأنه يُتوقع نشر ٨ وحدات للشرطة المشكلة فقط خلال فترة الميزانية من الوحدات البالغ عددها ١٠ وحدات.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٢ ٨٩٩,٤)	(١٤,٦)	الموظفون الدوليون

• الولاية: التغيير في حجم/نطاق الولاية

٢٤٦ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو انخفاض العدد الصافي للموظفين الدوليين بمقدار ٤٥ موظفا تمشيا مع تقليص حجم البعثة، وارتفاع عامل الشغور بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٩ في المائة المطبقة على التقدير المتعلق بالسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، بما في ذلك زيادة إضافية بنسبة ٥ في المائة للسماح بزيادة تخفيضات إضافية في أعداد الموظفين تمشيا مع إعادة النظر في تشكيل البعثة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٧١,٨)	(٢,٧)	الموظفون الوطنيون

• الولاية: التغيير في حجم/نطاق الولاية

٢٤٧ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو انخفاض العدد الصافي للموظفين الوطنيين بمقدار ٨٨ موظفا. ويقابل انخفاض هذا الاحتياج جزئيا زيادة في الاحتياجات نتيجة ارتفاع الرتبة/الدرجة الذي احتُسبت على أساسه تكاليف الموظفين الوطنيين (م و-باء الدرجة ٧، خ ع-٤ الدرجة ٧ للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، في مقابل م و-باء الدرجة ٦، خ ع-٤ الدرجة ٦ للفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية الوطنية والموظفين من فئة الخدمات العامة، على التوالي) ويقابل انخفاض الاحتياجات أيضا جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين من الفئة الفنية الوطنية بسبب زيادة رواتبهم بنسبة ٥,٨ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٩٤٥,٣)	(٧,٦)	متطوعو الأمم المتحدة

• الولاية: التغيير في حجم/نطاق الولاية

٢٤٨ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو انخفاض عدد الموظفين من فئة متطوعي الأمم المتحدة بمقدار ٣٣ موظفا، من ٢٣٧ موظفا إلى ٢٠٤ موظفين. كذلك، فإن البعثة تقترح رفع معدل الشواغر الذي ستحتسب على أساسه تكاليف متطوعي الأمم المتحدة إلى ١٥ في المائة، بالمقارنة بمعدل ٧ في المائة الذي احتُسبت على أساسه تقديرات الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٤٦,٤)	(٣٠,٠)	الخبراء الاستشاريون

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٤٩ - انخفضت الاحتياجات المتعلقة باستقدام الخبراء الاستشاريين، سواء للتدريب أو لغير أغراض التدريب، نتيجة لتقليص حجم البعثة. وتبذل البعثة قصارى جهدها في سبيل خفض تكلفة الخدمات الاستشارية الخارجية، تمشيا مع خفض ملاك البعثة من الموظفين. ويرجع انخفاض الاحتياجات من خبراء التدريب الاستشاريين إلى توسع البعثة في الاستعانة بشركات التدريب إلى أقصى حد ممكن، بدلا من الاستعانة بفرادى الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦ ٣٩٨,٨)	(١٩,٠)	المرافق والهياكل الأساسية

• الولاية: التغيير في حجم/نطاق الولاية

٢٥٠ - بالنظر إلى تعديل هيكل البعثة والخفض التدريجي لعنصرها العسكري والمدني، يُتوقع أن تنخفض الاحتياجات من الموارد اللازمة لاقتناء مرافق/أماكن إقامة جاهزة، وخدمات التعديل والتجديد، وخدمات الصيانة، واقتناء معدات السلامة والأمن.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٧ ٤٦٨,١)	(٥٢,٨)	النقل البري

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٥١ - لا تعتزم البعثة شراء مركبات متخصصة تعوض القديمة. إلى جانب ذلك، فقد انخفضت احتياجاتها من قطع غيار المركبات والوقود والزيوت ومواد التشحيم لميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، تمشيا مع تقليص حجم البعثة. ونتج انخفاض الاحتياجات أيضا عن انخفاض عدد المركبات المخصصة للبعثة من أساطيل المركبات المملوكة للأمم المتحدة والمملوكة للوحدات كذلك.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٧٦١,٦)	(١٢,٨)	النقل الجوي

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٥٢ - العامل الرئيسي الذي أحدث تباينا في هذا البند هو انخفاض نصيب البعثة من تكاليف طائرات الهليكوبتر العسكرية المسلحة الثلاث (من طراز Mi-24)، التي تنقسمها البعثة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى ١٥ في المائة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، علاوة على انخفاض عدد ساعات الطيران المقررة واستهلاك الوقود والزيوت ومواد التشحيم.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٤٠١,٠)	(٢١,٢)	الاتصالات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٥٣ - تمشيا مع تقليص حجم البعثة، ستنخفض احتياجات البعثة من أصول الاتصالات ومن اللوازم والصيانة وقطع الغيار. وسيقل الاحتياج إلى اقتناء معدات الاتصالات بدرجة كبيرة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٤٧,٢)	(٩,٣)	تكنولوجيا المعلومات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٥٤ - تمشيا مع تقليص حجم البعثة، ستنخفض الأصول والاحتياجات من خدمات تكنولوجيا المعلومات ومن مشتريات البرمجيات وقطع الغيار. ويقابل الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات جزئيا زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ نظام أوموجا، المجموعة ٣.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٥٣,٠)	(١٣,١)	الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والمخرجات

٢٥٥ - ستنخفض تقديرات تكاليف الخدمات الطبية واللوازم الطبية والمعدات الطبية تمشيا مع التخفيض/السحب المقرر للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٤٤١,٥	٤٩,٦	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

• الإدارة: زيادة المدخلات والمخرجات وتغيير مخطط الحسابات

٢٥٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى تطبيق مخطط الحسابات الجديد، الذي يُدرج في هذا البند تكاليف شحن المعدات الهندسية ومعدات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوازم العامة الأخرى، بينما كانت مدرجة كبنود محددة في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتُعزى زيادة الاحتياجات أيضا إلى زيادة أتعاب التدريب بالمقارنة بالاحتياجات المرتبطة بالاستعانة بفرادى الخبراء الاستشاريين.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
١ ٠٠٠,٠	١٠٠	المشاريع السريعة الأثر

٢٥٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى قدرة البعثة على تنفيذ ٦٠ مشروعا، في مقابل ٤٠ مشروعا خلال الفترة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، وهي مشاريع تهدف إلى تدعيم ولاية

البعثة وبناء الثقة في العملية الانتقالية، وذلك مثلاً من خلال ترسيخ وجود المؤسسات المدنية والمعنية بسيادة القانون وتعزيز أدائها في المواقع الحيوية في المقاطعات، وتشجيع المصالحة والوئام الاجتماعي.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٥٨ - في ما يتعلق بتمويل البعثة، يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٢٠٨ ٣٥٥ دولار للإنفاق على البعثة لمدة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛
- (ب) تقسيم مبلغ قدره ٢٠٠ ٨٠٢ ٨٨ دولار كأفضية مقررّة للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛
- (ج) تقسيم مبلغ ٦٠٠ ٤٠٦ ٢٦٦ دولار كأفضية مقررّة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بمعدل ٧٣٣ ٦٠٠ ٢٩ دولاراً في الشهر، إذا قرر مجلس الأمن أن يمدد ولاية البعثة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أيدتها الجمعية العامة

(A/68/782/Add.16)

الطلب	الاستجابة
بالنظر إلى نقل المهام في مجالي التواصل والإعلام من بعثة الأمم المتحدة إلى الحكومة، توصي اللجنة الاستشارية أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إبقاء الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين لمكتب الاتصالات والإعلام قيد الاستعراض، بما في ذلك دمج وحدتي الفيديو والصور، بهدف تنفيذ أي عمليات تخفيض ممكنة في المستقبل (الفقرة ٢٧)	في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، دُججت وحدتا الفيديو والصور مع وحدة المنشورات ووسائط التواصل الاجتماعي في هيكل مجمّع، يُقترح تغيير اسمه إلى وحدة الوسائط الإعلامية المتعددة. لا يُتوقع أن ينخفض حجم العمل الذي يضطلع به مكتب الاتصالات والإعلام خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويُرجح أن يزداد في بعض الفترات نتيجة لاستئناف الحملات التي كانت معلقة أو مقلصة خلال أزمة داء إيبولا وقرارات مجلس الأمن بشأن المرحلة الانتقالية للبعثة، التي ستشكل جانباً بالغ الأهمية من جوانب عمل المكتب. بالنسبة لفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، اقترح إلغاء خمس وظائف

الطلب	الاستجابة
أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن أي عنصر أو مكتب ضمن خريطة تنظيمية إلا وينبغي، بشكل عام، أن يُسمى دائرة متى كانت وظيفة من يرأسه من الرتبة مد-١، وقسماً متى كانت هذه الوظيفة من الرتبة ف-٥، ووحدة متى كانت هذه الوظيفة من الرتبة ف-٤. وأبلغت اللجنة أيضاً أن رتبة أي عنصر أو مكتب تتحدد وفقاً لأهمية الوظيفة التي يؤديها، في ضوء الولاية المنوطة بالبعثة ومدى تعقيد المسؤوليات المسندة إلى العنصر أو المكتب. وفي ضوء المعلومات المقدمة، توصي اللجنة الاستشارية بضرورة إدراج العناصر والمكاتب التنظيمية للبعثة في خريطتها التنظيمية بطريقة تنسجم والممارسة العامة التي درجت عليها المنظمة في هذا الصدد (الفقرة ٤٩)	يجري حالياً استعراض شامل للهيكل التنظيمي من أجل ضمان تمثيل العناصر التنظيمية والمكاتب في الهيكل التنظيمي بشكل صحيح يتفق مع الممارسة العامة للمنظمة

التعاون بين البعثات (A/68/782/Add.17)

الطلب	الاستجابة
تبدي اللجنة الاستشارية ملاحظات وتوصيات بشأن ترتيبات التعاون بين البعثات في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٧ من تقريرها الشامل (A/68/782). وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه يجب على البعثة التي تجري فيها الأنشطة (البعثة المستقبلية) أن تموّل تكاليف الخدمات والأصول والأفراد، ويجب ألاّ تمولها البعثة الأصلية. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي تحميل البعثة المستقبلية تكاليف الخدمات والأصول والأفراد المنقولين إليها اعتباراً من تاريخ النقل. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك في تقارير الأداء المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبالبعثات المرسلة (بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي	تعمل البعثة على استرداد جميع التكاليف التي تكبدتها لفائدة أي بعثة أخرى في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات. فخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، أرسلت البعثة وحدة من الشرطة المشكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واستردت مبلغ ٤٣,٢٦٩,١٨٥ دولاراً في مقابل هذه التعبئة. وتحملت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تكاليف حصص الإعاشة والتكاليف التشغيلية الأخرى لأفراد القوة، باستثناء تكاليف القوات الواجبة السداد للبلدان المساهمة بقوات، نظراً إلى أن وحدات الشرطة المشكلة كانت رسمياً جزءاً من قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واعتباراً من ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أذن مجلس الأمن رسمياً بمواصلة نشر الوحدة في جنوب السودان، وتولت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سداد تكاليف القوة منذ ذلك الحين

الطلب	الاستجابة
	والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي) عن الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ تقارير واضحة وشفافة عن الخدمات والأصول والأفراد المقدمين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من البعثات الأخرى في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وعن حجم استرداد التكاليف المتصلة بها (الفقرة ١٧)

المرفق الأول

تعريف

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية

اعتمدت المصطلحات التالية في ما يتعلق بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

- إنشاء وظيفة - يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تظهر الحاجة إلى موارد إضافية ويتعذر نقل الموارد من مكاتب أخرى أو استيعاب المهام المخصصة في حدود الموارد المتاحة.
- إعادة ندب وظيفة - يقترح أن يتولى شاغل وظيفة معتمدة كان من المقرر أن تشمل مهمة معينة تنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف وغير متصلة بالمهمة الأصلية. وعلى الرغم من أن إعادة التكليف بوظيفة قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فهي لا تغير فئة أو رتبة الوظيفة.
- نقل وظيفة - يقترح نقل وظيفة بقصد تأدية شاغلها مهام مماثلة لمهامه الأصلية أو متعلقة بها في مكتب آخر.
- إعادة تصنيف وظيفة - يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (رفع رتبته أو خفضها) عندما يحدث تغيير كبير في مهام الوظيفة ومسؤولياتها.
- إلغاء وظيفة - يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إلى تنفيذ الأنشطة التي لأجلها تمت الموافقة على الوظيفة أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية أقرت ضمن البعثة.
- تحويل وظيفة - هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل وظيفة، وبيئتها كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة موافق عليها في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية: مراعاة لما تنسجم به بعض المهام من طابع مستمر وتمشيا مع الفقرة ١١ من الجزء "ثامنا" من قرار الجمعية العامة

٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل فرادى المتعاقدين أو الأفراد المشمولين بعقود شراء إلى شاغلي وظائف من الفئة الوطنية.

- تحويل وظائف لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

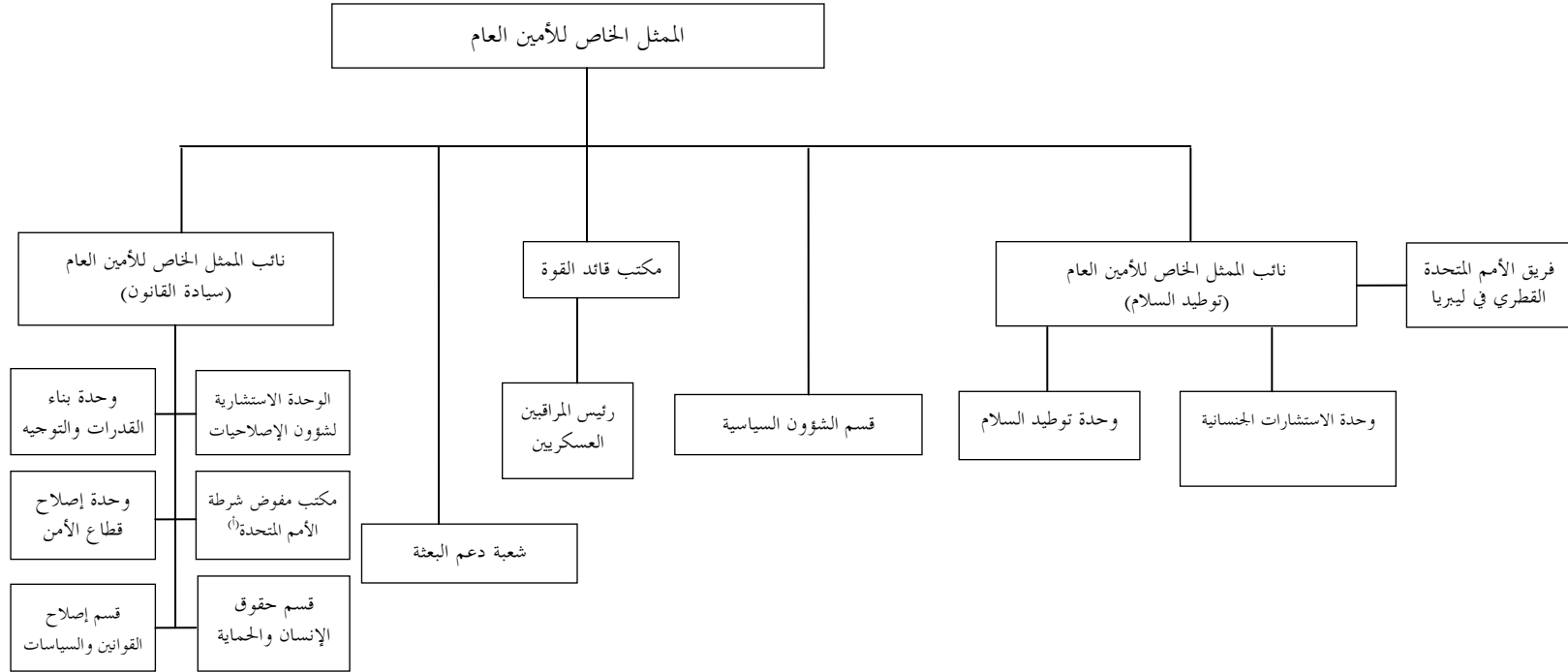
يُبين الفرع "ثالثاً" من هذا التقرير، لكل فرق من فروق الموارد، العامل الذي يسهم وحده بأكبر إسهام في إحداث هذا الفرق، وذلك وفقاً لخيارات قياسية محدّدة تندرج في الفئات القياسية الأربع المدرجة أدناه:

- الولاية: هي الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تملّيه الولاية
- العوامل الخارجية: الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- معايير التكلفة: الفروق التي تسببها أنظمة وقواعد الأمم المتحدة وسياساتها
- الإدارة: الفروق التي تسببها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

المرفق الثاني

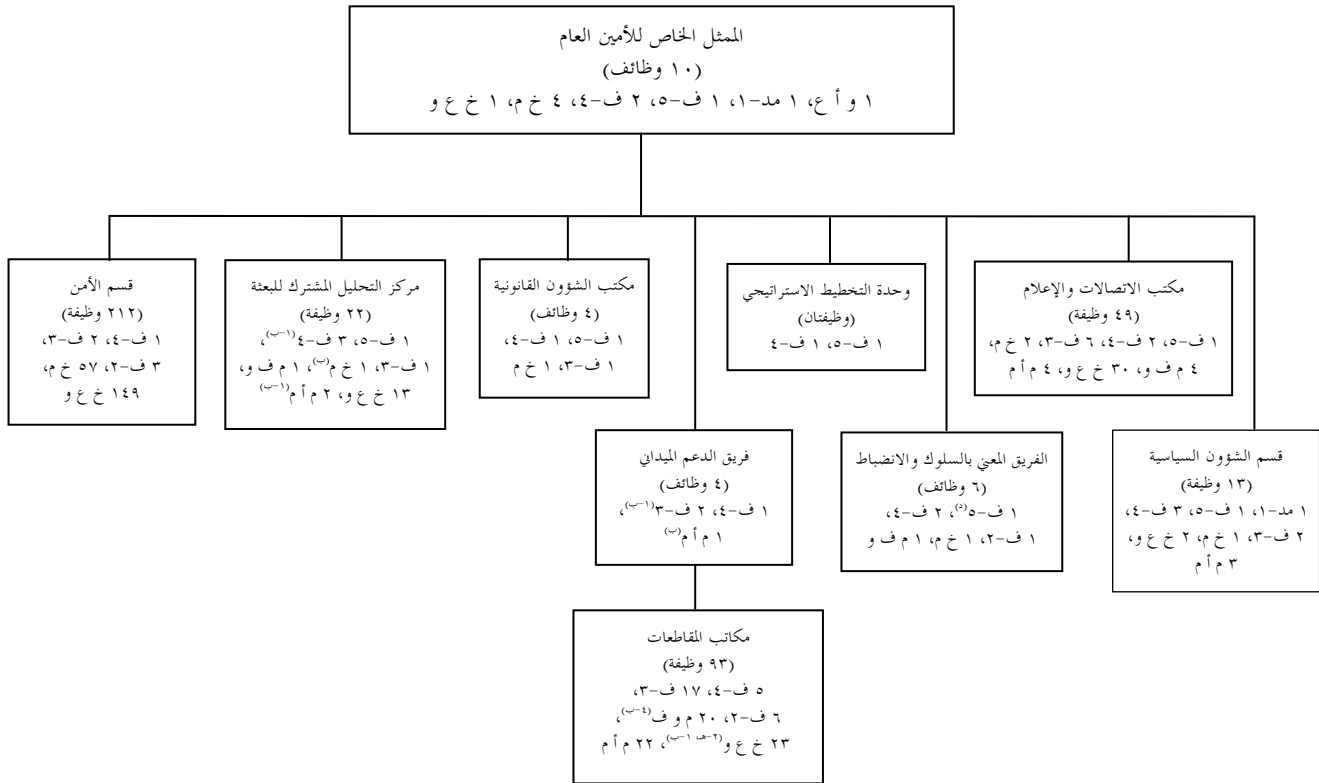
الخرائط التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا



(أ) مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة (٢٠ وظيفة) - يتبع داخل البعثة لكل من نائب الممثل الخاص للأمين العام - سيادة القانون (السياسات) والممثل الخاص للأمين العام (العمليات).

باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام



(أ) وظائف أُعيد نديها.

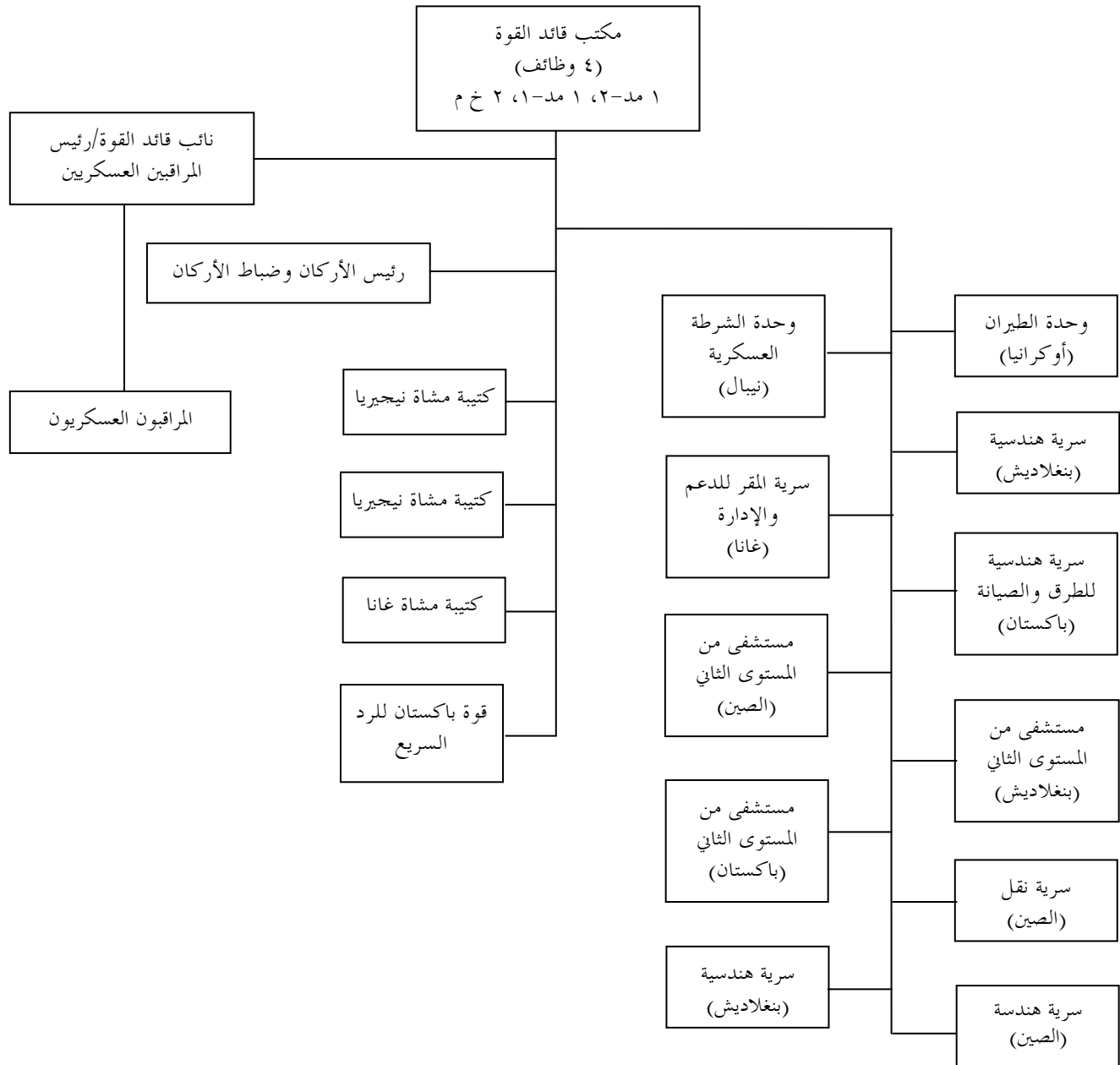
(ب) وظائف منقولة.

(ج) وظائف محوَّلة.

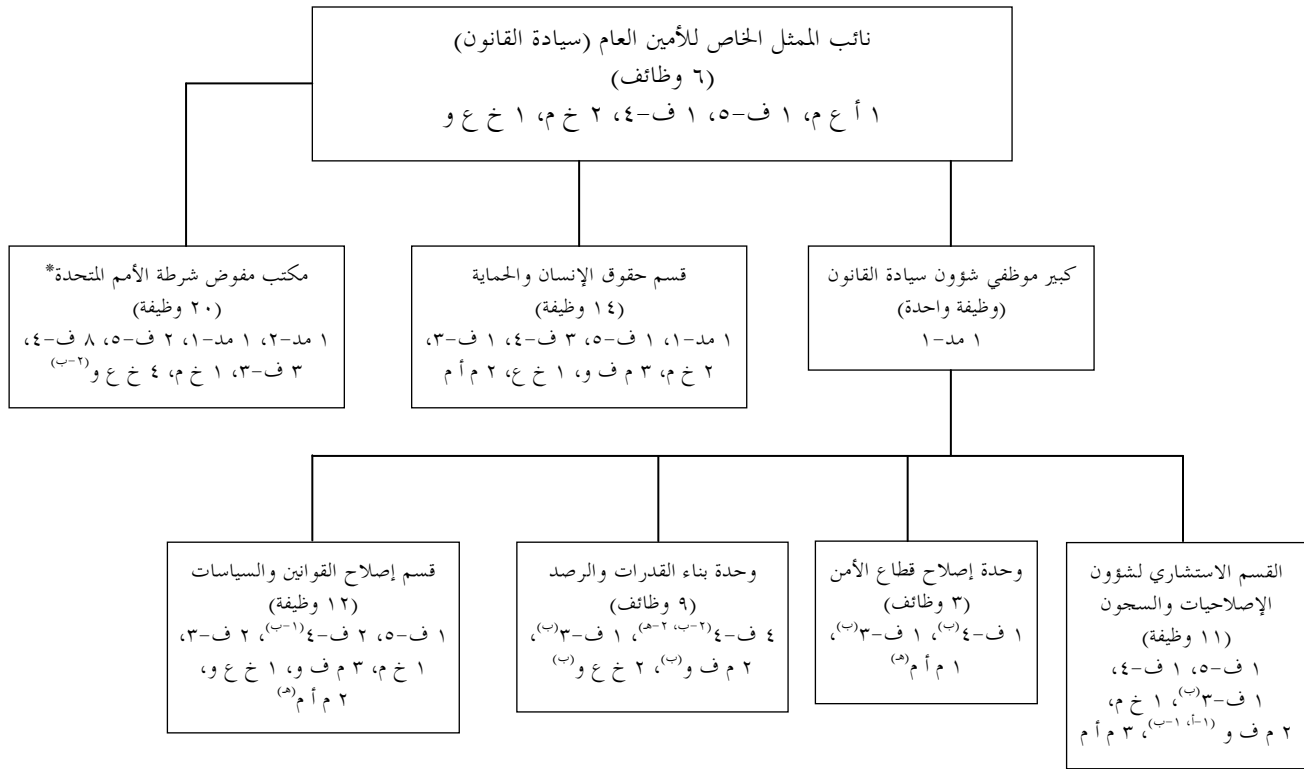
(د) وظائف أُعيد تصنيفها.

(هـ) وظائف منشأة.

جيم - العمليات العسكرية



دال - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (سيادة القانون)



(أ) وظائف أُعيد نديها.

(ب) وظائف منقولة.

(ج) وظائف محوَّلة.

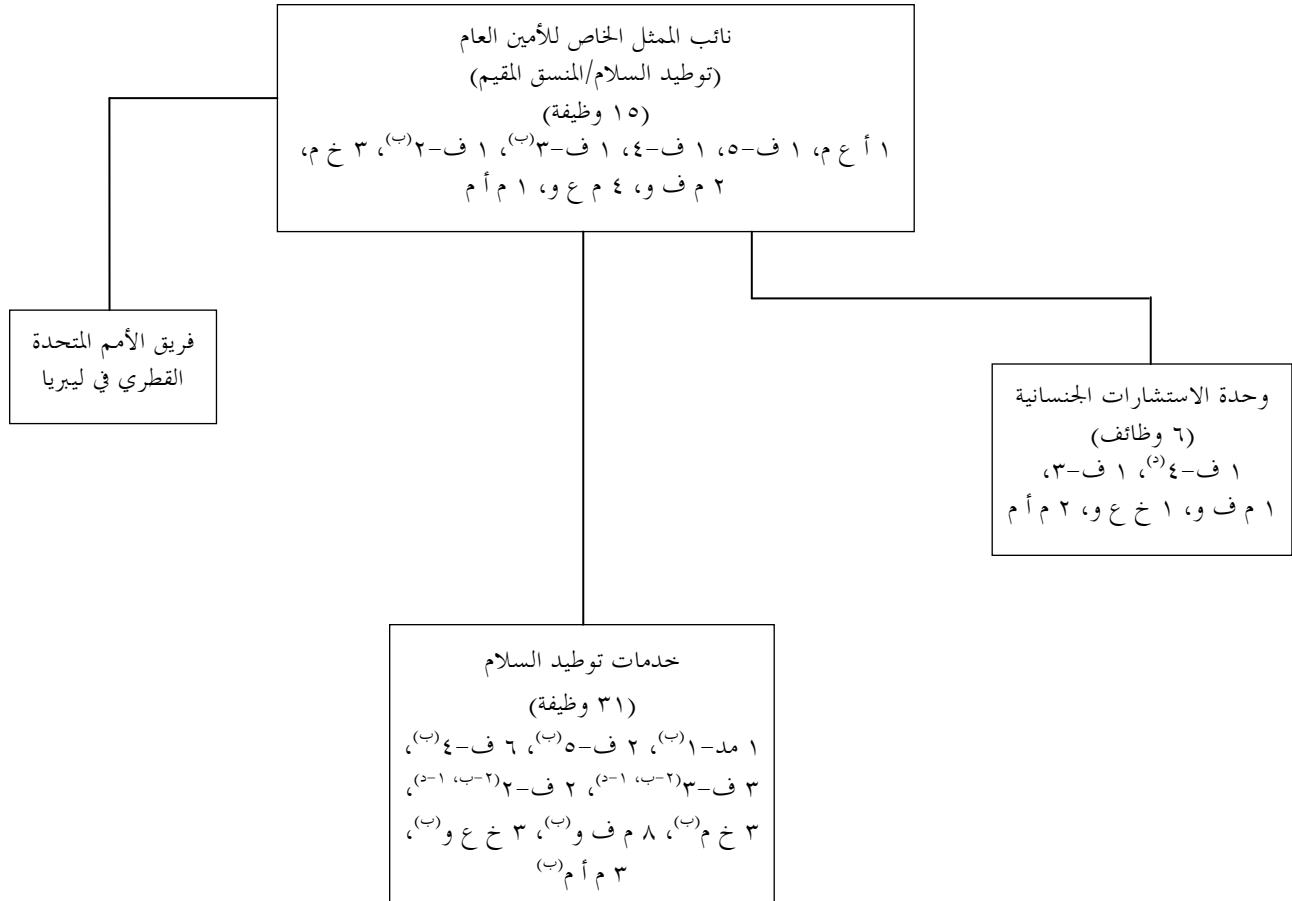
(د) وظائف أُعيد تصنيفها.

(هـ) وظائف منشأة.

* يشمل مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة (٢٠ وظيفة).

هـ - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

(توطيد السلام والدعم)



(أ) وظائف أُعيد نديها.

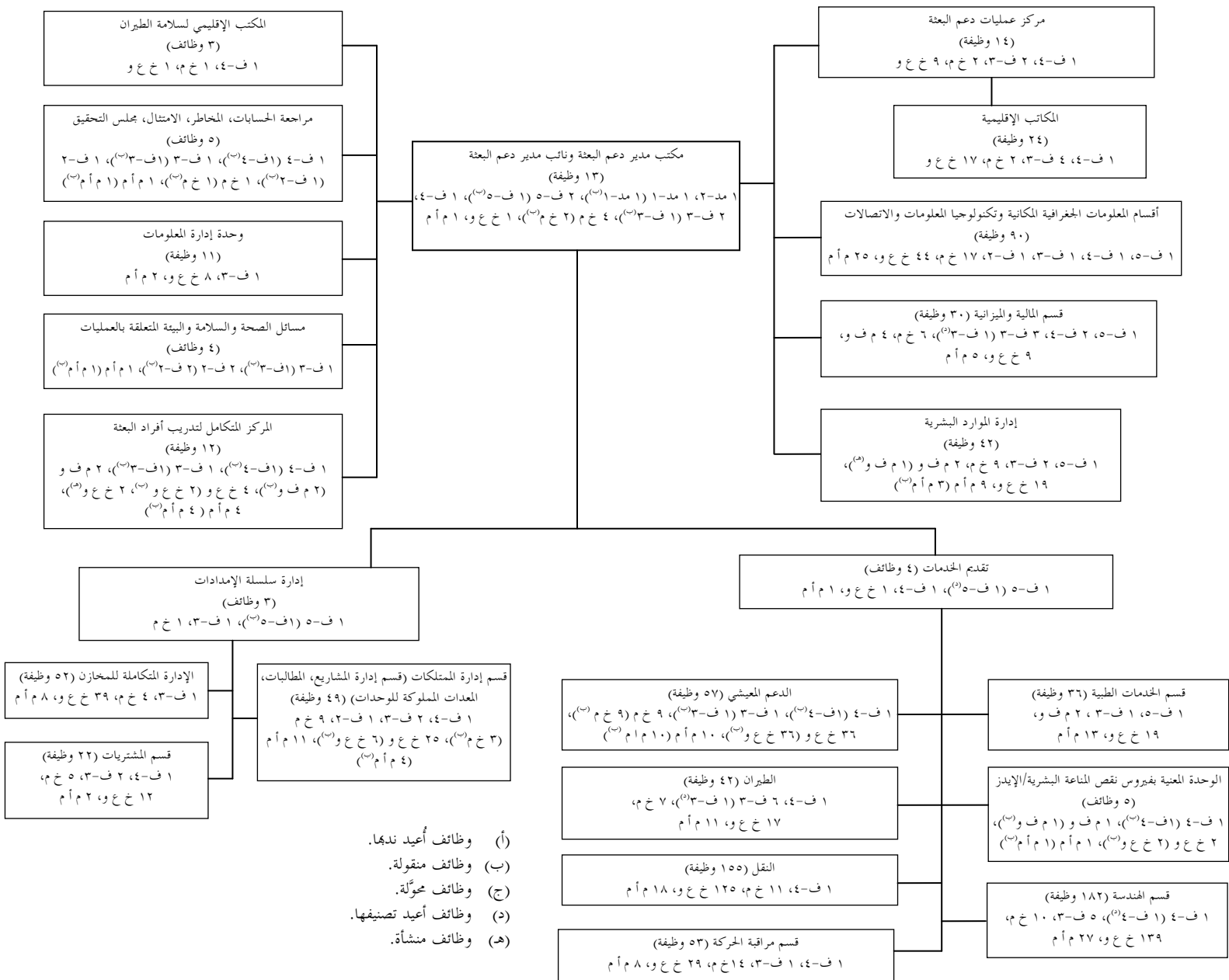
(ب) وظائف منقولة.

(ج) وظائف محوَّلة.

(د) وظائف أُعيد تصنيفها.

(هـ) وظائف منشأة.

واو - شعبة دعم البعثة



المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تحسين نوعية الحياة للشعب الليبيري وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة من خلال تهيئة بيئة آمنة يسودها السلام والتمسك بسيادة القانون (١٧ ٥٥٨ ٩٩٦ دولارا. فريق الأمم المتحدة القطري)	• تحسن الإطار الشامل لسيادة القانون في ليبيريا، من أجل إقامة العدالة على نحو فعال وإتاحة خدماتها على نحو منصف وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان • تحسين الآلية المتسقة والشاملة لتفعيل المصالحة الوطنية في ليبيريا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات • تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية في ليبيريا من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	• وضع إطار قانوني للمواءمة بين نظامي العدالة العرفية والتشريعية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان • تعزيز اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبيريا كي تنفذ ولايتها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان • تعزيز حماية الفئات الضعيفة في نظام العدالة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا وذوو الإعاقة • تحسن المعرفة العامة بالحقوق القانونية وسبل الانتصاف في الاحتكام إلى القضاء • زيادة القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات سيادة القانون من أجل إقامة العدالة على نحو فعال • تعزيز العدالة الانتقالية على نحو ما وردت في خريطة الطريق لتحقيق الوثام الوطني وبناء السلام والمصالحة • تمكين النساء والشباب والفئات الضعيفة كي تشارك وتضطلع بأدوار قيادية في بناء السلام والمصالحة الوطنية • إقامة مراكز إقليمية لديها القدرة على تقديم الخدمات • تعزيز هياكل الرقابة والمساءلة والإدارة في القطاع الأمني • تعزيز تمكين المرأة في مؤسسات القطاع الأمني	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ولجنة الحوكمة ولجنة الأراضي

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
تحويل الاقتصاد بحيث يلي مطالب الليبريين عن طريق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي المناجم والمزارع من أجل تطوير القطاع الخاص المحلي؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية للنمو الاقتصادي؛ ومعالجة القضايا المالية والنقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتحسين الزراعة لتوسيع نطاق الاقتصاد بحيث يشمل المشاركة الريفيه والأمن الغذائي (٢٠٠٣ ٣٢٧ ٢١ دولارات - فريق الأمم المتحدة القطري)	- تحسين استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وتحسين حالة الأمن الغذائي - تحسين إمكانية الاستفادة بشكل متساو من فرص كسب الرزق المستدامة في قطاع خاص ابتكاري وتنافسي في المناطق الريفية والحضرية - تحسين فرص الوصول إلى البنى الأساسية المستدامة - تحسين السياسات القائمة على الأدلة المصممة للحفاظ على بيئة مستقرة وشاملة للاقتصاد الكلي	- زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي وإنتاجية صغار المزارعين - توسيع نطاق العمليات التي تضيف قيمة إلى المحاصيل بعد جمعها، وإنشاء مرافق لتصنيع الأغذية وسبل تمكن تعاونيات صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق - توسيع نطاق شبكات السلامة الإنتاجية مع التركيز على صغار المزارعين من الشباب والنساء في مناطق مختارة مستهدفة - تحسين استخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه والغابات) - زيادة قدرات المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمعات المحلية على تنسيق برامج الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها - تعزيز القدرة على تشجيع وتنفيذ السياسات والتشريعات والشراكات المتعلقة بالعمل والعمالة - وضع آليات لتبسيط الإطار التنظيمي للقطاع الخاص، بما في ذلك توحيد آليات الإنفاذ بحلول عام ٢٠١٧ - زيادة فرص الحصول على خدمات تطوير الأعمال والتدريب المهني ذي الجودة العالية، مع التركيز على خلق فرص عمل وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم تستهدف الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة - تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة، وفرص الوصول إلى الأسواق وتحسين سلاسل الأنشطة المضيفة لقيمة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية - إعداد استراتيجية وطنية وخطط وأطر قانونية للتنمية الحضرية، وتعزيز القدرات لتنفيذها بحلول عام ٢٠١٧ - وضع إطار للسياسات يهدف زيادة فرص الحصول على السكن المناسب والمعقول التكلفة وتعزيز قدرة هيئة الإسكان الوطنية على تنفيذه بحلول عام ٢٠١٧ - توسيع نطاق الهياكل الأساسية للزراعة والتسويق	- البنك الدولي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، وموئل الأمم المتحدة، ووزارة المالية وتخطيط التنمية، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	• تعزيز قدرات الوكالات الوطنية على توفير الكهرباء الشبكية وغير الشبكية، مع التركيز على توفير مصادر بديلة للطاقة بشكل خاص للمجتمعات الريفية بحلول عام ٢٠١٧ • تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على وضع نماذج للاقتصاد الكلي وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات والتنمية والدعوة، مع التركيز على جمع البيانات، وتحليلها واستخدامها من أجل المراقبة الاقتصادية والاجتماعية الفعالة والرصد لنتائج التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٧ • تعزيز إطار وطني للتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغية تحقيق اتساق وتقارب في مجال الاقتصاد الكلي بحلول عام ٢٠١٧، مع التركيز على التجارة الدولية • تعزيز قدرات الإدارة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، بما في ذلك الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مع التركيز على التشغيل الآلي للنظم المالية، وضمان سلامة السياسة المالية وإدارة الديون وفعالية الإنفاق وشفافيته	• تعزيز القدرة الوطنية على توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأمهات وحديثي الولادة مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا وتحميها امتثالاً للسياسات الوطنية • زيادة وعي النساء والمراهقين ومعرفتهم بالمعلومات والخدمات المتصلة بالرعاية الصحية المقدمة للأمهات وحديثي الولادة • تعزيز قدرة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على رصد وتنفيذ مجموعة الخدمات الأساسية للرعاية الصحية على جميع المستويات، وذلك ضمن إطار لحقوق الإنسان • تعزيز القدرات التقنية للعاملين في المجال الصحي ومتطوعي المجتمعات المحلية من أجل توسيع نطاق التغطية لحالات الإصابة بأمراض الطفولة الشائعة على مستوى المجتمع المحلي	• منظمة الأمم المتحدة للطفولة. الشركاء: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة والرعاية الاجتماعية
• تحسين نوعية الحياة من خلال الاستثمار في التعليم الجيد؛ والرعاية الصحية الجيدة والمتاحة والمعقولة التكلفة؛ والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من المواطنين، والحصول بشكل عادل على المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل غير ضار بالبيئة (٩٣٦ ٨٩٣ ٨٦ دولاراً - فريق الأمم المتحدة القطري) • زيادة عدد السكان الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات صحية وغذائية عادلة ومعقولة التكلفة وجيدة ويستفيدون منها • تحسن نظم وخدمات الرعاية الاجتماعية والاستفادة منها، لا سيما من جانب الجماعات والأفراد الأكثر ضعفا • استفادة الأسر المعيشية والجماعات الضعيفة من خدمات ونظم الحماية الاجتماعية الملائمة • زيادة استخدام المياه المأمونة وممارسة			

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
	- أساليب مأمونة للصرف الصحي والنظافة الشخصية في المناطق التي تتلقى خدمات أقل - توسيع نطاق الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم والاستفادة منها	- تعزيز القدرة الوطنية على الحفاظ على معدلات التحصين فوق ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات - تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة والمتطوعين المحليين على توفير التدخلات التغذوية الأساسية مع تقديم خدمات لا مركزية على مستوى المجتمعات المحلية - تعزيز معارف ومهارات مقدمي الرعاية لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بتغذية الأطفال دون السنتين ورعايتهم مع التركيز على المقاطعات الجنوبية الشرقية والمناطق الحضرية الفقيرة - وضع نهج كلي للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقديم نماذج له وتجريبه - تحسين المستوى التعليمي للطفل في مرحلة التعليم الأساسي - تعزيز نظام الإدارة التعليمية بطرق شتى من بينها تطبيق اللامركزية - تعزيز توفير التعليم ما بعد الأساسي على نطاق واسع - تصميم بدائل للتعليم الأساسي للأطفال غير الملحقين بالمدارس والشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة - توسيع نطاق ملكية الحكومة وتنفيذها لبرنامج فعال للتغذية المدرسية في المناطق المنخفضة الأداء - إدراج مفاهيم السلام والتسامح والهوية الوطنية في المناهج الدراسية وزيادة فهمها بين الأطفال والشباب وعامة الجمهور - تحسين قدرة الجهات الفاعلة المعنية على إدارة حالات الرعاية الاجتماعية، ورصد المرافق السكنية، وتعزيز الرعاية الأسرية - إتاحة خدمات تسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد - تهيئة بيئة آمنة ومأمونة للناجين والأفراد المعرضين لخطر العنف وللممارسات التقليدية الضارة وللإستغلال والتمييز وسوء المعاملة والإهمال، تشمل جميع أنحاء البلد - تعزيز قدرة حكومة ليبيريا على تنسيق خدمات الحماية	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
		الاجتماعية وتقديمها	
		• إعداد الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما الشباب، على نحو أفضل للعمل، وزيادة فرص توليد الدخل في المرحلة الانتقالية • توفير تحويلات عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي للأسر المعيشية ولأشد الأفراد ضعفا • تحسين خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وتحسين معارفهم المتعلقة بالممارسات المأمونة في مجال النظافة الصحية • قيام ٥٠٠ مدرسة ابتدائية إضافية و ٥٠ مرفقا للرعاية الصحية بتنفيذ برامج تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق التي تُقدم لها خدمات غير كافية • إنشاء مجالس إدارية معنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية • التعزيز الفعلي لإمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات • تعزيز القدرة على الإدارة المالية في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على المستوى المركزي • زيادة المعرفة والفهم لأسباب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتدابير الوقاية منه بين الشباب والمراهقين • زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات/الخدمات العلاجية • تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز على تنفيذ برنامج متعدد القطاعات ولا مركزي لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني • زيادة عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحصلون على خدمات جيدة للرعاية والعلاج والدعم	

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة، والشركاء، والآلية
إقامة وتشغيل مؤسسات ونظم تتسم بالكفاءة والفعالية، في شراكة مع المواطنين، يكون من شأنها تعزيز وصون الحكم الديمقراطي، والمساءلة، والعدالة للجميع، ثم تعزيز السلام (٨ ٨٠٦ ٣٠٩ دولارات - فريق الأمم المتحدة القطري)	• بحلول عام ٢٠١٧، سيكون استعراض الدستور قد انتهى بوضع إطار يضمن الحكم الديمقراطي والمساواة في الحقوق لجميع المواطنين • بحلول عام ٢٠١٧، سيكون لدى ليبريا إطار فعال وذو كفاءة لإدارة الموارد الطبيعية يتيح الشفافية والمساءلة والعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية وحماية حقوق الجميع • بحلول عام ٢٠١٧، سيتحسن القطاع العام والخدمة المدنية اللذان سيتسمان باللامركزية، حيث يتيحان العدالة والمساءلة في الخدمات الأساسية المقدمة للشعب	• القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع واعتماد إطار تنظيمي موسع وشامل لإدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بوضع وتشغيل آلية للشكاوى والانتصاف في مجال إدارة الموارد الطبيعية • القيام، بحلول عام ٢٠١٦، بتعزيز قدرة الحكومة على التفاوض بشأن العقود والاتفاقات والامتيازات • بحلول عام ٢٠١٦، تمكين حكومات المقاطعات من قدرات تشغيلية وتقنية لوضع وتنفيذ خطة إنمائية للمقاطعات وما يلزم لذلك من ميزانيات • بحلول عام ٢٠١٦، تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام بتحديد ولاياتها وهيكلها ومهامها تحديدا واضحا ودقيقا • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم الاسترشاد في تقديم الخدمات والتنوعية، على صعيد المقاطعات، بمعلومات عن احتياجات المواطنين وأولوياتهم • بحلول عام ٢٠١٦، ستتولى لجنة ذات ولايات محددة بوضوح تنفيذ ودعم سياسة وطنية للحد من مخاطر الكوارث • بحلول عام ٢٠١٦، سيتم تأسيس إدارة فعالة للمالية العامة بما آلية معنية بالشفافية والمساءلة	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، ومكتب الشؤون البحرية، ووكالة حماية البيئة، ودائرة المطافئ الليبرية، ووزارة العدل، وهيئة تنمية الغابات، ووزارة الزراعة، ووزارة الإسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

